التنمية المحلية التشاركية في الجزائر

التنمية المحلية التشاركية في الجزائر

أ.د. يوسف بن يزة

جامعة باتنة 1

سلسلة دراسات أكاديمية (25)

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

جامعة باتنة1 – الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر
lsh@univ-batna.dz:E- mail
الرقم التسلسلي للناشر9931-740

التنمية المحلية التشاركية في الجزائر

يوسف بن يزة

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الاولى

الإيداع القانوني: السداسي الأول 2020

ISBN 978-9931-740-24-7- ك .م. د .ر

Copyright© LSH-AEP 2020

إهـــــداء

إلى كل من سخر حياته لطلب العلم ونشره

مقدمة

تواجه الحكومات بشكل متزايد ضغوطات كبيرة من مواطنيها، مع توسع مجال المطالب وتعقد الحياة الاجتماعية، حيث أصبحت هذه الحكومات بما تمتلكه من إمكانيات وقدرات استخراجية وتوزيعية عاجزة عن تلبية كل ما يأتيها من بيئتها من مطالب، ما أدى بها إلى البحث عن شركاء لها في تحمل تلك الأعباء، وتجنب مصير الإفلاس وسقوط هيبتها أمام مواطنيها، وتعرضها لامتحان فقدان الولاء والتمرد على سلطتها.

لقد أدت التحولات العميقة التي عرفتها ثقافة المجتمعات الرأسمالية القائمة على غريزة الربح إلى تهالك عدة قطاعات في المجتمع بالموازاة مع الانسحاب التدريجي للدولة ومؤسساتها من القيام بوظيفتها التقليدية في رعاية تلك القطاعات، وهذا انعكس سلبا على هذه المجتمعات، ما أدى إلى انتشار ظواهر سلبية عديدة على غرار التسول ومختلف الآفات الاجتماعية الأخرى.

ولما كانت الأدبيات الحديثة للحكم قد أدركت مبكرا حجم التحديات التي تواجهها الدولة كوحدة أساسية للتحليل وكموجه للاقتصاد والمجتمع، فقد أنتجت آليات جديدة للحكم تتقاسم فيها الدولة الأعباء المختلفة مع باقي الفواعل في بيئة السياسة العامة، وتجسد ذلك في منظومة الحوكمة ثلاثية الدفع الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

لقد أسندت للقطاع الخاص وظائف جديدة استطاع مع مرور الوقت أن يتقمصها ويتغلب على صعوبة المزج بين توليفة من المتناقضات الناتجة عن الفهم الرأسمالي التقليدي للشركة الخاصة التي تؤمن فقط بالربح دون غيره من الرهانات والمهام الجديدة القائمة على العطاء الاجتماعي والمساهمة في تكوين رأس المال الاجتماعي. وبهذا أصبحت الشركات الخاصة تشعر بنوع من المسؤولية تجاه المجتمع الذي يعتبر في حقيقة الأمر سوقها الذي يولد القيم

المادية، وبذلك تنطبق عليه كل التصورات الهادفة إلى الحفاظ على الأسواق التجارية وتطويرها.

من جهته استغل المجتمع المدني هذه المعطيات وانخرط في مسعى تعظيم منافعه بالمشاركة الفعالة والواسعة كقوة اقتراح وكقطاع ثالث يؤدي وظيفة التعبير عن المصالح والربط بين المواطنين والفواعل صاحبة القرار في ثلاثية الحوكمة الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، وبذلك اكتملت حلقة التكامل بين الفواعل الثلاثة لتشكل ما يعرف بالمقاربة التشاركية، التي لقيت صدى واسعا لدى الجماعات العلمية بمختلف مذاهبها فرافقتها بالأطر النظرية والأدوات المنهجية والبحثية، ثم تلقفتها المنظمات الدولية المتخصصة في شؤون الحكم والتنمية وكذا برامج الأمم المتحدة التي سعت إلى تسويقها والحث عليها.

إن البحث في هذا الموضوع نابع من انشغال الباحث بموضوع الدولة والتحولات التي تطرأ على دورها وكذا الأزمات التي تتعرض لها، وبطبيعة الحال الحلول التي تنتجها الاجتهادات النظرية لتلك الأزمات ومن بينها فكرة التشارك والشراكة في المجهود التنموي التي تحظى بقبول واسع لدى الجماعات المعرفية المختلفة، خاصة وأنه شارك ميدانيا في عدد من اللقاءات التشاركية التي عقدت في بعض بلديات ولاية باتنة والتي تم فيها ممارسة بعض جوانب الديمقراطية التشاركية وخاصة في بلدية باتنة، وبالتالي امتلاك نظرة إمبريقية حول الموضوع.

إن الأدوار الجديدة التي أصبحت تلعبها الفواعل غير الدولتية في التنمية المحلية أصبحت ذات قيمة مادية ومعنوية، وبالتالي وجب الانتباه إليها وتشجيعها مع البحث عن سبل تعظيم منفعتها، وبما أن الجزائر ما تزال بعيدة عن مستوى المشاركة المطلوب والمسجل عالميا، وما يزال الخطاب الرسمي يستخدم هذا المصطلح لتمرير سياسات لا علاقة لها بمضمونه، فإنه من الواجب تنوير القارئ الكريم بحقيقة المفهوم من وجهة نظر أكاديمية.

تتضمن المقاربة التشاركية كل الطرق والأساليب التي تساعد الأطراف التي تتبناها على التسيير الذاتي متسلحة بالثقة في النفس وفي الآخرين، قائمة على الفهم والشعور بامتلاك القدرة على مواجهة مشكلات التنمية وتجسيد مشاريعها بما يضمن حدوث تغييرات إيجابية مستدامة.

المؤلف

الفصل الأول:
المقاربة التشاركية والتنمية المحلية،
إطار مفاهيمي نظري

تعد مساهمة الفواعل غير الدولتية المختلفة بما في ذلك الأفراد في الجهد التنموي الذي تسخر له الحكومات إمكانات معتبرة موضوعا مهما تصاعد الاهتمام البحثي والأكاديمي به على فترات متقطعة بالتزامن مع انحسار دول الدولة في صياغة السياسات العمومية وتمويلها وحتى الاستفراد بتنفيذها، وقد رافقت تلك الدراسات التغير الحاصل في دور الدولة وصعود أدوار الفواعل الأخرى لاسيما القطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى أن توصل المجتمع البحثي إلى إيجاد صيغ لتعاون كل المعنيين بالشأن العام في إطار مقاربة تشاركية لتقاسم الأعباء والتعاون وتوزيع الأدوار، بما يضمن كفاءة وسرعة الاستجابة لمطالب بيئة السياسة العامة، حيث تعد المقاربة التشاركية إحدى المنظورات البحثية التي حظيت باهتمام صناع القرار أيضا، حيث سعوا إلى توظيفها في الميدان للغرض المطلوب من جهة ودعم الدراسات بشأنها وتطوير أدواتها.

المقاربة التشاركية، المفهوم والفواعل

إن بروز قوى اجتماعية مختلفة ذات مصالح متباينة وارتفاع سقف مطالبها إلى درجة المطالبة بالمشاركة في الحكم بعد عجز البنى السياسية والاقتصادية التقليدية عن احتوائها في ظل تبعية المؤسسات التمثيلية لأنظمة الحكم وعجزها عن القيام بوظيفة التعبير عن المصالح، كلها أسباب دافعة لحدوث تحولات عرفتها المجتمعات الحديثة باتجاه اعتماد المقاربة التشاركية لاستيعاب تلك الفواعل[1] قديمها وحديثها وتجاوز أزمات التنمية المحلية التي لا تنفك تتوالد بسبب صعوبة التنسيق وتناطح المصالح بدل توافقها.

وتواجه العمل الجماعي القائم على وجود مصالح مشتركة تسعى إلى تحقيق الربح، ضمن الأطر المؤسسية الرسمية تحديات كثيرة مرتبطة بالشروط الموضوعية الواجب توفيرها لتمكين جماعة ما من التعبير عن مصالح أعضائها

[1]– عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص 07.

والدفاع عنها من جهة وبمدى وجود وعي حقيقي بتلك المصالح المشتركة المولدة للفعل الجماعي والمحفزة له من جهة أخرى.

إن الحديث عن المشاركة وآلياتها باعتبارها وسيلة تغيير، كان ومازال لا يخرج عن نطاق التمويه السياسي الذي تنتهجه الحكومات، بينما هي في حد ذاتها أحد أوجه هذا التغيير المنشود، لأن الإيمان بالمشاركة، يقتضي معرفة الآخر والاعتراف بحقه في الوجود والتأثير على صيرورة الأشياء، وهذا ما تفتقده الممارسة السياسية والاقتصادية في كثير من البلدان بسبب أنساقها المغلقة والمغلفة بممارسات غير ديمقراطية.

الشراكة: نشأة المفهوم وتطوره

الشراكة لغة مأخوذة من فعل شارك، يقال مثلا شارك فلانا فلانا أي تقاسم معه الفعل، كما يقال أشركه في الأمر أي جعله مساهما فيه، وفي القرآن الكريم وردت آيات كثيرة تتحدث عن الشراكة كقوله تعالى على لسان النبي موسى عليه السلام في طلبه إشراك أخيه هارون في دعوة فرعون للإيمان "وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي، اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي، وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي[1].

إذا مفهوم الشركة ليس حديثا كاستخداماته في الاقتصاد، لكن كإطار نظري لدراسة التفاعل بين الأطراف المختلفة في الساحة السياسية والاقتصادية فهو حديث نسبيا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات[2].

---

[1]- سورة طه، الآية 30.

[2]- الموسوعة الحرة على الانترنت، https://bit.ly/2JDtB0C تاريخ التصفح 12 افريل 2019.

يمكن تعريف الشراكة على أنها "آلية عمل تهدف لحل المشكلات المعقدة أو تنفيذ مشاريع التنمية الضخمة بكفاءة وفاعلية والتي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد وإنما من خلال أداة لا تمثل بشكل مطلق القطاع الخاص أو بشكل مطلق القطاع الحكومي ، كما تعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من الالتزام بالأهداف، وحرية الاختيار، والمسؤولية المشتركة والمساءلة[1].

لقد ورد المفهوم بقوة أيضا في تسعينيات القرن الماضي في عدد من برامج الأمم المتحدة ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD في تقريره السنوي لسنة 1997، وتم التسويق له أيضا في مؤتمر البيئة الذي انعقد في مدينة ريوديجانبرو البرازيلية سنة 1992، ووبعدها نال اهتماما بالغا في المؤتمر العالمي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة سنة 1994، وكذلك في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في النمسا سنة 1993، وغيرها من المؤتمرات التي أكدت على أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

في هذه المؤتمرات العالمية اتفق الحاضرون في تعريفهم للشراكة على فكرة مفادها "وجود تفاعل بين مكونات أساسية هي الحكومة، القطاع الخاص المجتمع المدني، هدفه تحقيق التنمية، على أساس التكامل والتكافؤ بين الأدوار التي تقوم بها الأطراف المعنية[2].

كمصطلح تعني تسلسل تواصلي يمكن الأطراف المعنية به من تحديد وتحقيق أهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات وتوصيات تأخذ في الحسبان آراء ومتطلبات كل الأطراف المعنية، كما تمثل إطارا للتواصل بينهم، يحتفظ فيه

---

[1]– أمجد غانم، الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية، فلسطين، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، 2009، ص 09.

[2]– خشمون محمد، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، الجزائر، ص38.

كل طرف بإمكاناته ومؤهلاته واختصاصاته، وذلك بغرض تحقيق الأهداف المطلوبة[1].

أما من وجهة النظر البحثية فهي اقتراب تنموي، يفترض وجود علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانيات طرفين أو أكثر تتجه لتحقيق أهداف معينة، في إطار من المساواة بينها لتعظيم المزايا التي يتمتع بها كل طرف، وفي إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية[2].

يتضمن مفهوم الشراكة أبعاد كثيرة منها:

- **التبادل :** أي التداخل والالتزام بين الشركاء والمساواة بينهم في اتخاذ القرار، والحقوق، والمسؤوليات تجاه بعضهم البعض.
- **الانفتاح**: يتشارك المعنيون بالشراكة ويتلاءمون مع التكنولوجيات المتبادلة بينهم فيما يخص التسيير من أجل تحقيق علاقة متوازنة.
- **التبادل**: تحقيق التواصل بين الشركاء، وضمان الإفادة والاستفادة لكلهم.
- **الديمومة:** استمرار تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لفترات طويلة، قد تتغير فيها سياسات الدولة وتنشأ شراكات جديدة على ركام الشراكات القديمة، لذلك وجب مراعاة المدة الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات الشراكة التي لها درجة من الحساسية السياسية.
- **الالتزام:** إنجاز وتنفيذ القرارات وفقا لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له.

---

[1]– وائل عمران علي، دور الشراكة والتمكين المجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة في مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2014، ص 9-10.

[2]– سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – تقييم تجربة الشراكة قطاع عام – خاص – أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص49 .

- **الشفافية:** توفر رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل طرف، مع التعامل بصدق ووضوح مع المستجدات التي تحدث خلال فترة الشراكة.
- **الهوية التنظيمية:** أي المحافظة على هوية كل شريك، وقناعاته، وقيمه.

المقاربة التشاركية، مدخل لمراجعة المفهوم

لقد تطورت عبر الزمن طرق وآليات الحكم وتسيير الشأن العام، وتميز الانتقال من مرحلة إلى أخرى ومن أسلوب إلى آخر بمحاولة تجاوز القصور الملحوظ في الأداء وتحسينه، ولعل البدايات الأولى كانت عند اليونانيين، في تجربتهم التي أطلق عليها الديموقراطية المباشرة، أين كان الناس يشاركون بشكل مباشر في تسيير شؤونهم، ثم في مرحلة أخرى ابتكر الإنسان ما اصطلح عليه بالديمقراطية شبه المباشرة، تلتها مرحلة الديموقراطية النيابية، التي أصبحت النمط المهيمن للحكم وتسيير الشأن العام في وقتنا الحاضر، وعلى الرغم من الايجابيات العديدة التي تتيحها الديموقراطية النيابية إلا أنها وكأي جهد بشري آخر تعتريها بعض النقائص والسلبيات خاصة على مستوى تسيير الشأن المحلي، فمركزية القرار والتسيير التي تتسم بها أضاعت عديد الفرص والامكانات والطاقات على المستوى المحلي.

ولاستدراك هذا القصور ظهرت دعوات لتبني الديمقراطية التشاركية، لتجاوز قصور الديمقراطية النيابية في تسيير الشأن المحلي، تقوم فلسفتها على إفساح المجال أمام المواطن للمشاركة في صنع القرار وتجسيده ومراقبة تنفيذه باعتباره أدرى بحاجاته ومتطلباته وواقعه.

في عصرنا الحالي تعتبر المقاربة التشاركية من أكثر المواضيع التي تجلب اهتمام الباحثين في حقل العلوم السياسية، والأكثر طرحا في مختلف الخطابات سواء السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من المجالات، فهي تهدف إلى تعميق مشاركة المواطنين بطريقة تتجاوز المبادئ التقليدية للديمقراطية القائمة على مجرد التمثيل. وهي مؤشر واضح على تراجع فكرة التمثيل بسبب ما شابها من قصور نتيجة عجز ممثلي المواطنين عن استيعاب حجم المطالب

المتزايدة، وتراجع أداء البرلمانات والمجالس المحلية تحت سطوة الهيمنة التنفيذية التي قزمت هذه المجالس في أكثر البلدان ديمقراطية.

إن الديمقراطية التشاركية تشير إلى جميع الإجراءات والأدوات والأجهزة التي تعزز المشاركة المباشرة للمواطنين في إدارة الشؤون العامة[1]، بمعنى أنها عملية انتقال من الممارسات التقليدية القائمة على الاعتماد على الغير إلى ممارسات حديثة تتطلب توفير آليات وإجراءات معينة لتفعيل مفهوم المشاركة العينية للمواطن بالوسائل المتوفرة، ويظهر مفعول تلك المشاركة في طبيعة القرارات الصادرة عن الهيئات المحلية، كما يمكن رصده على مستوى الرضا لدى الأفراد، سواء من حيث موقفهم من حكامه المحليين أو في مستوى معيشته ورفاهيته..

لقد تعاظمت فكرة التشارك في صنع القرار مع صعود الموجة الثالثة للديمقراطية والتي أدت إلى ثورة في الفكر الديمقراطي، وبمناسبتها دعا كثير من المفكرين إلى ضرورة الانتقال إلى نسخة جديدة من الديمقراطية لأن الديمقراطية التمثيلية أصبحت تعاني من أزمة عدم الاستقرار عرفت بـ" أزمة الديمقراطية التمثيلية" التي خرجت من نطاق الفعل الديمقراطي إلى نموذج مشوه من ممارسة دكتاتورية الأقلية عن طريق المجالس المنتخبة، وبالتالي جاءت المقاربة التشاركية لمحاولة تخطي أزمة الديمقراطية التمثيلية وتجاوز العوامل التي أثرت فيها.

لقد تأصلت الفكرة التشاركية لكثير من الدول في قوانينها الأساسية استجابة لتطلعات المواطنين، حيث تضمنت النصوص الدستورية النص على إلزاميتها في تلك البلدان على غرار بلغاريا، المجر، بولونيا، البرتغال، فرنسا، المغرب، تونس.. إلخ، وفي فرنسا تزايدا تأثير الطبقات الوسطى على مجريات الأحداث على المستوى المحلي، مما أدى إلى فتح المجال

---

[1]- RUI. Sandrine,"Démocratie participative", dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation, June 2013, p 01.

أكثر أمام تلك الفئات للتشاور مع صناع القرار، حيث فتحت مجالس التشاور المحلي المجال للمواطنين للمشاركة في اتخاذ القرار، كما كانت للبرازيل تجربة راقية في هذا المجال تمخضت عنها فكرة الميزانية التشاركية، والتي تعني في مفهومها العام تخصيص ميزانية تحت إشراف المواطنين واقتراحاتهم في كيفية تسيير هذه الميزانية[1].

انتقلت المقاربة التشاركية بعد ذلك إلى العديد من الدول الأوروبية؛ فعلى مستوى الاتحاد الأوروبي تم مثلا تأسيس المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية. من هذا المنطلق أصبحت الديمقراطية التشاركية مفهوما يفرض نفسه على مستوى جميع المجالات في مسعى لإشراك المواطنين في الشأن العام.

فلسفة المقاربة التشاركية

للديمقراطية التشاركية ثلاثة مقومات رئيسية أو مقاربات رئيسية جاءت على شكل ثنائيات. يمكن تلخيصها في ما يلي[2]:

- **التشارك/ الدمقرطة:** مشاركة الفرد ومساهمته في تحول السياقات المختلفة التي يتطور فيها دوره، إذ يرى جيرارد مندل أن الديمقراطية التشاركية "تسعى إلى تعزيز قوة الأفراد في أعمالهم اليومية.
- **التشارك/ صنع القرار:** هذه الثنائية واسعة الانتشار بين نشطاء الديمقراطية التشاركية، في إشارة إلى "قرار المشاركة" بمعنى مشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم وصياغة حياتهم بالطريقة التي يريدونها.

---

[1]– سفيان الفقيه فرج، "التجربة بدأت من البرازيل: الميزانية التشاركية أحد مكونات الديمقراطية التشاركية "، مقال منشور على الموقع: https://bit.ly/2Kfh00Q تم تصفح الموقع يوم 15 أفريل 2020.

[2]– Cédric Polère, "La « démocratie participative » : état des lieux et premiers éléments de bilan", Synthèse réalisée à l'occasion de l'élaboration du numéro des« Synthèses Millénaire 3 » sur le thème de la démocratie, DPSA2007, centre de ressource prospective du grand lyon ,pp 9-11.

- **التشارك/التشاور**: نهج يعدل بشكل بسيط أداء المؤسسات، يقتصر مفهوم المشاركة هنا على مرحلة إبداء عن الرأي أو التشاور، ولا يتم مطالبة السلطة بتطبيق القرار أو محاسبتها على عدم تطبيقه.

تعاريف مختلفة للمقاربة التشاركية

تتفاوت التعاريف المختلفة للمشاركة بين العموم والتحديد وبين الشمول والضيق، باختلاف الزوايا التي ينظر منها كل باحث واختلاف المجال الذي يعمل فيه، فكلمة المشاركة participation مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتنية participate والتي تتكون من جزأين الأول هو part بمعنى جزء، والثاني هو compare، ويعني القيام وبالتالي فإن كلمة المشاركة تعني حرفيا to take part، أي القيام بدور[1].

يمكن تعريفها على أنها "مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير شؤونهم، وتعتبر أقدر وأنجع من المقاربة التمثيلية في ادارة الشأن المحلي لأنها مبنية على مشاركة المواطن، والذي يكون هو في الغالب أدرى بحاجاته ومتطلباته، فيساهم في صناعة السياسات المحلية عبر آليات وطرق مختلفة، ويمتد دوره إلى الرقابة على تنفيذ تلك السياسات والقرارات، وبذلك يدعم عمل الهيئات الرسمية، مما يقلل من مركزية القرار، وهو الأمر الذي من شأنه اقتصاد كثير من الوقت والجهد والموارد ومعالجة انشغالات المواطنين بشكل مباشر.

تعرف أيضا باعتبارها كعرض مؤسساتي موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات في المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر ترسانة من الإجراءات العملية[2].

---

[1]- عمر طيب بوجلال، المرجع السابق، ص 32.

[2]- سويقات، الأمين، دور المجتمع المدني في تكريس الديموقراطية التشاركية،2017، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (العدد17). ص245.

المقاربة التشاركية عبر الزمن

لقد سعى الإنسان منذ المجتمعات البدائية إلى إنشاء آليات تعاونية تبادلية لتيسير حياته والتغلب على الصعاب وخاصة خوض الحروب وخلق الأحلاف وغيرها وبذلك يكون الإنسان القديم قد أرسى دعائم واضحة لوجود المقاربة التشاركية ثم طورتها الأمم المختلفة بحسب ظروفها وإمكانياتها.

- **في عصر النهضة:** اتسمت هذه المرحلة بظهور صفوة من المفكرين الأوروبيين وانتشار آرائهم في الحكم والسياسة والمجتمع والاقتصاد واشتركوا جميعا في الولاء للملكية المطلقة وفق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة لصاحبها ميكيافيلي[1].

- **في العصر الحديث:** في هذا العصر استعاد الفرد جزءا من إرادته في التعبير عن نفسه وحسم خياراته في مجالات مختلفة ومن أهم مفكريه كل من جون لوك ومونتيسكيو وجان جاك روسو، الذين نادوا بسيادة الشعب باعتبارها مبدأ من مبادئ التنظيم السياسي بدل سطوة وسيطرة الملوك على مقاليد الحكم، وكانت هذه المرحلة بداية حقيقية لسيادة الفكر الديمقراطي المبني على المشاركة الواسعة للأفراد والجماعات في انتخاب ممثليهم والمساهمة في إدارة الشأن العام.

- **في الفكر الإسلامي:** هناك دلائل عديدة وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية وسيرة الخلفاء عالجها الفكر السياسي الإسلامي تؤكد تأصل المقاربة التشاركية في الفكر والممارسة في التاريخ الإسلامي وفي النصوص الدينية، حيث ثبت بالإجماع أن الخلافة كانت تدار بطريقة ديمقراطية ووفق آلية الشورى التي وردت فيها الكثير من الآيات والأحاديث النبوية. ففي الآية الكريمة " **وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين**"[2]، هناك أمر واضح وجلي باستخدام المقاربة التشاركية في صناع

---

[1]- دريس نبيل، الديمقراطية التشاركية، مقاربات في المشاركة السياسية، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص ص 22-23.

[2]- سورة آل عمران، الآية 159.

القرار الأمر) ويعزز الإسلام هذا المبدأ في نظام الحكم بآية أخرى يقول فيها سبحانه وتعالى " **والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون**"[1]. حيث ربط القرآن هناك بين الإيمان بالله وإقامة الصلاة باعتماد آلية الشورى في الحكم دلالة على أهميتها، وبطبيعة الحال تحمل مفردة الشورى هنا معاني كثيرة من بينها معنى التشارك في الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات والشراكة في تسيير شؤون المسلمين.

ولقد أقامت الشريعة الإسلامية حدودا بين حرية الفرد المطلقة وحرية الفرد الاجتماعية، وذلك بنوع من التوازن بينهما يكفلها مبدأ الشورى الذي يحدد معنى الديمقراطية السياسية والتوازن الاقتصادي الذي يحدد معنى العدالة الاجتماعية[2].

---

[1]– سورة الشورى، الآية 38.

[2]– دريس نبيل، المرجع السابق، ص 44.

أهداف وخصائص المقاربة التشاركية

برزت المقاربة التشاركية كبديل قوي للمقاربة التمثيلية عندما استنفدت هذه الأخيرة طاقاتها وأبانت عن عجزها في حل المشكلات التنموية. حيث تظهر أهميتها مقارنة مع المقاربات الكلاسيكية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : مقارنة بين المقاربة الكلاسيكية والمقاربة التشاركية في حل المشكلات التنموية.

تعيين	المقاربات الكلاسيكية	المقاربة التشاركية
تنظيم	متمركز تابت، ومنغلق	لا مركزي، ديناميكي ومنفتح
الإجراءات	تابثة، متصلبة وغامضة	مرنة، واضحة وسهلة التكييف
منظومة أخد القرار	عمودية من أعلى إلى أسفل	صاعدة من أسفل إلى أعلى)
تواصل	إخبار، أوامر	حوار
العنصر البشري	منفذ	فاعل – خلاق
جمع المعلومات	الاستثمارات، الإنسان مجرد مصدر للمعلومات	عبر اللقاء المباشر والحوار والملاحظة
التخطيط	الرؤساء والاختصاصيين	الفئات المستهدفة وطاقات أخرى
الحلول	توجيهية عامة وثابتة	خاصة – متفاوضة – ملائمة
الأخطاء المنهجية	غير معترف بها	مصدر تعلم وتحسين مرد ودية
منهجية	تابثة	استنباطية، قابلة للتأقلم
الفئات المستهدفة	أحد عوائق التنمية الجهل، الركود، عدم الرغبة في التغيير)	فاعل في تصور الحلول وتفعيل التغيير

المصدر: بوحمي ربيعة، المقاربة التشاركية في الفعل التنموي: بعض المبادئ والتوجيهات، مدونة المتطوعين، متاحة على الرابط https://bit.ly/30iOMen، تاريخ التصفح 12 أفريل 2020.

أما أهم خصائصها فنلخصها في مايلي[1]:

- **اختيارية:** ترتكز على معيار الاقتناع، حيث يمكن الولوج إليها ويمكن الانسحاب منها.
- **تكوينية**: مبنية على المبادرة والانطلاق من المعارف والقدرات الذاتية متجاوزة بذلك التكوين المبني على التلقين إلى تفتيح آفاق التفكير والقرار والإنجاز الذاتي.
- **مستقبلية:** تأخذ بخصائص الحاضر لاستشراف المستقبل.
- **تساؤلية:** منفتحة تعتمد المشورة والحوار.
- **ديمقراطية ومواطنية**: تؤمن بتبادل المنافع على أساس تعاقد اجتماعي وفق قواعد متفق عليها.

فواعل المقاربة التشاركية

لقد جاءت المقاربة التشاركية بمختلف مضامينها لتشكل نمطا جديدا من الحكم يحوي عددا من الفواعل الجديدة التي تعزز المشاركة الفعلية للمواطن في سياق مقترب شبكي يجمع المجتمع المدني، القطاع الخاص، الدولة باعتبارها بيئة التفاعل.

الدولة ومؤسساتها، الفاعل الضابط

تعد الدولة ومؤسساتها الفاعل المحوري في معادلة التشارك من أجل التنمية لما لها من وهج وحضور في تنظيم الحياة العامة وفق آليات الإكراه المشرع وتبعا لجاذبيتها للولاء وقدراتها الاستخراجية والتوزيعية اللامتناهية، فهي التي لها سلطة التقرير في السياسات العامة وفي منهجية تسيير الشأن

[1]– بوحمي ربيعة، المقاربة التشاركية في الفعل التنموي: بعض المبادئ والتوجيهات، مدونة المتطوعين، متاحة على الرابط https://bit.ly/30iOMen، تاريخ التصفح 12 أفريل 2020.

العمومي من خلال مؤسساتها فهي تعتبر مرافقا أساسيا لفواعل الحوكمة المحلية وعامل ضمان واستقرار لها.

لقد اتسعت المهام الموكلة للدولة في العصر الحديث، بعد أن كان ينظر لها قديما على أنها مرادفة للحكومة، وشملت هذه المهام المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فقد رأى أفلاطون أن المجتمعات ظهرت نتيجة الحاجة البشرية التي لا يمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد مع بعضهم البعض، أما توماس الأكويني فقد أكد على الوظيفة الأمنية للدولة أي حماية نفسها وتأمين الجماعة من الأخطار الداخلية والخارجية[1].

عمليا يمكن القول في عصرنا الراهن أنه لا يوجد مجال لا تتدخل فيه الدولة، ففي الماضي كانت مهمة الدولة تنحصر فقط في ممارسة وظائف محددة ونابعة من وجودها ككيان ذو سيادة، يحتكر ممارستها بهدف تحقيق المصلحة العامة وهذه الوظائف هي "حفظ الأمن في الداخل(...، والدفاع عن الدولة إزاء كل خطر يتهددها من الخارج، وتمثيل الدولة لدى الدول الأخرى الوظيفة الدبلوماسية)، أما الوظيفة الرابعة فهي نقدية تتلخص بحصر إصدار العملة وجباية الضرائب"[2].

وتتنوع هذه الوظائف ما بين سياسية وقانونية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية، فعلى الصعيد السياسي تقوم الدولة بوظيفة كفالة النظام الاجتماعي العام وتحقيق الإجماع حوله، وسن التشريعات اللازمة لإقامة حياة

[1] – مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، (ليبيا: جامعة السابع من أبريل، 2007)، ص. 143.

[2] – عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص. 24.

اجتماعية داخل حدودها السيادية، وعموما ترتبط بهذه الوظيفة مهمتين أساسيتين هما[1]:

- ضبط التوازن للتكوين الاجتماعي وتحقيق تماسكه.
- التوفيق بين الجماعات والطبقات المتصارعة والحؤول دون تحوله إلى صدام أو نزاع يهدد استقرار النظام القائم. وبحكم احتكارها حق التشريع فإنها تتولى إصدار القوانين وتطبيقها وكذا حماية النظام والأمن العموميين من خلال هذه القوانين. كما أنها تقوم بإفراز الأفكار الأيديولوجية ونشرها، فضلا عن تنظيم عمليات الإنتاج وضمان حقوق الملكية وضبط عمليات الاستهلاك والتوزيع وتقديم بعض الخدمات في مجالات التعليم والصحة والتأمين والضمان الاجتماعي[2].

وتعتبر هذه الوظائف تقليدية وأساسية يؤدي عدم قيام الدولة بها إلى التشكيك في وجودها، وقد أضيفت إليها في العصر الحديث وظائف أخرى اقتصادية واجتماعية، فأصبحت الدولة تتدخل في المجال الاقتصادي بدرجات متفاوتة تبعا للإيديولوجية التي يقوم عليها نظامها السياسي[3].

إن اتساع وظائف الدولة وتسيّس مختلف قطاعات النشاط البشري، انعكس على الوعي السياسي للمواطنين، فعندما كانت الدولة تمارس فقط وظائفها الأساسية التقليدية، كانت السياسة مجرد نزاع على ممارسة السلطة ولا تهم مكانة الفرد العادي كثيرا، أما في العصر الحديث فقد أصبحت السياسة من صلب اهتمامات المواطن لأن كل أعمالها ترتبط بحياته مباشرة[4].

---

[1] – حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2007، ص ص. 41-42.

[2] – المرجع نفسه، ص. 42.

[3] – المرجع نفسه، ص. 30.

[4] – سليمان، المرجع السابق، ص. 26.

تنقسم الوظائف التقليدية للدولة إلى:

- وظيفة التشريع ووضع القوانين وتتولاها سلطة تشريعية واحدة.
- الوظيفة التنفيذية ويخضع لها جميع الأفراد في الدولة.
- الوظيفة القضائية ويلجأ إليها الأفراد للفصل في المنازعات في إطار الدولة الواحدة.

أما لوينا باريني، فأسند عدة أدوار للدولة الحديثة نلخصها فيما يلي[1]:

- **الدولة الراعية للمصلحة العامة**: يقع على عاتقها حماية مواطنيها ورعاية المبادئ الأساسية التي ترسي شرعيتها الديمقراطية، وهي المتحدث الرسمي باسم رعاياها.
- **الدولة الحامية في وقت الأزمات**: فهي لا تتخلى عن وظيفتها الرقابية والحمائية من الأزمات لصالح قوانين السوق، ويكون هذا الدور هاما للغاية عندما يكون القضاء مستقلا، والذي يمكنه أن يحاسبها في حالة الإهمال.
- **الدولة المفاوضة**: يجب على ممثلي الدولة أن يُنمّوا في أنفسهم القدرة التفاوضية مع فواعل الداخل والخارج في عدد لا حصر له من المجالات وفي قضايا خلافية مع الدول الأخرى.
- **الدولة المبادرة:** تعتبر الدولة أو شبكات الدول محرك المبادرات الهادفة إلى الحد من سلبيات العولمة.
- **الدولة حلقة الوصل**: تقوم الدولة بتوسط عدة مستويات متعلقة بسلطة القرار فوق قومية، قومية وإقليمية وعلى مستوى الفرد).

[1] – لورينا باريني، دول وعولمة، استراتيجيات وأدوار، تر، نانيس حسن عبد الوهاب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007)، ص ص. 281-282.

لقد أدى التطور المضطرد في وظائف الدولة، وما نجم عنه من انعدام الكفاءة ونتائج أخرى غير متوقعة، إلى ردة فعل قوية جسدتها النزعتان التاتشرية والريغانية. وهكذا شهدت الثمانينيات والتسعينيات صعود الأفكار الليبرالية في معظم بلدان العالم المتقدم[1]. ليتكرس هذا الواقع بصفة جذرية خلال التسعينات بعد انهيار المعسكر الشرقي، وسطوع نجم الدولة اللبرالية باعتبارها المرجعية الفكرية الوحيدة السائدة والمهيمنة.. حيث تعالت الأصوات من وهناك بضرورة نجدة هذا النموذج وحماية من الغرق في الفوضى بسبب مخلفات انهيار النموذج الشرقي وكذا تباشير النظام العالمي الجديد..

في هذه الظروف جاءت فكرة التسيير العمومي الجديد التي تلقي بكثير من أحمال التنمية على شركاء الدولة في بيئتها وتقسم الأدوار مجددا بينها لتخفيف العبء على الدولة والحد من تدخلها في الحياة الاقتصادية، كما تعطي للسوق وآلياته كل الحرية في السيطرة على الإنتاج وتوجيهه بما يخدم الأهداف المسطرة.

لقد نشط أنصار السوق بصورة غير مسبوقة في هذا الظرف، لأنهم كانوا يعتقدون دائما بفشل هذا التدخل الذي عادة ما يقع في شرك لوائح جماعات النفوذ وسوء الإدارة وقرارات الدولة التي تسري بأثر رجعي، وحتى في الحالات التي تتدخل فيها الدولة لا يتضح إن كانت المحصلة النهائية ستكون تحسنا في نتائج السوق[2].

وبناء على كل هذا، تخلص مدرسة اقتصاد السوق الحرة إلى أن السوق لا الدولة هي الجهة التي تنسق النمو الاقتصادي على أفضل وجه، وأن تفسير التفاوت في النمو من دولة إلى أخرى يكمن في المدى الذي تذهب إليه

---

[1]– مجاب الإمام، نفس المرجع والصفحة.

[2]– Peter C.Ordeshook, The Emerging Discipline of Political Economy, In James E. Alt and Kenneth A.Shepsle eds, Perspectives on Positive Political Economy. Cambridge : Cambridge University Press, 1990, PP.16-17.

الدولة في فرضها للعوائق التي تشوه السوق، إذن يتناسب النمو الاقتصادي وتدخل الدولة عكسيا.

لقد أدرك الاقتصاديون الداعون إلى إجراء إصلاحات ليبرالية هذه الحقيقة على الصعيد النظري، لكن التركيز النسبي في تلك الفترة انصب بشكل أكبر بكثير على تقليص نشاطات الدولة، الأمر الذي يمكن إساءة تفسيره عمدا، أو الخلط بينه وبين محاولة تحجيم قدرات الدولة في المجالات كافة.

المجتمع المدني، الضلع الثالث

يعتبر المجتمع المدني بمثابة قاعدة المثلث القائم التي يمكن بها شد أزر الضلعين الآخرين، وهما الحكومة والقطاع الخاص لتكتمل ثلاثية الحوكمة، على اعتبار أن الميكانيزم لا يمكنه الاشتغال دون وجود الأطراف الثلاثة وتماسكها كما هو موضح في الشكلين التاليين:

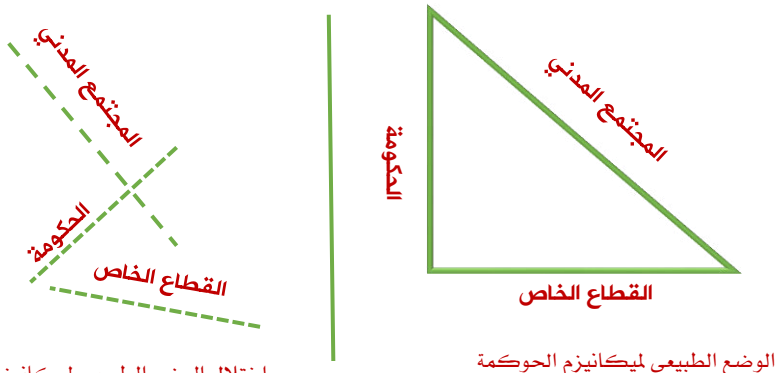

الوضع الطبيعي لميكانيزم الحوكمة

اختلال الوضع الطبيعي لميكانيزم الحوكمة

من خلال الشكلين يمكن ملاحظة أن المجتمع المدني يعتبر حلقة وصل بين الحكومة والقطاع الخاص، باعتباره يمثل روح العملية التنموية والواسطة بين الفواعل المختلفة، فإذا كانت علاقة القطاع الخاص بالحكومة قائمة على الربح، وإذا كانت علاقة الحكومة بالقطاع الخاص قائمة على التوظيف والجباية، فإن علاقة المجتمع المدني مع كليهما تمثل عنصر الموازنة لصالح

الجميع ولصالح المجتمع، فالمجتمع المدني لا يدافع فقط عن مصالحه، وإنما يضمن استقرار العلاقة وتوازنها بين الأطراف الثلاثة.

يعرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المالية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات"[1]، وفي سياق المقاربة التشاركية تعتبر مؤسسات المجتمع المدني فاعلا أساسيا في تعزيز مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة وتكريس مبدأ المواطنة والتعبير عنها من خلال تأطيره للأفراد .

هناك إجماع حول ظهور مصطلح المجتمع المدني في أحضان الفكر اليوناني الذي شهد أيضا ظهور الأدبيات الأولى للمقاربة التشاركية والديمقراطية المباشرة القائمة على مشاركة الفرد في اتخاذ القرارات التي تخصه، إلا أن هناك اختلاف في إقرار تعريف جامع مانع له، وقد شمل هذا الاختلاف تبعا لذلك بيان محدداته وطبيعة الدور الذي يقوم به فضلا عن مفهومه مما يجعلنا أمام تعاريف متعددة ومختلفة حسب اختلاف رؤى المفكرين، وهذه التعاريف تحفل بها الكتب والأطروحات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أنها تنطوي على ثلاثة أركان اساسية هي[2]:

- **الركن الأول:** هو الفعل الإرادي الحر، فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده ولذلك فهو يختلف عن التنظيمات العائلية كالأسرة والعشيرة والقبيلة، حيث لا يملك الفرد في التنظيمات العائلية حرية اختيار عضويته، فهي

---

[1]- زهير بوعمامة، "التحول الديمقراطي في الجزائر"، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2005، ص.112.

[2]- قوي بوحنية ، مؤسسات المجتمع المدني وتقديم الحلول السوسيوسياسية، ضمن كتاب جماعي بعنوان، المجتمع المدني المغاربي ورهانات الاصلاح، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان 2015، ص 14 – 15.

مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني يختلف عن الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يوجدون فيها أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم، وينظم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة مادية أو معنوية.

- **الركن الثاني:** هو التنظيم الجماعي، فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم ولكن بشرط أن يتم التراضي بشأنها، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع المدني هو الاجزاء المنظمة من المجتمع العام.

- **الركن الثالث:** هو ركن أخلاقي سلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتناقل السلمي.

القطاع الخاص، الدافعية المتجددة

يعتبر القطاع الخاص وفق المهام الحديثة التي تسند إليه عادة بمثابة المحرك الجبار الذي يجر آلة الدولة بما يمتلكه من دافعية كبيرة ومتجددة واستعداد دائم للاتجاه نحو الأمام مدفوعا بدوره بالرغبة الفطرية الجامحة في تحقيق الربح، ولذلك تعول عليه الدول الحديثة في التجديف بينما تحتفظ هي بالمقود لتعيين الاتجاه على حد وصف أوسبورن في كتابه إعادة اختراع الحكومة.

يمكن تعريف القطاع الخاص أيضا على أنه "القطاع غير المملوك للدولة، حيث يعتبر ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة، لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، وتنظيم الحياة الاقتصادية وفق قانون العرض والطلب، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة دولة أو غيرها) في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة. لأن السلوك الاقتصادي يقوم على تحقيق الربح في المشروع وقواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام[1].

هناك تعاريف كثيرة للقطاع الخاص تتقاطع مع مصطلحات مرادفة له منها الملكية الفردية، الملكية الخاصة، النشاط الخاص، المقاولات الخاصة، ولكن يبقى التمييز بين هذه المصطلحات أمرا ضروريا في الدراسات العلمية. فقد جاء تعريفه في موسوعة المصطلحات الاجتماعية كما يلي: "إذا نشأ القطاع العام فإن نواحي النشاط الأخرى الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد تكون القطاع الخاص"[2].

تتفق هذه التعاريف في مجملها على أن القطاع الخاص هو قطاع أعمال مملوك من طرف الأفراد، يستند في عمله على آلية السوق الحرة والمنافسة ويسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، كما يعتبر وعاء مهما لإمداد خزينة الدولة بأموال الضرائب، ولذلك يحظى بعناية خاصة في الأنظمة الرأسمالية التي تقدم له كل التسهيلات لامتصاص البطالة وتشغيل الاقتصاد الوطني، كما تسند إليه في أحيان كثيرة مهام خارج فلسفته مثل التطوع وتمويل المشاريع الخيرية وخاصة الجامعات ومشاريع البحث العلمي والفرق الرياضية الناجحة،

---

[1]- إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص104-105.

[2]- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977، ص370.

وبذلك يكون القطاع الخاص بمثابة الدينامو الذي يعطي السرعة الابتدائية للاقتصاد ثم يساهم في تقدمه.

ينقسم إلى قطاعين جزئيين هما:

- قطاع خاص مهيكل يعمل في إطار منظم في شكل شركات كبرى أو متوسطة وصغيرة متخصص في مجالات معينة يمون الاقتصاد الوطني بالمنتجات والخدمات الضرورية، ويخضع لقواعد المحاسبة الوطنية.
- قطاع خاص غير منظم يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة وغالبا ما تختلط الملكية بالإدارة لا سيما وأن ملكية المنشأة تكون عادة في متناول الفرد الواحد أو العائلة على أحسن تقدير، وهذا القطاع لا يمسك في عمله وتعاملاته أي حسابات نظامية[1].

التنمية المحلية، المفهوم والآليات

تعتبر التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية، التي تضمن تحقيق التوازن بين مختلف المناطق، لأن الذاتية والميزة التنافسية التي تمتلكها الجهات لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية، خاصة عند مساهمة السكان في وضع وصياغة مخططات التنمية المحلية بالتعاون مع السلطات المحلية، سواء بمشاركة الأفراد مباشرة أو عبر جهود المنتخبين المحليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص .

[1]- إكرام مياسي، المرجع السابق، ص105.

مفهوم التنمية

شاع مفهوم التنمية على نطاق واسع في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما سمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لتلك الثورة في الأفكار الاقتصادية التي شهدها العالم بعد استقلال عشرات الدول في آسيا وإفريقيا بعد الح ع 2. وتبرز أهمية هذا المفهوم في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، والتحديث والتطور الاقتصادي وغيرها.

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية وبصفة واضحة بعد تلك الحرب، حيث لم يُستعمل منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي. وحتى عندما برزت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع. وتتسع مجالات التنمية لتشمل أغلب جوانب الحياة ولذلك نالت حظها من الدراسة في أغلب العلوم الاجتماعية، وهناك جوانب كثيرة للتنمية يمكن تلخيصها في التالي:

- **التنمية الاقتصادية**: برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي

تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[1].

يعرفها براين بأنها نتاج التقدم، أما ماير فيرى أنها حجر الزاوية في التنمية وبدونها لا جدوى من برامج التنمية، لأن تنمية المجتمع تعتمد أساسا على تحسين الأحوال الاقتصادية من أجل ضمان تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية المختلفة. أما موريس دوب. فيرى بأنها العملية التي يتم من خلالها تطوير طرق ووسائل الإنتاج، بل وفروع هذا الإنتاج وزيادة الفائض المخصص للاستثمار وتحقيق كفاءة الإنتاج[2].

- **التنمية السياسية:** انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل مستقل يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية في اتجاه الديمقراطية حيث تعرف التنمية السياسية "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية[3].

تاريخيا يعود الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى الفترة التي ازدهرت فيها المدرسة السلوكية في منتصف القرن العشرين رغم أن البوادر الحقيقية ظهرت قبل ذلك، كما لم تقتصر جهود البحث النظري والتطبيقي في مجال

---

[1]- محمد نصر عارف، محاضرات لطلبة كلية العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة، ص 12.

[2]- رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا النشر، 2011، ص 30.

[3]- حسن عالي، استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، م 2 رقم2 ص 03، 107-125. يمكن الوصول إلى المقال عبر الرابط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52940

التنمية السياسية على الباحثين والمتخصصين فقط بل وحتى عن طريق رجال الدولة وصناع القرار بحيث كان لهم دور ملموس في هذا المجال.

من بين التعاريف الملمة بهذا المفهوم ما أورده جابرييل ألموند Gabriel Almond على أنها التمايز والتخصيص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية. وعملية التمايز أو التخصيص هنا مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي، إذ أن التمايز والتخصص، يعني تنوع الأدوار وإيجاد أبنية بوظائف وأدوار محددة، ويرى ألموند أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجري على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للأسلوب التقليدي. وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعد نموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان.

- **التنمية الاجتماعية:** لقد تطور مفهوم التنمية لاحقا ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية الأخرى. فأصبحت هناك تنمية اجتماعية تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية، ويقصد بها تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع وتخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية[1].

تقوم أيضا على فلسفة واضحة تستهدف الإنسان، فالإنسان هو بؤرة التركيز في كل عملياتها واحترام كرامته والإيمان بقدراته وحقه في المشاركة، وفضلا عن ذلك فهي عمل إنساني ينسجم مع طبيعة الإنسان

[1]- فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 33.

كمخلوق اجتماعي سياسي مؤمن بنفسه وبمجتمعه ويسعى لتغيير أوضاعه إلى الأحسن[1].

بالإضافة لما سبق فقد استحدثت عدة جوانب للتنمية منها التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان كما استحدث مفهوم التنمية الإنسانية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع، إضافة إلى التنمية الإدارية التي تهتم بتطوير العمل الإداري، وكذا التنمية المستدامة التي تراعي الجوانب البيئية وغيرها.

ويلاحظ في هذه المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية أنها ترتكز على عدة مسلمات[2]:

-غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

-نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس.

-أن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

ويشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي المستهدف من هذه العملية، والذي يشمل منطقة محددة من مجموع تراب الدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما: المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى المحلي الواسع إقليما محددا وفقا للتقسيمات الإدارية المعتمدة في تلك الدول مثل الولاية أو مجموعة من الولايات الجهة، الإقليم)، وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق وتشمل مدينة أو قرية أو

---

[1]- جمال حلاوة وعلي صالح، علم التنمية، القاهرة، مكتبة الشروق، 2010، ص 145.

[2]- المرجع نفسه، ص 22.

تجمعات سكانية محددة او صغيرة نسبيا" . وقد أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية :

- التنمية المحلية الداخلية: وتهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية ومحلية.
- التنمية المحلية القائمة على التضامن: نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات. ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفاده أن عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا تتم إلا عبر مقاربة تشاركيه كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج ما بين الجماعات المجاورة.
- التنمية المحلية المندمجة: تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة احصائية وظل هاجسها هوة البعد الاقتصادي وهذه المقاربة تعيد الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية.

مفهوم التنمية المحلية التشاركية

تهدف التنمية المحلية التشاركية إلى تحقيق المزيد من الحرية والسلام والصحة ومستويات مقبولة من التعليم، فهي لا تقتصر فقط على محاربة الفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية ، ذلك أن المقاربات الحديثة قد تجاوزت المنظور التقليدي للتنمية الذي ربط أهدافها بمحاربة الفقر ونقله من حالة التخلف إلى الحداثة ، لذلك ربطها بعض المفكرين مثل أمارتياصن بتمكين الذات واكتساب احترامها من خلال الأنشطة المختلفة للمواطنين والحصول على فرصة للمساهمة بنشاط داخل المجتمع وهذا سيساهم حسبه أيضا في تحقيق الرفاه

يقوم مفهوم التنمية المحلية التشاركية على عنصرين رئيسيين[1] : الأول يركز على المشاركة الشعبية من خلال مشاركة الأفراد في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وتحسين نوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على

[1]– فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص 30– 31.

مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيهتم بتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى الشراكة بين كل الفاعلين في اتخاذ القرارات، بما يساعد على نقلهم من حالة اللامبالاة وانتظار مساهمة الدولة الى حالة المشاركة الفعلية.

تعرفها الأمم المتحدة بأنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر ممكن"[1].

التنمية المحلية التشاركية حسب ما ذهب إليه فاروق زكي هي" تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتوفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية"[2].

وتتجلى فكرة التشارك أكثر في المجهود التنموي الذي تبذله الدول التي تنتهج أسلوب الحكم المحلي في إدارة الشأن العام، بما يمنحه هذا النهج من صلاحيات شبه مطلقة للحكومات المحلية التي توسع دائرة التشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني المحلي، بخلق فضاءات للالتقاء وبث الجدل في تلك الفضاءات حول المشاريع تارة بما يتيح الفرصة لتفعيل ملكة النقد لاسيما لدى المختصين، وبالمرافقة تارة أخرى في ظل وجود قنوات اتصال ووسائل تبليغ جوارية تساهم في تعزيز الرقابة الشعبية على المشروعات منذ بداية تخطيطها إلى غاية تنفيذها.

---

[1]– ميشيل تودا رو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية، ص 50.

[2]– مصطفى الجندي، الإدارة المحلية استراتيجيتها، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1987، ص 49.

إن التشارك المحلي من أجل التنمية في غياب الضوابط القانونية المفروضة عادة من السلطات المركزية – وكما أثبتت تجارب عدة بلدان – يفتح المجال للإبداع ويطلق المبادرات والقدرات لدى الفواعل المختلفة ويحررها، بما يتيح توظيف القدرات المحلية في كل المجالات لاسيما من الموارد الأولية والكوادر البشرية التي يجري الاحتفاظ بها والحيلولة دون هجرتها إلى مناطق أخرى.

خصائص وأهداف التنمية المحلية التشاركية

خصائص التنمية المحلية التشاركية

- **متوازنة:** تحقق التوازن بين القطاعات وتوزع الأعباء بين الفواعل المختلفة.
- **شاملة:** تغطي كافة احتياجات المجتمع، كما تغطي جميع فئاته من رجال ونساء وأطفال وشيوخ إناثا أو ذكورا.
- **هادفة:** تسعى لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف تتوقف على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية[1].
- **التفاعل الإيجابي**: تضمن التنمية المحلية تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية وألا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين البحث عن مناخ ملائم لهذا التفاعل والتعاون[2].
- **الديمومة والاستمرارية**: فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي

---

[1]– كمال بودانة شبعاني، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، بجامعة محمد خيضر – بسكرة، الموسم الجامعي 2014/2013، ص 76.

[2]– فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 42.

استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى...الخ[1].

أهداف التنمية المحلية التشاركية

التنمية المحلية التشاركية هي عملية شاملة ومستمرة ومتواصلة تهدف إلى إحداث تغييرات في أفكار الناس واتجاهاتهم وسلوكياتهم بما يؤدي إلى تطوير المجتمع وتوفير احتياجات السكان وتحسين الخدمات المرفقية كما وكيفا للارتقاء بمستوى المعيشة اجتماعيا، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للجميع للتعبير عن أفكارهم والمساهمة في إدارة الحكم والتأثير في القرارات بما يؤدي لدعم الإنتاج وزيادة الدخل والعدالة في توزيعه[2].

يمكن تلخيص أهم أهدافها في مايلي[3]:

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني[4].
- توفير المناخ الملائم للإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- المساعدة على تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية الى الحداثة.
- تعزيزا روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

---

[1]– كمال بودانة شبعاني، المرجع السابق، ص 77.

[2]– رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص 34–35.

[3]– أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2010، ص 19.

[4]– وائل عمران علي، المرجع السابق، ص 18.

أما الهدف الرئيسي للتنمية المحلية التشاركية فيمكن حصره في جانبين أساسين هما:

الأول: رفع المستوى المعيشي عبر تنويع الانشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي، مما يحدث تغيرا نوعيا في نوعية حياة سكان المنطقة يمكن ملاحظته من خلال مستوى المعيشة، وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوى الخدمات بفك العزلة عن المناطق النائية، المساهمة في دمجها في الاقتصاد الوطني[1].

الثاني: هو تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الانتاج، وتحديث بنيات الري، وتأهيل الكوادر، وبناء القدرات، والزيادة الانتاجية بإدخال المكننة والارشاد الزراعي، لتحويل المجتمعات القروية الريفية) المنعزلة الى مجتمعات زراعية حديثة، يتم ذلك بتوظيف الإمكانيات المحلية المتاحة سواء كانت بشرية أو مالية أو مادية.

وسائل التنمية المحلية التشاركية

يرتبط نجاح التنمية المحلية التشاركية بحجم وطبيعة الموارد والوسائل المسخرة لها والتي تختلف من بلد لآخر ومن نهج اقتصادي إلى آخر، إلا أنها تتفق في عدد من المحاور الكبرى يمكن تلخيصها في الآتي:

- **الوسائل المالية:** وهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجماعات المحلية ويمكن من خلالها ترجمة الأهداف إلى مشاريع، وتنقسم إلى:
- **موارد مالية داخلية:** تسمى أيضا بالإيرادات المالية الذاتية المحلية، وهي التي يتم الحصول عليها بواسطة الجماعات المحلية ضمن حدودها الإقليمية أو تجبى عن طريق الحكومة المركزية، وتشكل في الإجمال القدرة الشرائية

[1]–وائل عمران علي، المرجع السابق، ص 04.

الذاتية للجماعات المحلية وباقي الشركاء المحليين، ومن ثمة فهي مؤشر جيد لمدى نجاح الفواعل المحلية في تحقيق أهدافها وتعبئة الموارد المتاحة لها[1].

تنقسم الموارد المالية الداخلية إلى موارد جبائية وموارد غير جبائية. تتمثل الموارد غير الجبائية في التمويل الذاتي الناتج عن توظيف الإمكانات المحلية، وكذا إيرادات نواتج الأملاك ونواتج تثمينها، وكذا إيرادات نواتج الاستغلال المالي، كالرسوم المختلفة التي يتم إنشاؤها لقاء الخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية[2].

أما الموارد الجبائية فهي تمثل الحصة الأكبر في ميزانية الجماعات المحلية وتتأتى أساسا من مداخيل الضرائب والرسوم المختلفة المخصصة كليا أو جزئيا لها وكذا إيرادات الصندوق المشترك للجماعات المحلية[3].

- **موارد مالية خارجية:** وتمثل استثناء تلجأ إليه الجماعات المحلية عند الضرورة إذا كانت الموارد الداخلية غير كافية لتغطية نفقات التجهيز في الميزانية المحلية وتتمثل في الإعانات الحكومية التي يتم صبها في ميزانيات بعض الجماعات المحلية لتحقيق التوازن وسد العجز لديها، كما تأخذ شكل قروض لتمويل الاستثمار المحلي[4]. ويمكن أن تتشكل من الهبات المالية لبعض الهيئات المكلفة بتنفيذ التنمية المحلية، والتي لا تتلقاها بشكل سيولة لأن القوانين لم تنص على ذلك، وإنما في شكل خدمات وسلع عينية حسب طبيعة الهيئة.

- **الوسائل البشرية**: يعتبر الإنسان أهم عنصر في التنمية المحلية التشاركية، فهو الذي يعطيها الديناميكية اللازمة، وعن طريق المخططات السنوية للموارد

---

[1]- يوسفي نورالدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2010/2009، ص 69.

[2]- فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 46.

[3]- يوسفي نورالدين، المرجع الأسبق، ص 70.

[4]- المرجع نفسه، ص 71.

البشرية للهيئات المحلية يتم ضبط العمليات التي يتم القيام بها في السنة المالية لاسيما ما يتعلق بالتوظيف والرسكلة والتكوين والإحالة على التقاعد.

إن العنصر البشري يمثل أحد الجوانب المهمة لكل تنمية محلية شاملة، حيث للتنظيم الهيكلي فائدة في حسن أداء وإنجاز المشاريع التنموية، فهو يسمح بتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات والاتصالات الفعالة، وهنا ينبغي التمييز بين المواطن المعين من طرف السلطة المركزية وبين المنتخب، من حيث الأدوار التي يقومان بها إلا أنهما يمثلان عماد الإدارة المحلية والتنمية المحلية معا.

إن التنمية المحلية التشاركية، تتيح الفرصة للكوادر البشرية المنحدرة من المنطقة والمتكونة في المجالات المختلفة من تبوء المناصب المفتاحية في الإدارة المحلية، ولأنها تمتلك الغيرة على منطقتها فإنها ستكون مدفوعة بتلك الغيرة والحماسة لتحقيق مردود أحسن، كما أنها تفتح المجال لاستعادة الكفاءات المهاجرة سواء داخل الوطن نفسه أو في بلدان أخرى للعودة مسلحة بالمزيد من التجارب والأفكار لتطبيقها محليا.

كل هذه الميزات لا يتيحها النظام المركزي الذي يحرم أبناء المنطقة المحلية من تولي المناصب القيادية في الجماعات المحلية وفي المؤسسات الأخرى، بل يجري جلبهم من مناطق بعيدة، ويضع لذلك اعتبارات غير منطقية مخافة انتشار الفساد والصراعات العشائرية المحلية داخل المؤسسات، وهي اعتبارات لا تجد ما يدعمها من براهين وقرائن، بل بالعكس فإن تكريس الطابع الوطني للمناصب الحساسة في الدولة همش الكفاءات المحلية، وأفرغ العمل المحلي من محتواه على اعتبار أن تأدية المهام الإدارية في غياب الصرامة والانضباط سيحولها إلى مجرد التزام بالحد الأدنى للخدمة وبالتالي إهدار الوقت والمال.

الفصل الثاني:
أثر المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

في سياق التحول العالمي نحو المفاهيم والمقاربات الجديدة؛ حاولت الجزائر تبني المقاربة التشاركية سعيا منها لتعميق مشاركة المجتمع والطبقات المختلفة في اتخاذ القرارات، فأصبحت الخطابات السياسية تشجع على المشاركة الشعبية في مختلف الفعاليات وخاصة على المستوى المحلي باعتباره البيئة الملائمة لتطبيق مفهوم المشاركة.

وقد انبرى الخطاب الرسمي والإعلامي خلال سنوات 2017،2016،2015، 2018 للتبشير بنموذج جزائري للديمقراطية التشاركية، ثم فتحت ورشات قانونية واقتصادية وسياسية لدراسة المشروع تحت إشراف وزارة الداخلية إلا أن المسعى لم يكن جادا وسط أزمة اقتصادية متفاقمة، كشفت عن نوايا السلطات بتحميل الهيئات المحلية مسؤولية فشل ما سمتته النموذج الاقتصادي الجديد، ذلك أن المنظومة القانونية التي تحكم الهيئات المحلية وخاصة الاستثمار المحلي تؤكد استحالة إحداث أي تغيير وبالتالي كان يجب تعديل تلك القوانين قبل كل شيء.

المقاربة التشاركية في الجزائر

بدأ الحديث في الجزائر عن مفهوم المشاركة خلال "الإصلاحات" السياسية التي تلت الأزمة السياسية في بداية التسعينيات والتي كانت في جوهرها أزمة مشاركة، إذ أن المؤسسات الرسمية لم تعد قادرة على احتواء القوى المجتمعية الموجودة. ففي بداية الأمر أشير إلى مفهوم المشاركة في دستور 1989 في ديباجته كما يلي "إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية، أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد"[1].

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 89-18المؤرخ في28فيفري1989.المتعلق بدستور 1989.الجريدة الرسمية، العدد09، الصادرة بتاريخ 01مارس1989.

الإطار القانوني للمقاربة التشاركية في الجزائر

رغم تتالي التعديلات الدستورية في التشريع الجزائري، لم يكن هناك تغيير ملموس بالنسبة لفواعل المقاربة التشاركية أو تجسيدا فعليا لدورها، إلا أنه في سنة 2011 ومع اندلاع موجة حراك شعبي في دول الجوار شرعت الجزائر في حملة جديدة من للإصلاحات تحت عنوان الحكامة المحلية والتسيير التشاركي والتنمية المستدامة وقد طالت تلك الحملة مختلف القوانين كمايلي:

- القانون العضوي رقم 11 -10 المؤرخ في 22جوان 2011 المتعلق بقانون البلدية وهو من أكثر القوانين المؤطرة للمقاربة التشاركية، حيث اعتبر البلدية الإطار المؤسساتي للديمقراطية التشاركية، وحدد كيفية مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية .
- قانون الانتخابات12 -01 المؤرخ في 12 جانفي 2012: جاء هذا القانون لتأطير العملية الانتخابية التي تعد ركيزة النظام الديمقراطي، ومن بين أبرز ما طرحه هذا القانون العضوي مسألة الأحكام الخاصة باللجان الانتخابية والأحكام المتعلقة بمراقبة عمليات التصويت والمنازعات وكذا آليات الإشراف عليه،
- القانون العضوي رقم 12 -04 الصادر بتاريخ 12جانفي 2012 المتعلق بتأسيس الأحزاب السياسية وتأطير العمل السياسي والنشاط الحزبي وزيادة التعدد الحزبي، كذلك وتكيف الأحزاب مع القانون المعمول به كما فتح المجال أمام تأسيس العديد من الأحزاب السياسية الجديدة.
- القانون العضوي رقم 16 -10 المؤرخ في25 أوت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، وقد جاء لإعادة النظر في أحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات لعام، 2012 من خلال إدراج أحكام من شأنها ضمان نزاهة

العمليات الانتخابية وشفافيتها"، واستحداث هيئة عليا مستقلة تكلف برقابة الانتخابات[1].

جهود الجزائر في تكريس الديمقراطية التشاركية

حاولت الجزائر تبني استراتيجيات بديلة بعيدا عن مجرد التأطير القانوني؛ أو التعديل في بعض المواد لتكييفها مع الواقع الجديد، في محاولة منها لتفعيل القوى المجتمعية وإعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين المحليين؛ ويمكن أن نورد في هذه النقطة واحدا من أهم برامج الشراكة لتأسيس قنوات المشاركة لضمان تجسيد الفعل الديمقراطي واستمراريته، وهو برنامج "كابدال" برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية المسير من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأوربي بالجزائر، والذي يضم عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني، يشارك في ورشات المشروع جميع الفاعلين المحليين ويعتبرون شركاء في المشروع وهم: منتخبون محليون، سلطات عمومية محلية، ممثلي المجتمع المدني، فاعلين اقتصاديين محليين، تنظيمات مهنية وهيئات عمومية لمختلف القطاعات[2].

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة للجماعة المحلية وذلك من خلال مقاربة مبتكرة يروج لها "كابدال" ترمي إلى إرساء أسس حكامة محلية تشاورية.

يدوم هذا المشروع 4 سنوات ويساهم في تمويله كل من الاتحاد الأوروبي بحوالي 8 ملايين و500 ألف دولار وتساهم وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية بـ3 ملايين دولار، فيما يساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ 200 ألف دولار.

---

[1]- عبد القادر عبد العالي،" الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012، ص.04.

[2]- خالد شلبي، "التعديل الدستوري لـ 2016 من وجهة نظر الإدارة العامة"، مقال منشور على الموقع:<https://bit.ly/2wTBfPY >، تم تصفح الموقع يوم 28مارس2020.

يعمل البرنامج على تطوير المستوى المحلي عبر دورات تكوينية وتحسيسية لجميع الفاعلين من مجتمع مدني ومواطنين ومنتخبين محليين، ويختص هذا التكوين في كل المجالات التي تتطلب مشاركة هؤلاء الفاعلين، بالنسبة للبلديات النموذجية العشرة المعنية بالبرنامج هي: الخروب بقسنطينة، بني معوش ببجاية، جميلة بسطيف، تقزيرت بتيزي وزو، مسعد بالجلفة، أولاد عبد القادر بالشلف، الغزوات بتلمسان، بابار بخنشلة، تيميمون بأدرار وجانت بإليزي.

وفي محاولة لتفعيل المادة 13 من القانون العضوي رقم 11 -10 المؤرخ في 22جوان 2011 المتعلق بقانون البلدية؛ سعى البرنامج في ذات الإطار الى تأسيس المجالس الاستشارية البلدية واللجان الموضوعاتية على أساس ما يحتويه "الميثاق البلدي للمشاركة والمواطنة" الذي يؤطر مشاركة مختلف الفاعلين في حكامة بلديتهم[1].

تحديات وفرص التنمية المحلية التشاركية

تشجع البيئة المحلية الجزائرية إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة، إذ يجب على الديناميكيات الصاعدة لإحداث تأثير إيجاد شكل من أشكال التعاون مع السلطة أي الدولة التي لها القدرة الفعلية على تلبية مطالب الأفراد، فالأطر القانونية التشريعية الجامدة؛ والتي لا تشجع على تكريس قيم المشاركة، فأغلب القوانين بما فيها التعديلات الأخيرة لم تتطرق إلى مفهوم التنمية التشاركية أو الديمقراطية التشاركية صراحة، ناهيك عن أن أغلب المواد القانونية تنص على المشاركة محالة على التنظيم.

[1]– الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.https://bit.ly/2Ie645B ، تم التصفح بتاريخ:14 ماي 2020.

المخرجات الباهتة لمنظمات المجتمع المدني كفاعل رئيس في الديمقراطية التشاركية في الجزائر. ذلك لعدة اعتبارات منها[1]:

- محاولة استنساخ تجارب ومقاربات عبر -وطنية، مما يساهم في تشويه النسيج الاجتماعي الوطني.
- تزايد صور التبعية المالية لتنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
- فشل تنظيمات المجتمع المدني من تفعيل دورها الرقابي والمحاسبي.
- اتساع المشكل البنيوي والمتمثل في عدم تعبيرها عن القوى الاجتماعية الحقيقة، والإبقاء على القنوات التقليدية الفاعلة على غرار الأوقاف والطرقية في أطر تاريخية محددة.
- تكرس الديمقراطية التشاركية ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين، وغياب قيم المواطنة، وذلك راجع إلى عدم الثقة في كل ما يتعلق بالدولة، فأغلبية المواطنين وحتى النخبة منهم، يقرون بعدم جدوى فكرة المشاركة.

فرص نجاح المقاربة التشاركية

يمكن أن نوجز الرهانات الأساسية لتجسيد فلسفة الديمقراطية التشاركية في الواقع من خلال النقاط التالية:

- ضرورة تبني الشفافية وانفتاح الهيئات المحلية على باقي الفواعل المجتمعية.
- ضبط المنظومة القانونية، حيث يمكن ضمان عدم تدخل أو ضغط أي سلطة على الأخرى.

[1]– محمد سنوسي. "الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر". مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل (01)، 2018، ص.284.

- تفعيل هيئات للتشاور بين مختلف القوى المجتمعية وضرورة دسترتها قانونيا، لحماية حق المواطنين في المشاركة، وتعمل هذه الهيئات على دراسة المشاريع المطروحة وتقييمها وربما تنفيذها.
- تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، والحد أو التخفيف من سيطرة الدولة أو تغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني ومحاولة احتوائها لمجاله.

لقد أثبت القطاع الخاص نشاطه في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا في مختلف العصور والأحوال، فدور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية إذا ما وجد له المناخ الملائم في الاستثمار هو دور مهم، سواء كان ذلك في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والعلمية والمحافظة على البيئة وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها فنيا وعلميا، ووضع الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية المختلفة واقتراح الحلول لها مثلا مشاكل الإسكان والأمومة والطفولة، كما يشارك بدور مساعد في دعم الجمعيات الخيرية والجمعيات غير الحكومية الأخرى وغيرها من الأعمال والإسهامات الاجتماعية[1].

أنواع وأساليب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

هناك مفاهيم وتوجهاتها ومعايير علمية معتمدة في تصنيف الشراكات مثل نمط التنظيم واتخاذ القرار أو نوع القطاع وطبيعة النشاط وكذا طبيعة العقد، تبعا لذلك نجد أن هناك تشابه بين عدد من هذه التصنيفات غير أن أكثرها موضوعية هي تلك التي تصنف الشراكات إلى مايلي[2]:

[1] – عبده محمد فاضل الربيعي، المرجع السابق ص49.

[2] – عادل زروق، إدارة الأزمات المالية العالمية، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2010، ص 229.

- **شراكات تعاونية:** تركز حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي وتعاوني بين القطاعين العام والخاص، وفق علاقات أفقية بين الأطراف المختلفة، ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب العقد الممضي.
- **شراكات تعاقدية:** تتم وفق ترتيبات ضمن عقد بين الطرفين وتكون العلاقات بين أطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط.

وفق هذا التصنيف يدخل نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP) ضمن الشراكات التعاونية بينما تأخذ الشراكات التعاقدية أشكال عديدة مثل التأجير، الإدارة، الخدمة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الاستراتيجي والامتياز ويدخل ضمن الامتياز إشكال عديدة أبرزها نظام البناء التشغيل - نقل الملكية BOT) وله تفرعات عديدة مثلBooT ,PBO,BOLT,Boo,Roo وغيرها ويمكن استحداث صيغ أخرى تتناسب مع المشروع المراد تنفيذه.

أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص

للشراكة أساليب متعددة منها ما يلي[1]:

- **عقود الخدمة:** يعتبر عقد الخدمة من أنواع الاتفاقيات الملزمة بين طرفين ويتم بين هيئة حكومية وشركة من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه، ومدة هذه العقود قصيرة تتراوح بين ستة أشهر إلى سنتين، هذا الأسلوب يستخدم على نطاق أوسع في مختلف الدول لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح وصيانة شبكات مياه الشرب[2].

---

[1]– سلمي يوسف أحمد، دراسة الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، الإدارة العامة للبحوث المالية

إدارة بحوث التمويل، ب س ط، ص 9.

[2]– مبروك ساحلي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتحقيق التنمية، حوليات جامعة الجزائر 1، ج4 ع 33، ديسمبر 2018، ص 133.

- **عقود الإدارة:** تقوم الجهة العامة بنقل مسؤولية إدارة مجموعة من الأنشطة في قطاع معين إلى القطاع الخاص. وفي هذه الحالة تقوم الجهة العامة بتمويل رأس المال العامل والاستثماري كما تقوم بتحديد سياسة رد التكاليف.وتتراوح مدة هذه العقود بين 3 إلى 5 سنوات.

- **عقود الإيجار:** وهو عقد يمنح من خلال مالك الأصول الحكومة) إلى شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها مقابل دفع إيجار معين وفي هذا العقد تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية لكن تبقى الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثانية وخدمة الدين.

- **عقود الامتياز**: تتحمل الشركات الخاصة مسئولية التشغيل والإدارة والاستثمار في حين تظل الجهة العامة مالكة لأصول المرفق. وقد تقدم هذه الامتيازات على مستوى الدولة بأكملها أو على مستوى مدينة وتتراوح مدتها بين 25 إلى 30 سنة [1].

- **البناء والتشغيل ونقل الملكية**BOT : تمنح الدولة المشروع لفترة محدودة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخاصة والتي يطلق عليها اسم شركة المشروع التي لها الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين وتمنح الشركة حق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء وتحقيق أرباح مناسبة في الشروع لصالح شركة المشروع وذلك بالإضافة إلى مزايا أخرى ضمن عقد هذا الاتفاق. وتعود جذور هذا الأسلوب إلى ما يعرف بعقود الامتياز التي كانت منتشرة في أواخر القرن التاسع عشر في فرنسا حيث استخدمت هذه العقود لتنفيذ مشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء[2].

- **البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية Boot** Build, Own, Operate, Transfer: في ظل هذا الأسلوب تقوم الدولة بمنح مستثمر القطاع الخاص

---

[1]– يوسف بن يزة، وفاتح زغادي، التنمية المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني م 2 عدد 1، ص 210.

[2]– حكومة دبي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، دبي 2010، ص 15.

الحق في إقامة أحد المشروعات الخدمية وتمويله على نفقته الخاصة وتملك أصوله وتشغيل المشروع وصيانته وتحصيل مقابل الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها على أن تؤول ملكية أصول المشروع للدولة في نهاية تلك الفترة الزمنية.

- **البناء والتملك والتشغيل**BOO : يعتبر هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة الكاملة والتي يتم فيها إعطاء القطاع الخاص مسؤوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها بالإضافة إلى ملكيته المطلقة لأصول المشروع فلا يكون عليه الالتزام بنقل تلك الأصول إلى الدولة.

إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية بالجزائر

تعتبر الجزائر من الدول الأربعة الأوائل الأكثر نموا حسب تقرير التنمية الاقتصادية لإفريقيا الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2019 كما تحتل المرتبة الرابعة الأكثر استثمارا في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات الـ 15 الماضية حسب تقرير الأونكتاد 2016 حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا من حيث حجم الاستثمارات في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص بقيمة تصل إلى 13.2 مليار دولار خلال الفترة 1990 -2015. وتأتي الجزائر بعد نيجيريا والمغرب وجنوب إفريقيا ومصر حسب التقرير الذي درس تطور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في 52 دولة إفريقية[1].

ويشير تقرير الأونكتاد إلى أن الجزائر من بين البلدان الأقل استدانة في القارة الإفريقية. وتشير أرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد إلى أنه بين 2011 و2013 كان رصيد الديون الخارجية الجزائرية يبلغ

1 – ع، ع الشراكة بين القطاع العام والخاص : الجزائر من الدول 5 الأوائل في إفريقيا، موقع جريدة وقت الجزائر، https://bit.ly/2Mcoesg، تاريخ الاسترجاع يوم 2020/11/14.

2,8٪ من الدخل الوطني الخام أي بقيمة 5,59 مليار دولار[1]. وهو مبلغ زهيد يشمل الديون طويلة الأجل غير القابلة للجدولة.

نصيب القطاع الخاص من الثروة الوطنية

يتميز القطاع الخاص في الجزائر، بانتشار الشركات العائلية التي تسير بنظام التّداول بين أفراد العائلة الواحدة والتي تبقى محتكرة للاستثمارات في الإطار العائلي ويتوارثها الأجيال فيما بينهم، حيث يغلب الطابع العائلي على المؤسسات الخاصة الجزائرية وتعود ملكية المؤسسة لرب العائلة يتوارثها عنه الأبناء ثم الأقارب، وغالباً ما يكون المحاسب هو الشخص الوحيد الأجنبي عن العائلة، وهذا الطابع يؤثر على نمط تسيير المؤسسات الخاصة، حيث إن نظام اتخاذ القرار يقوم على استشارة العائلة حتى خارج المؤسسة، كما أن مصدر تمويل المؤسسات يبقى عائلي بالنسبة لعدد كبير منها.

وعلى الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

وقد بدأت الجزائر في معالجة عدد من القيود والمعوقات – حسبما أبرزها مسح استقصائي لمؤسسات الأعمال وتقييم مناخ الاستثمار، باعتبارها عقبات رئيسية أمام تنمية القطاع الخاص، يمكن إجمالها في ما يلي:

- سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وصعوبة الحصول على العقار الصناعي .

[1] – ع، ع الشراكة بين القطاع العام والخاص : الجزائر من الدول 5 الأوائل في إفريقيا، الموقع نفسه.

- صعوبة تعبئة رأس المال، والحواجز الإدارية البيروقراطية الكثيرة.
- محدودية القدرة على الحصول على المهارات، وعدم كفاية البيئة الأساسية.
- عدم كفاءة الإطار القانوني والقضائي.
- بداوة القطاع المصرفي وعجز آليات التمويل.
- مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص.

ويعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي. فقد ارتفعت القروض الموجهة للاقتصاد خلال السداسي الأول من سنة 2018 مثلا حسب بنك الجزائر الذي أوضح للإذاعة الجزائرية أن أزيد من نصفها منح للقطاع الخاص وبلغت القروض الموجهة للاقتصاد الوطني 9.408,1 مليار دينار إلى غاية جوان 2018 مقابل 8.880 مليار دينار إلى نهاية ديسمبر 2017 مسجلة بذلك ارتفاعا بلغت قيمته 528 مليار دينار، ما يمثل زيادة بنسبة 6 بالمائة ما بين فترتي المقارنة[1].

وفي حديثه عن هذه المسألة ذكر محافظ بنك الجزائر [2] بأن تمويل الاستثمار شهد ارتفاعا قويا في حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل خلال العشر سنوات الأخيرة من 57% سنة 2009 إلى 75% سنة 2019 لاسيما في قطاعي الماء والطاقة.

وفيما يتعلق بتركيبة القروض حسب القطاعات القانونية، فإن القروض الممنوحة للقطاع العمومي ارتفعت إلى 49,3 بالمائة نهاية جوان 2018 مقابل 48,55 بالمائة إلى نهاية ديسمبر 2017، في حين قدرت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص بما فيها الموجهة إلى الأسر) 50,67 بالمائة نهاية جوان

[1]- واج، ارتفاع القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد خلال السداسي الأول من 2018، موقع الإذاعة الجزائرية، https://bit.ly/2YYhvn5، تاريخ الاسترجاع 15 ماي 2020.

[2]- في كلمته في يوم دراسي بعنوان " عصرنة المصارف: إنجازات وآفاق" المنظم من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، المنظم يوم 19 فيفري 2019.

2018 مقابل 51,44 بالمائة إلي نهاية ديسمبر 2017. وبلغت القروض الموجة للقطاع الاقتصادي العمومي 4.640,7 مليار دج نهاية جوان 2018 مقابل 4.311,3 مليار دج نهاية ديسمبر 2017 مرتفعة بنسبة 7,64 بالمائة. أما بالنسبة للقروض الممنوحة إلى القطاع الخاص مؤسسات وأسر) ارتفعت بنسبة 4,35 بالمائة حيث بلغت 4.766,8 مليار دج نهاية جوان 2018 مقابل 4.568,3 مليار دج نهاية ديسمبر 2017. أما بالنسبة للقروض الممنوحة للأسر الممثلة خاصة في قروض الرهن المستغلة خاصة في شراء السكنات) قدرت بـ 716,4 مليار دج إلى نهاية جوان 2018 مقابل 656,7 مليار دج نهاية ديسمبر 2017[1].

جدير بالذكر أن عمليات الإقراض للقطاع الخاص أثارت عدة تساؤلات بسبب تسلل الفساد إليها وهي التي تتم بعيدا عن الرقابة ولا تخضع للشروط القانونية، حيث كشف تقرير للبنك المركزي لسنة 2017 عن عمليات تفتيش ومراقبة قام بها مفتشوه على مستوى بعض البنوك الوطنية، أسفرت عن تأكيد تركيز قروض أحد البنوك، على خمسة متعاملين اقتصاديين استفادوا من أكثر من 50 بالمائة من مجمل الودائع التي تم تحصيلها لدى المودعين الثلاثين الأوائل. وليست المرة الأولى التي تتم فيها الإشارة إلى مسألة تمركز القروض لفائدة متعاملين أو أشخاص قلائل يمثلون نسبة كبيرة من القروض الممنوحة من قبل البنوك، حيث يستفيد بعض المتعاملين من نصيب معتبر من القروض المصرفية، في وقت أحصى بنك الجزائر قرابة 10 آلاف متعامل ومؤسسة وشخص منعوا من إصدار الصكوك بعد حالات إصدار صكوك دون رصيد في التعاملات المختلفة[2].

---

[1]– واج، الموقع نفسه.

[2]– سمية يوسفي، "أكثر من نصف القروض لحفنة من رجال المال"، جريدة الخبر، العدد 9194، ص 15.

يبين لنا الجدول الآتي تطور نسب ما يحصل عليه القطاع الخاص من قروض مقارنة بالقطاع العام، خلال فترات متفاوتة منذ بداية ظهور أدوار واضحة للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 02: تطور القروض حسب القطاع القانوني بالنسب المئوية

البيان	1998	2000	2003	2005	2014	2017
القطاع العمومي	80 .0	70.6	57.4	50.39	52.04	48.56
القطاع الخاص	19.0	29.4	42.6	49.90	47.96	51.44
القروض إلى القطاع الخاص pib%	6.09	7.11	11.17	11.73	/	/

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة خلال السنوات الأخيرة أكبر من نصيب القطاع الخاص، غير أن القطاع الخاص بدأ يستعيد مكانته، حيث سجل ارتفاعا نصيبه من القروض فمن 19% خلال سنتي 1998 و1999 قفز إلى حوالي 43% خلال سنوات 2002، 2003، 2004. أما في سنة 2005 فقد وصلت النسبة إلى 50% تقريبا، وفي سنة 2017 تجاوزت النصف بقليل.

ومما يميز القطاع الخاص الجزائري أيضا الشكل القانوني للمؤسسة الذي يعد مرآة تعكس الكيفية التي تسير بها المؤسسة "حيث تختلف طبيعة التسيير من الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة التضامن إلى الشركة ذات الشخص الوحيد، والملاحظ أن الشكل القانوني للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة Sarl قد أخذ أهمية خاصة وانتشار واسع، إذ أن أكثر من 50% من المؤسسات الخاصة قد اختارت هذا الشكل وهذا حسب تقرير المركز الوطني

للسجل التجاري "[1].

أما الميزة الأخرى التي تميز القطاع الخاص فهي توجه المؤسسات الخاصة إلى النشاط داخل القطاع الموازي "حيث أن العديد من المستثمرين والمؤسسات الخاصة يلجئون إلى النشاطات غير الرسمية وهذا تفادياً لجملة من الصعوبات والمشاكل التي تعترضهم عند ممارسة نشاطاتهم رسمياً. وفي هذا الإطار شهدت النشاطات الموازية تطوراً ملحوظاً في السوق الوطنية، لكن تأثيرها في التنمية المحلية غير معروف ولا يمكن مراقبته أو إحصاؤه رغم وجوده.

وبشكل عام نلاحظ تقدما ملموسا للقطاع الخاص وتراجعا للقطاع العام بفعل سياسة الدولة التي دعمت نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار القروض المصغرة في إطار مشاريع أونساج وأونجام وغيرها.

المشاركة التطوعية للخواص في التنمية المحلية

لقد أدت التحولات العميقة التي عرفتها ثقافة المجتمعات الرأسمالية القائمة على غريزة الربح إلى تهالك عدة قطاعات في المجتمع بالموازاة مع الانسحاب التدريجي للدولة ومؤسساتها من القيام بوظيفتها التقليدية في رعاية تلك القطاعات، وهذا انعكس سلبا على هذه المجتمعات، ما أدى إلى انتشار ظواهر سلبية عديدة على غرار التسول ومختلف الآفات الاجتماعية الأخرى.. ولما كانت الأدبيات الحديثة للحكم قد أدركت مبكرا حجم التحديات التي تواجهها الدولة كوحدة أساسية للتحليل وكموجه للاقتصاد والمجتمع، فقد أنتجت آليات جديدة للحكم تتقاسم فيها الدولة الأعباء المختلفة مع باقي الفواعل في بيئة السياسة العامة، وتجسد ذلك في منظومة الحوكمة ثلاثية الدفع الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

في الجزائر برزت - تحت وطأة الأزمة الاقتصادية - عدة مساعي لتفعيل دور القطاع الخاص في القيام ببعض المهام على المستوى المحلي والتي لم

[1]- بن يزة وزغادي المرجع السابق، ص 212.

تستطع مؤسسات الدولة القيام بها بسبب قلة الإمكانيات المالية، على غرار بناء المدارس في بعض المناطق النائية وشق الطرقات وتعبيدها ومهام أخرى تولى إنجازها مقاولون خواص بمبالغ كبيرة نسبيا ترجمت في مساهمات عينية أو تقديم خدمات بحسب اختصاص المقاولين ما أثمر إنجاز عدة مشاريع موجهة للمصلحة العامة.

للبرهنة على ذلك نتخذ من بلدية باتنة شرق الجزائر نموذجا لذلك باعتبارها إحدى الجماعات المحلية القاعدية التي برزت فيها ظاهرة تطوع المقاولين الخواص بمبالغ مالية معتبرة بشكل لافت تم تخصيصها بمداولات رسمية لإنجاز عدد من المشاريع التنموية سواء في البنية التحتية للمدينة أو ما تعلق بتقديم معونات عينية للتكفل ببعض المهام التي لم تستطع البلدية القيام بها.

من الواجب عدم الإفراط في التفاؤل عند الاعتقاد بأن المبادرات التي يبديها القطاع الخاص في الجزائر بين الفينة والأخرى تعبر عن نموذج حقيقي لإدراك مفاجئ لهذا القطاع بأهمية المشاركة التطوعية في التنمية المحلية، وبالتالي تقمص أدوار المسؤولية الاجتماعية التي ازدهرت في المجتمعات الأصلية للرأسمالية منذ زمن بعيد، لكن عند تفحص محتوى هذه المبادرات مقارنة بالإمكانيات المادية والقيمية التي يحوز عليها هذا القطاع - الذي كانت بداياته مشوهة في بيئة ريعية ما تزال تقدس كثيرا من مبادئ الإشتراكية - فإننا سندرك بأن شيئا ما تغير في ذهنية المقاول الجزائري وبالتالي في فلسفته الإستثمارية التي بدأت تتحول من الاهتمام بالقيم المادية إلى الاعتناء بالقيم السامية ذات المضمون الأخلاقي أو الديني، كما بدأ اهتمامه يتحول من المنشأة إلى المجتمع الذي تشتغل فيه هذه المنشأة وهو بذلك يراهن على تكوين رأس مال اجتماعي من شأنه أن يوفر فرصا غير محدودة للحصول على رأس المال المادي في المدى الطويل.

مع استمرار تراجع دور الدولة في الفعل العام، وانسحابها التدريجي من عديد القطاعات بفعل تعقد وظائفها الحديثة وشح الموارد، تتجه المجتمعات

الحديثة إلى البحث عن البدائل من أجل شغل الفراغ الذي تتركه الدولة في تلك المجالات وهذا ما فتح الباب لابتكار آليات مجتمعية تتولى تسيير وتنفيذ بعض المهام التي كانت إلى وقت قريب من اختصاص الدولة ومؤسساتها، تتجلى هذه الآليات خاصة في حملات التطوع والعمل الخيري التي تستهدف النهوض ببعض القطاعات التنموية لاسيما على المستوى المحلي.

إن رصد الأدوار الجديدة التي أصبح القطاع الخاص يتولاها نيابة عن الدولة أو مكملا لها، وحصرها وتحليل مغزاها ومدى مساهمتها في استدامة الجهد التنموي على ضوء الصعوبات التي تواجهها موازنة الدولة في الجزائر بفعل تذبذب أسعار البترول الذي يغطي أكثر من 95 بالمائة من الميزانية، وبفعل استمرار الضائقة المالية الناتجة عن تراجع مداخيلها. يستدعي التعرف على مساهمة العمل الخيري الذي يقوم به رجال المال والأعمال في التنمية الاقتصادية لاسيما على المستوى المحلي أين تنشط عديد الفعاليات للنهوض ببعض القطاعات التي لا تلقى الاهتمام الضروري من طرف الدولة.

إن انتشار ظاهرة تطوع رجال المال والأعمال في بعض المقاطعات الإدارية بالجزائر على غرار بلدية باتنة ومساهمتهم في رفع بعض الأعباء التنموية عن الهيئات الرسمية والتكفل بتمويل مشاريع ذات منفعة عمومية أو إنجازها مجانا، يطرح تساؤلات حول أثر هذه الأدوار الجديدة للقطاع الخاص في دعم التنمية المحلية، ومدى قدرتها على خلق بيئة مواتية لانتشار ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجتمع ما يزال يبحث عن طريق للولوج إلى اللبرالية الاقتصادية الحقيقية، في حين يشهد دور الدولة تراجعا ومعه تفقد مؤسساتها المبادرة تدريجيا بفعل الأزمات المالية المتلاحقة وبفعل ثقل التكاليف الاجتماعية التي تضمن بواسطتها السلم الاجتماعي؟

في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

لقد أسندت للقطاع الخاص وظائف جديدة استطاع مع مرور الوقت أن يتقمصها ويتغلب على صعوبة المزج بين توليفة من المتناقضات الناتجة عن الفهم الرأسمالي التقليدي للشركة الخاصة التي تؤمن فقط بالربح دون غيره من الرهانات والمهام الجديدة القائمة على العطاء الاجتماعي والمساهمة في تكوين رأس المال الاجتماعي.

بهذا أصبحت الشركات الخاصة تشعر بنوع من المسؤولية تجاه المجتمع الذي يعتبر في حقيقة الأمر سوقها الذي يولد القيم المادية، وبذلك تنطبق عليه كل التصورات الهادفة إلى الحفاظ على الأسواق التجارية وتطويرها.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

لقد تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات متأثرا بالمتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم وتطور المنظومة القانونية التي كبحث مع مرور الوقت لهفة رجال المال والأعمال للربح خاصة في الربع الأول من القرن العشرين، وهي الفترة التي عرفت جدلا حول بنية وطبيعة المفهوم والدلالات الدينية التي أعطيت له[1]. ثم تدعم هذا المنظور بعد مشاركة رجال الأعمال بكفاءة في المجهود الحربي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، ويعتبر كتاب هوارد روثمان باون Howard R. Bowen المعنون بـ " المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال" Social Responsibilities Businessman of the الصادر سنة 1953 تتويجا لذلك النقاش فهو من اللبنات الأولى التي أسست لدراسة الظاهرة والتعريف بالمفهوم، إذ يعزى إليه السبق في التمهيد لظهور العديد من الدراسات حوله فيما بعد.

---

[1]– A.aquier gond, j.p " aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : a la découverture d'un ouvrage fondateur " social responsabilities of the businessman " d'houard bowen" revue finance, contrôle stratégie volume 10 n2 juin 2007, p 10.

ويعرف هوارد المسؤولية الاجتماعية للشركات في هذا الكتاب على أنها "الالتزامات التي يتعين على رجال الأعمال الوفاء بها فيما يتخذونه من قرارات تمس مقاصد المجتمع وقيمه العليا وتتفق مع ضميره"[1]. غير أن هذا التعريف لم يحدد مجالات المسؤولية الاجتماعية ولا أسلوب ممارستها.

من جهته يعرفها البنك الدولي على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد"[2].

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة في المجتمعات العربية مصطلحا وتنظيما، وتتلخص فلسفته في أن تنطلق المؤسسة من ثوابت أخلاقية عالية وممارسات عمل مسئولة في كافة عملياتها وتعاملاتها بدءا من نظامها لإدارة قوتها العاملة، إلى مدى مساهمتها في المجتمع بتبني دور مسئول مساند يقدم حلولا اجتماعية أو بيئية للمجتمع[3].

وتلتزم المسؤولية الاجتماعية للشركات بمعاملة أصحاب المصلحة في الشركة أخلاقيا أو بطريقة مسؤولة تليق بالنضج الذي بلغته المجتمعات المتحضرة؛ بما في ذلك أصحاب المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، سواء داخل الشركة أو خارجها[4].

---

[1] – ibid, p12.

[2] – world bank, opportunities and options for gouvernements to promote corporate social responsability in europe and central asia : evidence from bulgaria, croatia and romania. Working paper march 2015, p2.

[3] – ريم عوض، بن دريس رضوان " شمولية مفهوم المسؤولية المجتمعية" موقع المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=48246 تاريخ التصفح 14 أكتوبر 2020.

[4] –michel hopkins , corporate social responsability and international development : id business the solution, london earthscan 2012, p32.

أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات:

ليس من السهل إرساء ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجتمعات انتقالية ما يزال فيها القطاع الخاص يسعى لبناء قدراته المادية. فالقطاع الخاص في الدول العربية لم يصل إلى ما وصل إليه في الدول الكبرى بالرغم من كثرة النقاش عن دوره في التنمية بعد تقلص دور الدولة[1] ولذلك كان من الواجب إعادة اكتشاف هذه الثقافة بعد انتقال العمل الخيري من المبادرات الفردية ذات الأغراض غير الدنيوية إلى العمل الجماعي ذو أغراض الوجاهة الاجتماعية، وفي مرحلة متقدمة أصبح العمل الخيري ممأسسا وذو أهداف تنموية يبر عن ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات مهما كان حجمها، فهو لم يعد خيارا لديها يعكس نوعا من الترف الاجتماعي بل أصبح واحدا من واجباتها تمليه عليها المواطنة وارتباطها الوثيق بمحيطها.. تبعا لذلك تتجلى أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في التالي:

- تسعى الشركات من خلالها إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع بما من شأنه أن يجعلها طرفا فاعلا ومساهما في تنمية المجتمع وخدمته، وهذا بدوره يعزز صورتها في أذهان المستهلكين ويدعم مكانتها في السوق.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز التكافل والانتماء إلى المجتمع.
- زيادة الوعي بأهمية الاندماج في منظمات المجتمع وتحسين نوعية الحياة.
- إفلات الشركات من الضوابط واللوائح القانونية المتعلقة بالحفاظ على البيئة

[1]– مدحت محمد أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، المواصفات القياسية iso26000. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015، ص 14.

المشاركة التطوعية لمقاولي بلدية باتنة في التنمية المحلية

لم تكن ثقافة التطوع لدى المقاولات الخاصة في المناطق النائية في الجزائر موجودة إلى عهد قريب، رغم وجود كثير من مؤشرات رأس المال الاجتماعي على نطاق واسع في هذه البيئة التي ما تزال تحتفظ بالقيم الأصيلة للتعاون والتكافل بين سكانها وتتميز بنسيج اجتماعي متماسك.

وقد برزت هذه الظاهرة أكثر في بلدية باتنة التي تقع ب 400 كلم شرق الجزائر العاصمة في العهدة الانتخابية 2012 -2017 ، التي استطاع فيها المجلس المحلي المنتخب برئاسة السيد عبد الكريم ماروك إقناع عشرات المقاولين بالمساهمة التطوعية في إنجاز بعض المشاريع وبمبالغ كبيرة نسبيا..

وقد وثقت ذلك بمداولات رسمية تم التأشير عليها من قبل السلطات العليا ويمكن حصر تلك المساهمات سنتي 2016 و2017 في ما يلي:

الرقم	طبيعة المساهمة المقدمة	المقاولة المتطوعة	المبلغ د. ج)	تاريخ قبول الهبة
01	اقتناء أشجار ونباتات لتزيين المحيط	مقاولة رقاعة عبد الحليم	2.032.800,00	30 أكتوبر 2016
02	إنجاز نصب تذكاري بالمخرج الشمالي للمدينة باب قسنطينة)	مقاولة جويمعة عبد العزيز	7.00.000,00	31 ديسمبر 2016
03	عقار مساحته 1286م2 لإنجاز مدرسة بطريق تازولت	شركة الترقية العقارية تقي الدين	20.589.440,00	29 أفريل 2017
04	تهيئة ملعبين بحيي الزمالة وبارك أفوراج	شركة ذات مسؤولية محدودة "العزيمة"	715.000,00	21مارس 2017
05	– أشغال إضافية لثلاث نافورات وسط مدينة باتنة	مؤسسة سعيدي عبد الحفيظ	4.900.000,00	03 أفريل 2017
06	عقار مساحته 2400م2 بطريق تازولت	مقاولة ملاخسو احمد	38.425.000,00	03 أفريل 2017
07	انجاز جسر بحي سلسبيل	مقاولة بن بلاط بولخراص	5.500.000.00	26 جويلية 2017
08	انجاز جسر بحي كشيدة	مقاولة مؤسسة اشغال الشرق	1.000.000.00	26 جويلية 2017
09	هدم جدار ورفع مخلفاته بحي عواشرية	مقاولات: بن حدة، بلقاسمي، لعطار، بن يحيى، لطرش.	800.000.00	26 جويلية 2017

10	تهيئة الرصيف الوسطي لممرات مناصرية	مقاولات: بن حدة، بن بلاط، بن يحيى، بزالة، وهابي، صالحي.	650.000.00	26 جويلية 2017
11	تهيئة الرصيف الوسطي لممرات عبد اللي	مقاولات: بن بلاط، بن يحيى، بزالة، وهابي ، صالحي	850.000.00	26 جويلية 2017
12	انجاز مراحيض للمعاقين بمدرسة سفح الجبل	مقاولة وهابي كريم	500.000.00	26 جويلية 2017
13	تعبيد طريق داخل مقبرة بوزوران	مقاولة قادري ساعد	2.000.000.00	26 جويلية 2017
14	توسعة وتعبيد الطريق المؤدي لمدخل حي حملة1	مقاولات: بن يحيى، لطرش، بن يحيى، تيجاني، شبيلي	8.500.000.00	26 جويلية 2017
المجموع: 87.162.240,00 دج				

الجدول رقم 3: مجمل المساهمات التطوعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية ببلدية باتنة من إعداد الباحث بناء على مداولات المجلس المحلي)

من خلال الجدول السابق نستنتج أن أهم المساهمات التطوعية للمقاولين الخواص في التنمية المحلية ببلدية باتنة كانت موجهة بصفة خاصة لمشاريع البنية التحتية ومشاريع التهيئة العمرانية وكذا مساهمات ذات طابع اجتماعي، يمكن تصنيفها بحسب طبيعة المساهمات وما استهلكته من مبالغ مالية كما يلي:

	طبيعة المساهمة	المبلغ دج)	النسبة المئوية
مشاريع البنية التحتية	– تعبيد الطرق – إنجاز جسور – عقارات لبناء مدارس	76.014.440,00	%87,21
مشاريع التهيئة العمرانية	– تهيئة الأرصفة – تهيئة الملاعب والنافورات – تزيين المحيط	10.647.800,00	%12,21
مساهمات ذات طابع اجتماعي	– إنجازات لفائدة المعاقين	500.000,00	% 0,57
	المجموع	**87.162.240,00 دج**	**% 100**

الشكل رقم04: تصنيف مساهمات المقاولين بحسب طبيعتها والمبالغ المرصودة لها (من إنجاز الباحث)

من خلال الجدولين نجد أن تركيز المقاولين المحليين ببلدية باتنة قد انصب على مشاريع البنية التحتية لاسيما ما تعلق منها بشق الطرق وتعبيدها وإنجاز الجسور وبناء المدارس وهذا يعطي صورة واضحة عن هاجس هؤلاء المقاولين إزاء عدم قدرة مصالح البلدية على تغطية العجز في هذه المشاريع، أو توجيههم إليها من قبل السلطات المحلية، ذلك أن عملية التكفل بهذه المشاريع تتم بعد مشاورات مكثفة بين الطرفين، وتأتي في المرتبة الثانية مشاريع التهيئة العمرانية وتزيين المحيط وهذا يفسر انشغال هذه الفئة بالمجال الحيوي الذي تشتغل فيه ورغبتها في دعم جهود التحسين الحضري الذي لا يحظى في العادة بميزانيات كبيرة. أما في المرتبة الثالثة فتأتي المساهمات ذات الطابع الاجتماعي والتي خصص لها مبلغ بسيط بالنظر إلى كونها وجهت أساسا لإنجاز هيكل واحد فيما تتوزع باقي المساعدات على عدة أوجه وفي الغالب تكون عينية نورد بعضا منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- اقتناء 100 قفة رمضان موجهة لفقراء المدينة خلال سنة 2017.
- توفير 10 كراسي متحركة لفائدة المعوقين حركيا
- تخصيص مبلغ 2.500.000,00دج لتكريم النساء المنظفات على مستوى مدارس المدينة بمناسبة اليوم الوطني للمرأة الموافق لـ 8 مارس 2017 بمعدل 10 آلاف دينار للمرأة الواحدة.
- تمويل مآدب تقيمها البلدية بين الفينة والأخرى للصلح بين المتخاصمين في إطار ما سمى بجلسات الألفة والمحبة.
- تأثيث مدارس خصصتها البلدية للأطفال المصابين متلازمة طيف التوحد.

تأتي المشاركات التطوعية المذكورة أعلاه ضمن سلسلة من المبادرات التي قام بها القطاع الخاص من تلقاء نفسه أو بالتنسيق مع السلطات المحلية في عدد من ولايات الجزائر، وقد تناولت وسائل الإعلام بالإطراء هذه المساهمات مما ساهم في انتشارها.

- أغلب المساهمات المقدمة جاءت من مقاولات صغيرة أو متوسطة الحجم والإمكانيات تجمعها عقود عمل مع بلدية باتنة، في غياب المقاولات

الكبيرة التي تتعامل عادة مع السلطات المركزية وتهتم بالمشاريع الكبرى فقط.

- أغلب مسيري هذه المقاولات من محدودي المستوى التعليمي ولم يسبق لهم أن سمعوا بمفهوم المسؤولية الاجتماعية مع أنهم لا يعارضون محتواه، وجاءت مشاركتهم التطوعية بناء على طلب من السلطات المحلية، حسب ما ذكره رئيس البلدية في مقابلتنا معه.

- تخلو معظم المشاركات التطوعية لمقاولي بلدية باتنة من أي مضمن ديني في حين يبرز المضمون النفعي باعتبار أن جلها تتعامل مع البلدية في مشاريع أخرى بمقابل.

- تعد هذه المبادرات بداية لانتشار ثقافة العطاء من أجل التنمية، حيث أن معظم جهود الشركات تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام الفقراء أو توفير خدمات لهم دون التطرق إلى مشاريع تنموية تغير مستواهم المعيشي بشكل جذري ومستدام.

تحديات تواجه مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية

رغم الأهمية الكبيرة التي أولتها السلطات العمومية في الجزائر للقطاع الخاص إلى درجة دسترة مساواته مع القطاع العام في التعديل الدستوري لسنة 2016، إلا أن مساهمة هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني ككل وفي التنمية المحلية لم ترق إلى المستوى المطلوب وذلك بسبب عدد من العوائق والتحديات نذكر بعضها في مايلي[1]:

- **الفساد النسقي:** أدى الفساد المنتشر في دواليب الدولة وفي أعلى هرم السلطة إلى تشويه صورة البلد والإساءة لسمعتها الاستثمارية بمعدل التنمية، وعادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة والحوكمة لتمتع

[1]- بن يزة وزغادي، المرجع السابق، ص ص 218-219.

كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم. كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعتري نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2007.

وفقد صنفت الجزائر في المرتبة 106 عالميا ضمن مؤشر[1] مدركات الفساد لسنة 2019. أما تونس فاحتلت المرتبة 74، والمغرب المرتبة 80 من مجموع 180 دولة شملها المؤشر، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات، ومع مرور الوقت تراجعت مرتبة الجزائر لتصل سنة 2017 إلى 112 عالميا حسب نفس المؤشر، وإلى 105سنة 2018، متخلفة عن تونس والمغرب بأكثر من 30 درجة.

التحديات الإدارية والتنظيمية، أهمها:

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وغياب الشفافية في طريقة العمل، وكذا تعدد الجهات المشرفة على هذا الملف في ظل غياب رؤية وطنية واضحة تتيح للهيئات المحلية حرية التصرف وفق المعطيات المتوفرة لديها.
- التسيير المركزي لملف الاستثمار، حيث لا يمكن لأي هيئة محلية القيام بأي مبادرة إلا بعد تلقي الضوء الأخضر من مجلس الحكومة أو مجلس الوزراء، وهذا الأمر يستغرق وقتا طويلا وإجراءات إدارية معقدة.

[1]- أُطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح إحدى أهم الإصدارات البحثية لمنظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم. وقامت منظمة الشفافية الدولية سنة 2012 بمراجعة منهجيتها في إعداد المؤشر للسماح بمقارنة الدرجات من سنة إلى أخرى. للحصول على المزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الصفحة التالية.

- كثرة الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع الاستثماري، حيث تتطلب عملية التأسيس المرور ب 14 إجراء، يستغرق عدة أشهر.
- ثقل النظام الضريبي وتعقد الإجراءات الجبائية، وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية ووقوع المستثمرين الخواص ضحية الابتزاز.
- غياب الرقمنة وبنوك المعلومات وعدم استخدام الشبكات المختلفة لتحويل الملفات بين المصالح.
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخرا مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار.
- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاة أكثر من 387 يوما مقارنة مع 7 أيام في تونس. وقد اشار 69% من رؤساء المؤسسات في الدراسة التي أعدها البنك الدولي إلى هذه المشكلة وذكر هؤلاء أن المدة التي يخصصوها لتسوية هذه القضايا تصل إلى 13.6 أسبوع في السنة.

- **تحدي القطاع الموازي:** تشير إحصاءات وزارة التجارة الجزائرية إلى تسجيل 1478 سوق موازية في نهاية سنة 2018 تم القضاء على 1092 منها، غير أن الإحصائيات تشير إلى ظهور 110 موقع جديد و247 سوق عادت للظهور بعد ان تم القضاء عليها، في انتظار القضاء على 397 سوقا المتبقية. ويبلغ إجمالي

الممارسين بهذه الأسواق أكثر من 55 ألف شخص في حين بلغ عدد الممارسين المنتسبين للنسيج التجاري القانوني 24 ألف شخص مع نهاية 2018[1].

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.

-تحدي العقار الصناعي: يخص الأراضي المحددة والموجهة للنشاطات الصناعية، حيث يواجه المستثمر الجزائري عدة مشاكل وصعوبات للظفر بأراضي مخصصة للنشاط الصناعي، وقد توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب القيود البيروقراطية التي بقيت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير. وهي الأسباب التي تعتبر أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر، بالإضافة إلى طول مدة منح الأراضي مما جعل عدد كبير من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم، وفي استقصاء للبنك العالمي أشار إلى أن 40% من المؤسسات في بحث دائم على أراضي صناعية من أجل تطوير نشاطاتها وتنتظر في المتوسط أكثر من 4 سنوات لتلبية حاجاتها.

توجد في الجزائر 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة 12.000 ألف هكتار والتي يمكن أن تستقبل 6371 حصة إضافة إلى 450 منطقة نشاط تمتد على مساحة 17000 هكتار يتركز أغلبها في منطقة الشمال والهضاب العليا، إلا أن مردودها الحقيقي غير كاف كما أنها عددها لا يمكنه أن يكون عاملا حاسما في الإقلاع الاقتصادي والتنمية المحلية، وبهذا الصدد أعلنت الحكومة في سنة 2017 عن إنشاء 50 منطقة صناعية جديدة بالتدريج

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية، القضاء على 1092 سوقا موازية من أصل 1478، موقع الإذاعة الجزائرية http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20190427/168201.html تاريخ التصفح 13 ماي 2019.

موزعة جغرافيا بين مناطق البلاد، غير أنه لا يعلم إن كان قد تم الشروع فعليا في تجسيدها أم لا ؟

سبل تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية

للوصول إلى قطاع خاص فعال يساهم في تحقيق تنمية محلية جيدة لابد من توفير عدة سبل تكون بتفعيله والتي نذكر منها[1]:

- توفير التسهيلات القانونية والتشريعية مع توضيحها والقضاء على البيروقراطية.
- توفير نظام جبائي محفز وفعال يساعد على توفير محيط استثماري ملائم.
- تحسين مستوى الهياكل القاعدية بما يتلاءم مع متطلبات التطورات الصناعية الحديثة.
- إنجاز مراكز التأهيل وتدعيم فكرة المقاولاتية ونشرها ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المجال، لضمان عدم فشل المؤسسات الخاصة في المراحل الأولى لبداية نشاطها.
- تفعيل دور الهيئات التي خصصتها الدولة لدعم المؤسسات الخاصة من أجل دعم التنمية المحلية.

بالإضافة إلى هذه الجهود التي تبذلها الدولة لتوفير البيئة الملائمة لنشوء قطاع خاص فعال، فإن هناك بعض الأساليب التي يجب أن يقوم بها القطاع الخاص نفسه لتطوير قدراته والحفاظ على استمراريته وديمومته وتحسين مستواه التنافسي والتي من نذكر منها[2]:

- توظيف يد عاملة مؤهلة في العملية الانتاجية والمسيرة ومحاولة تحسين قدرات هذه الموارد البشرية.

---

[1]- بن يزة وزغادي، المرجع السابق، ص 221.

[2]- المرجع نفسه، ص221

- تطوير الجهاز الاداري ورفع الكفاءات المسيرة باعتماد منهجية تسييريه تتوافق والمؤسسات الاقتصادية الحديثة التي تستجيب لمعطيات المرونة والفعالية في الاداء واستعمال تكنولوجيا المعلومات في التسيير.
- مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية والاستفادة منها.
- ترقية مستوى المنتوجات للوصول الى علامة ISO

الأحكام المتعلقة بالاستفادة من العقار الموجه للاستثمار

تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 أحكاما متعلقة بأملاك الدولة فيما يخص تشجيع الاستثمار. (المادة 48 لقانون المالية التكميلي لسنة 2015 التي تعدل و تتمم المادة 05 من الأمر رقم 08 – 04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط و كيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية).

بموجب هذه الأحكام يمنح حق الامتياز على العقارات الموجهة للاستثمار المحلي حصريا عن طريق التراضي، بموجب قرار من الوالي وباقتراح من المدير الولائي المكلف بالاستثمار المختص إقليميا، فيما يخص الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المنحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية و كذا الأملاك الواقعة على مستوى المناطق الصناعية و مناطق النشاط[1].

يمنح الامتياز بشروط لمدة دنيا قدرها 33 سنة قابلة للتجديد وقصوى قدرها 99 سنة. ويخول لصاحبه الحقوق التالية:

- الحصول على رخصة بناء.
- التماس الحصول على قرض لدى المؤسسات المالية قصد تمويل مشروعه.

---

[1] وزارة الداخلية الجزائرية، جهاز الاستثمار المحلي، موقع الوزارة shorturl.at/opCHK، تاريخ التصفح 2020/09/19.

- حق الامتياز مضمون و لا يمكن إلغاؤه إلا في حالة إخلال صاحب الامتياز بالتزاماته و عن طريق العدالة.

أما الامتيازات المالية التي يخولها الامتياز فيتم منح تخفيضات على ثمن الامتياز حسب النسب المحددة وفقا لموقع المشروع[1]:

-بالنسبة لولايات الشمال: 90% خلال فترة انجاز المشروع التي تمتد من سنة واحدة (01) إلى ثلاث (03) سنوات. و 50% خلال فترة الاستغلال التي تمتد من سنة واحدة (01) إلى ثلاث (03) سنوات.

وبالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا، بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات و 50% من مبلغ الإتاوة المستحقة لأملاك الدولة بعد هذه الفترة، بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المتواجدة بولايات الجنوب و الهضاب العليا

بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة خمسة عشر (15) سنة و 50% من مبلغ الإتاوة المستحقة لأملاك الدولة بعد هذه الفترة بالنسبة لولايات الجنوب الكبير.

إسهامات الدولة ومؤسساتها في التنمية المحلية في الجزائر

بغض النظر عن التطور الذي طرأ على دور الدولة عبر مختلف الحقب التاريخية، إلا أن هذا الدور بقي في مركز اهتمام الباحثين والمهتمين بقضايا الدولة والمجتمع باعتبار الدولة هي محور العملية التنموية ككل، والموجه والمخطط والمنشأ لفكرة التنمية من اصلها، في إطار القيام بمهامها التقليدية ويبقى هذا الدور أهم ضلع من أضلاع المقاربة التشاركية رغم اختلاف وجهات النظر إزاء هذا الدور، حيث ينحسر أو يتمدد في الشأن العام حسب الظروف، وفي العادة تتدخل الدولة بطريقة مباشرة في التنمية المحلية من خلال الجماعات المحلية التي هي على تماس مباشر مع المواطنين.

---

[1]- وزارة الداخلية الجزائرية، الموقع نفسه.

ان نجاح مهمة الجماعات المحلية وتحديدا البلدية في مجال التنمية المحلية، يتطلب ضمان استقرارها وإبعادها عن الخلافات الحزبية وحالات الانسداد التي تعطل شؤون المواطنين، مما يجعل الحكومة تعيد النظر في قانوني الولاية والبلدية لتعزيز دورهما في إدارة الشؤون المحلية، خاصة في مجال تنفيذ المشاريع التنموية ومتابعتها.

اختصاصات البلديات في سياسات التنمية المحلية

بعد الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أعقبت أحداث 1988، شهدت المنظومة القانونية التي تضبط دور الجماعات المحلية في الجزائر عدة إصلاحات متتالية، لكن اغلبها لم يطبق فعليا في أرض الواقع. مع ذلك بقيت العلاقة بين الدولة وبقية الفواعل علاقة هيمنة واضحة واستفراد الدولة ومؤسساتها بمقود القيادة في كل المجهودات التنمية رغم وجود تشريعات كثيرة تهدف إلى إشراك الفواعل الأخرى في التسيير، وهذا مرده اعتبار الدولة باقي الفواعل بأنها غير جاهزة لتقاسم الأدوار معها نظرا لنقص الوعي وضعف التكوين لدى المجتمع المدني والقطاع الخاص[1].

تلعب البلديات دورا مهما في صياغة السياسات العمرانية من خلال التسيير العمراني للمدن وفق المخططات العمرانية القانونية وكل ما من شأنه تهيئة المجال المحلي عن طريق أدوات التعمير المختلفة والمحافظة على الشواطئ والغابات والمساحات الخضراء وصيانة شبكات التطهير[2]، وحماية المناطق الأثرية والأراضي الفلاحية ومطابقة البنايات للمعايير وغيرها من المهام التي تتفرد البلديات بتنفيذها تحت إشراف السلطات الولائية.

وعلى صعيد السياسات الاجتماعية تتولى البلديات بناء المدارس وتسييرها اقتصاديا وصيانتها والمحافظة على الصحة العمومية والوقاية والنظافة

---

[1]- عمر طيب بوجلال، المرجع السابق، ص ص 144-145.

[2]- فؤاد غضبان، المرجع السابق، ص 51.

ومكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ومحاربة التلوث والحفاظ على البيئة وصيانة المساحات الخضراء وتحسين إطار الحياة وغيرها من المهام. أما على صعيد التنمية الاقتصادية فإن القانون 10/11 في المادة 31 اعطى للبلدية حق إنشاء مداولة بلجنة دائمة مكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية والاستثمار إضافة إلى لجان مؤقتة تتولى متابعة النشاطات الاقتصادية[1].

وبعيدا عن الفعالية المطلوبة لإنجاح عمليات التنمية المطلوبة اقتصر دور المجلس الشعبي البلدي ومن وراءه البلدية في السياسة التنموية المحلية في موافاة السلطات المركزية بالاحتياجات المحلية وبنفقات التجهيز في المشاريع التحتية والخدمية ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين على غرار تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب وتطهيرها وكذا تشجيع الاستثمار المحلي وتنمية الصناعات المصغرة وخاصة التقليدية[2].

تعاني أغلب بلديات الجزائر من العديد من المشاكل والمعوقات التي انعكست سلبا على حالة التنمية المحلية فيها، ولذلك فالدولة ممثلة السلطات المركزية تتدخل في العادة لتصحيح الوضع من خلال اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الكفيلة بتفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية ترمي إلى تحقيق هدف واحد وهو تطوير أداء البلدية وترقيته إلى مستوى المؤسسة العصرية القادرة على تحقيق الرفاهية للمجتمع المحلي. خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الجزائر والتحديات التي يواجهها الاقتصاد جراء انخفاض أسعار النفط. ومن هذه الإجراءات[3]:

---

[1]– فؤاد غضبان، المرجع السابق، ص 105.

[2]– جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، الجزائر، دار الأمة، 2014، ص 103.

[3]– بن الشيخ توفيق والعفيفي الدراجي، "تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية –البلديات نموذجا–يومي 8–9 نوفمبر 2016، ص 158.

- **تنشيط الجباية المحلية:** تعتبر الجباية المحلية أهم مورد لميزانية الجماعات المحلية ولتنشيط هذا المورد يجب إعادة الاعتبار له وتجديده انطلاقا من إشراك البلديات في تحديد الأوعية الضريبية ونسبها وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة، ومن جهة أخرى العمل على تحديث قائمة الضرائب التي تعود كلية للدولة ونظيرتها التي تعود كلية للجماعات المحلية والكف عن العمل بأسلوب تقسيم الضريبة الواحدة بمعدلات متفاوتة بين خزينة الدولة وميزانيات الجماعات المحلية والصناديق الخاصة لأن هذا الأسلوب أثبت محدوديته.

وضمن هذا الإطار عمدت السلطات المحلية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحسين أداء الوعاء الضريبي وتم إدراجها في قوانين المالية كما يلي:

- تخصيص 50٪ من الضريبة على الناتج الخام IRG الخاص بالمداخيل الايجارية لصالح البلديات بزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار و لا سيما على مستوى التجمعات الكبرى.
- توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريفة بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية.
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص.
- تخصيص 50٪ من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية.
- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات
- اصلاح نظام التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية.
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات المحلية للتكفل بأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية.
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح البلديات للتكفل بنفقات تسيير وحراسة المدارس الابتدائية.

-**إصلاح نظام الجباية:** تعتمد الجباية في الجزائر على أساليب قديمة ومعقدة وغير منتجة وهذا ما انعكس سلبا على مالية الجماعات المحلية، فمن بين

الأسباب التي أدت إلى تفاقم ظاهرة العجز في ميزانيات أغلب البلديات اعتلال النظام الجبائي، وهذا يتطلب انتهاج استراتيجية شاملة وموضوعية، تستند إلى دراسات معمقة وتشخيص دقيق للواقع، يكون أساس هذه الاستراتيجية، فصل الجباية المحلية عن الجباية العامة المركزية كما شملت الإصلاحات مجموعة من الإجراءات على غرار مايلي[1].

- الترخيص للبلديات للقيام خلال الثلاثي الأول من كل سنة بدفع النفقات ذات الطابع الإجباري بدون كشوفات (المادة 16 من قانون المالية لسنة 2009).
- تحسين تأطير المصالح المالية للجماعات المحلية بفتح 13000 منصب مالي ممول من ميزانية الدولة 2596 منصب مالي ممول من ميزانية البلديات .
- المعالجة المعلوماتية للمعطيات المادية والمالية للميزانيات المحلية .
- ضبط تكاليف النفقات لبعض الخدمات العمومية المحلية (رفع النفايات المنزلية - الطرق البلدية).
- الإدخال التدريجي للميزانية الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية .
- وضع الرقابة القبلية على النفقات الملتزم بها على مستوى البلديات.
- الترخيص للبلديات بدفع نفقاتها الإجبارية على المكشوف خلال الفصل الأول من كل سنة (المادة 16 من قانون المالية لسنة2009).

[1]– موقع وزارة الداخلية الجزائرية، إصلاح المالية والجباية المحليتين، shorturl.at/lBFV7، تارخ التصفح 2020/09/16.

في الشكل التالي نوضح مدونة الرسوم والضرائب المحلية التي يتحملها الوعاء الضريبي المحلي.

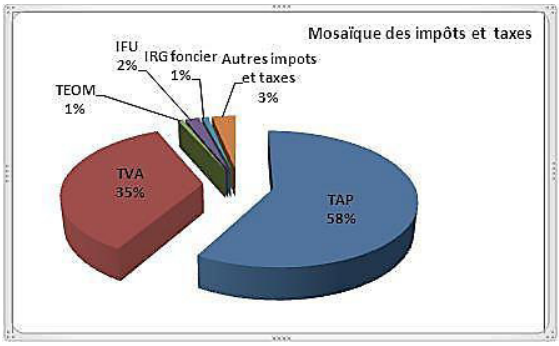

المصدر: موقع وزارة الداخلية الجزائرية

بالإضافة إلى إشراك جميع المعنيين في رسم الهيكل العام للضرائب وخصوصا المنتخبين المحليين، ومن هذا المنطلق فإن إعادة الاعتبار للجباية المحلية يتطلب أيضا مايلي[1]:

-**مراجعة القوانين الضريبية**: وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والمتعلقة بفرض وتحصيل الضرائب، وإرساء نظام ضريبي عادل، بالإضافة إلى تحسين التشريع الضريبي بإحكام صياغة نصوصه وغلق الثغرات والمنافذ التي يمكن استغلالها للغش أو التهرب.

- مكافحة الغش والتهرب الضريبيين: من خلال معالجة الظروف والأسباب المؤدية إلى ذلك، وذلك من خلال:
- التنسيق والتعاون بين مختلف الإدارات: من أجل إحصاء الأشخاص والأموال الخاضعين للضريبة.
- رقمنة الجهاز الضريبي والاعتماد على الشبكات لحوكمة العمليات الجبائية.

[1]– بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانيات البلديات – دراسة حالة ثلاث بلديات–مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2009–2010، ص211.

- تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف الضريبي: من خلال تخفيف حدة التوتر الموجود بينهما.
- مضاعفة آليات الرقابة والتدقيق: وذلك لكشف كافة المخالفات المرتكبة.

-تفعيل دور المورد البشري: الموارد البشرية هو الثروة الحقيقية لأي تنظيم إداري، ولذلك فالاهتمام بها داخل البلدية بتكوينها، وترقيتها، وتدريبها على أداء عملها بكفاءة، وجودة عالية، من شأنه أن يساعد على تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

ومن ثم فإن أهم محاور تفعيل دور الموارد البشرية في البلديات الجزائرية يمكن أن يشمل:

- إشراك موظفي البلديات في رسم أهداف البلدية وإعداد مخططات العمل.
- تثمين وظيفة المستخدمين وذلك عن طريق ضمان تسيير حياة مهنية أفضل لموظفين البلديات.
- تطوير القدرات الاستشرافية والقيادية للمنتخبين، لاسيما رئيس المجلس البلدي ونوابه ورؤساء اللجان وذلك نظرا لحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقهم وذلك من خلال التكوين المستمر فيما يتعلق بأساليب التسيير والقوانين المتعلقة بالعمل المحلي[1].
- استخدام تقنيات الإدارة الإلكترونية وتعميم العمل بالشبكات من أجل الاقتصاد في الوقت والجهود وتسريع العمليات الإدارية المختلفة.

- تثمين موارد التسيير: إن حالة الاختلال في موارد البلديات التي تعرف ضعفا في موارد التسيير، تعود بدرجة كبيرة الى عدم بذل المجهودات الضرورية لاستغلالها. فإذا كانت سلطة الجماعات المحلية مقيدة فيما يتعلق بالموارد الجبائية، فإنها تتمتع بسلطة تقديرية واسعة فيما يتعلق باستغلال موارد التسيير

[1]– محمد خشمون، "مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية"، (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010–2011، ص ص114–118.

وتثمين الممتلكات التي تسمح لها بتحديد نسبها وطرق تغطيتها، وبالتالي فإن هذه الموارد نواتج الأملاك العمومية، نواتج الاستغلال والنواتج المالية) تتطلب الرشاد في استغلالها فقط.[1]

إسهام المجتمع المدني في التنمية المحلية

بالرغم من الغموض الذي يلف طرق تشكيل وسير تكوينات المجتمع المدني في الجزائر ومدى استقلاليتها عن إحدى الجهات الأخرى الفاعلة في الساحة، إلا أنه يقوم بأدوار مهمة تبرز تارة وتختفي أخرى، ومهما يقال عن المجتمع المدني فإن أدواره تظهر بجلاء في أوقات الأزمات، وخير مثال على ذلك ما قدمه من خدمات كبيرة للدولة والمجتمع خلال أزمة جائحة كورونا في مواقع مختلفة سواء في المدن أو الأرياف. ويشمل المجتمع المدني كما ذكرنا سابقا، الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات وما إلى ذلك من المؤسسات غير الرسمية الحديثة منها والتقليدية التي تنتشر أفقيا وسط المجتمع والتي تشتغل على هدف مزدوج من جهة تنظيم ورعاية مصالح الفئات التي تمثلها ومن جهة ثانية الدفاع عن مصالح الدولة وتوجهاتها.

إن مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام تعتبر حلقة الوصل بين مؤسسات الحكم الرسمية والجماهير، فهي وبحكم التصاقها المباشر بالقاعدة الجماهيرية، فهي الأقدر على فهم واقعها وحاجاتها، وهي خير من يستطيع التعبير عن آمالهم وطموحاتهم ومصالحهم، لذا فإن صوت مؤسسات المجتمع المدني في العادة يكون مسموعاً لدى صانع القرار، فهي تزوده بالمعلومات الدقيقة اللازمة لعملية صنع القرار بحكمة ورشادة.

تبعا لذلك سارع صانع القرار في الجزائر إلى منحها هامش حرية هام ومجموعة وظائف واختصاصات للمجتمع المدني في إطار الإصلاحات التي

[1]- دوبابي نضيرة، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص120.

عرفتها الجزائر بدسترة عضوية تنظيمات المجتمع المدني في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث تنصّ المادة 194 من التعديل الدستوري 2016 على أن تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات. ترأسها شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب، وتتكون بشكل متساو من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء ويعينهم رئيس الجمهورية وكفاءات مستقلة يتم اختيارهم من ضمن المجتمع المدني يعينها رئيس الجمهورية[1].

وكانت الحكومة الجزائرية قد شرعت سنة 2017* في التحضير لإعداد مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية، يندرج ضمن المشاريع التي تجسد القيم الدستورية، ويسمح بترسيخ طرق تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن.

إضافة إلى ذلك عملت الجزائر، في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى رفع قدرة المجتمع المدني على ترقية التنمية المحلية. وتم إمضاء اتفاق لتمويل برنامج "الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية" من طرف الاتحاد الأوروبي بمساهمة مالية قيمتها ثمانية ملايين يورو. سيعمل هذا البرنامج على تحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي والديمقراطية المحلية عبر دمج المرأة والشباب، وإشراكهم في الحوكمة في مختلف

---

[1]- الأمين سويقات، المرجع السابق، ص 247.

* انطلقت ورشات فعلية في كثير من المجالات تحت إشراف وزارة الداخلية بغرض التحضير لقانون الديمقراطية التشاركية، وكانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعتزم طرح مشاريع قوانين جديدة للبلدية والولاية، وتم تنصيب فوج عمل وزاري مشترك يعمل على دراسة السبل لوضع الآليات التي تسمح للمواطنين بممارسة حقهم الدستوري المتعلق بتسيير الشؤون المحلية. ويهدف عمل هذا الفوج إلى إيجاد صيغ ملائمة لتجسيد إشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، والإسراع إلى وضع الآليات المناسبة ما يسمح بالاستجابة لتطلعات المواطنين، رغم أن التشريع الجزائري وضع 14 مادة قانونية تدعو إلى إرساء الديمقراطية التشاركية، والقضاء على البيروقراطية والرشوة بجميع أشكالها، وتحسين الخدمة العمومي غير أن سقوط نظام الرئيس بوتفليقة بعد حراك الشارع في 2019/2/22 جعل الآمال تتضاءل بصدور هذا القانون، وليس معروفا إلى غاية تحرير هذا الكتاب إن كانت الإصلاحات المتوقعة بعد تغير رأس النظام ستدعم هذا المسعى أم لا؟

مستوياتها، خصوصا في الولايات والبلديات. ويتولى هذا البرنامج ترقية المواطنة الفاعلة والقدرة على المساهمة التامة في التنمية المحلية. ويتم تفعيل المبادرة في عدد من البلديات النموذجية للرفع من قدراتها لضمان دورها في الحوكمة بتحديث وتحسين الخدمات لفائدة المواطنين، وتوسيع مجالات التمثيل وتدخلات المجتمع المدني وخاصة المرأة والشباب[1].

مع ذلك فإن المجتمع المدني والتشكيلات الاجتماعية في الجزائر لا تزال في حاجة إلى استراتيجيات فعالة تقوم على ترسيخ استقلالية هذه التنظيمات، وتعمل على تكريس مبادئ الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية، وهذا من منطلق وظيفتها الأساسية تحت غطاء تجسيد إرادة المواطن وسعيها إلى التموقع كقنوات اتصال فعالة بينه وبين النظام السياسي، وفي هذا الصدد هناك مجموعة من الاستراتيجيات تقود إلى تنميط دور المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية سواء على مستوى المجالس المنتخبة أو على مستوى المنظومة الإدارية المحلية وهي كالآتي [2]:

- العمل على رفع مستوى الوعي الشعبي، خاصّة أثناء تعامله مع القضايا العامّة، وهذا في إطار تعزيز المشاركة الإيجابية للمواطن في صنع السياسات العامة.
- تفعيل الرقابة الشعبية على أعمال الإدارة المحلّية، وهذا بتوفير الحرّية التامة، بداية بالأحزاب السياسية مرورا بتنظيمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والاتصال.
- القيام بدورات تكوينية وتدريبية، قصد تنمية القدرات وتأهيل الشباب للعمل الجمعوي، وهذا في إطار تمكين الشباب والمرأة من ممارسة النشاطات الاجتماعية.

---

[1]- عبد المجيد رمضان، المرجع السابق، ص.78.

[2]- محمد سنوسي، الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر "مدخل نظري"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 15، فيفري 2018.

- تكوين نخب ذات كفاءة وخبرة وروح قيادية تعمل على مبدأ التسيير الجماعي لتنظيمات المجتمع المدني.

دور الأحزاب السياسية في التنمية المحلية:

الأحزاب السياسية هي جزء من المجتمع السياسي الذي لا يختلف عن المجتمع المدني من حيث الوظائف التي يقوم بها وإنما تتركز مهامه في الجوانب السياسية، ومع ذلك تقوم الأحزاب السياسية بدور جوهري في التنمية المحلية من خلال مايلي[1]:

- تعزيز الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية وتحفيز المواطنين على التفاعل بإيجابية مع المشاريع التنموية لاسيما ذات الطابع الاجتماعي.
- رفع معدلات التنمية البشرية وتحضير بدائل للسياسات العمومية المتعلقة بتحسين جودة الحياة.
- التشكل في هيئة سلطة مضادة داخل الهياكل السياسية التمثيلية وممارستها لوظيفة التعبير عن المصالح والرقابة على المشاريع، أكثر من ذلك تقوم بوظيفة التنشئة السياسية للأفراد.
- تطوير قدرات المواطنين وتأهيلهم للقيام بالأدوار التنموية المنوطة بهم.

تلعب الأحزاب السياسية أدورا محورية في صياغة برامج التنمية المحلية من خلال تواجد كوادرها في المجالس المنتخبة لا سيما في المجالس الشعبية الولائية، فهي تمثل قوة اقتراح في هذه المجالس، وعادة ما تسند لها رئاسة لجان الاستثمار أو اللجان القطاعية وبالتالي فإن تنوع وجهات النظر على خلفية الانتماءات الحزبية في هذه المجالس يعتبر عامل قوة وإثراء للاختلاف المنشأ للقيمة المضافة، كما قد يكون عامل انسداد للمجالس في حالة تغلب المصالح الفئوية على المصالح العامة.

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 242.

من جهة ثانية يعتبر نشاط الأحزاب السياسية محليا أحد التجليات الهامة لتغلغل الفكر التشاركي لدى الطبقة السياسية المحلية وقناة ناقلة للانشغالات وأداة للتنشئة السياسية السليمة.

دور الجمعيات المحلية في التنمية المحلية:

الجمعية حسب القانون 06-12 المتعلق بالجمعيات هي تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة المجتمعية وتشجيعها لاسيما في المجال المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي، الرياضي، البيئي، الخيري والإنساني[1].

يتجلى دور الجمعيات في التنمية السياسية من خلال تكوين الأفراد على العمل في أطر تنظيمية وتلقينهم أبجديات الانتماء إلى جماعات منظمة وكيفيات التعامل مع الإدارة المحلية كما تؤطرهم وفق تخصص تلك الجمعيات للإسهام في نشر الوعي، كما تساهم أيضا في التنمية الاجتماعية من خلال الارتباط الوثيق بين وعي المواطن بمشروعات التنمية والمشاركة الشعبية في تحقيقها والتي تلعب فيها الجمعيات دورا بارزا، ذلك أن قيام الدولة بنشاطات الخدمة الاجتماعية لا يعني انسحاب الجمعيات من الساحة، ومهما توافرت موارد الدولة فإنها لا تستطيع لوحدها تحقيق مصالح ومطالب المواطنين إلا من خلال التنسيق بين الجمعيات المحلية[2]، لاسيما جمعيات الأحياء التي تعتبر شريكا هاما في صناعة القرار المحلي فيما يتعلق بالاستجابة لمطالب السكان.

تنشط هذه الجمعيات في مجالات حماية الطفولة والعناية بالفئات المهمشة كالمعوقين والمسنين، كما تنشط أيضا في المجالات الثقافية والرياضية

---

[1]- القانون 06-12 المؤرخ في 12-01-2012، المتعلق بالجمعيات، ص 03.

[2]- عبد الله بوصنوبرة، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2010-2011، ص 30.

والإنسانية وبالتالي فهي رافد مهم للمجتمع لتدوير قيم رأس المال الاجتماعي وتجسيد التضامن المجتمعي.

من الناحية التشريعية يمكن القول بأن المشرع الجزائري بالرغم من أنه لم ينص صراحة على دور المجتمع المدني كطرف رئيسي إلى جانب الدولة في بعض القضايا الهامة، فإن اعتماده بعض الآليات التي فرضتها التحولات التي شهدها العالم في مجال حقوق الإنسان ومحاربة الفساد تؤكد إيلاءه الأهمية القصوى لهذا الدور ويتجلى ذلك على المستوى المحلي، أين فتح قانون الجمعيات المشار إليه أعلاه المجال واسعا أمام مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي من خلال لجان الأحياء وحق المشاركة في المداولات والاعتراض عليها بعد تعليقها والطعن ضدها قضائيا[1].

وفي المقابل لم يضع أي آليات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية التي تضطلع بها المجالس المنتخبة أساسا، وإن كان المشرع قد رسم ملامح الطابع الاستشاري للجان البلدية، فإنه لم يلزم هذه الأخيرة بالاستعانة بالمنظمات المتخصصة أو فعاليات المجتمع المدني من أجل استشارتها أو اطلاعها على مشاريع التنمية[2].

[1]- بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، ط2، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018، ص 183.

[2]- المرجع نفسه، ص 184.

الفصل الثالث:
الأدوار التنموية الجديدة للفواعل المحلية

أدوار فواعل الحوكمة وأثرها في التنمية المحلية

لقد أفضت التطورات المتسارعة في عالم اليوم إلى انهيار عدد من المسلمات المتعلقة بالسلطة والحكم، لاسيما تلك المتعلقة بمكانة الدولة في منظومة التنظيم الاجتماعي ككل، فقد عادت إلى الظهور تكوينات تقليدية وأخرى حديثة كانت مسيطرة على هذه المنظومة في عصور ما قبل الدولة، وأصبحت تنافسها في الحصول على ولاء الأفراد والجماعات والاستيلاء على الثروات وتوزيعها، بل والسطو على وظيفة الإكراه المشروع التي اختصت بها الدولة طيلة قرون دون غيرها.

ولا يتعلق الأمر فقط بالتكوينات الأولية، ففي عصر العولمة تقاسمت تكوينات حداثية أخرى هذه المهمة مع التكوينات التقليدية، شأن تنظيمات المجتمع المدني عابرة الحدود، وكذا منظمات القطاع الخاص المحلية ومتعددة الجنسيات؛ إذ التقى الطرفان على هدف واحد وواضح وهو إضعاف مكانة الدولة وتقاسم وسائل السلطة والتأثير في المجتمع معها، وقد نجح هذا الثنائي إلى حد كبير في تحقيق هذا الهدف.

رغم ذلك لم تستكن الدولة إلى الضعف والاستسلام أمام التنامي المضطرد لدور هذه التكوينات باختلاف أنواعها وأحجامها، بل سعت وتسعى إلى الهيمنة عليها وتجريدها من وسائل القوة والتمكين وتحجيمها، للاستفراد بمهمة قيادة وتنظيم المجتمعات، وفي مراحل أخرى من هذا الصراع الضاري، سعت الدولة إلى التكيف معها والاعتراف بها كشريك في ممارسة السلطة، غير أنها استسلمت لها تماما في مجتمعات عدة، لا سيما في دول الجنوب، مما أدخل هذه المجتمعات في فوضى أعادتها إلى حالتها الأولى، ولم ينته الصراع بين الطرفين بعد في غياب حل ثالث ينظم المجتمع، وسط انقسام كبير في المجتمع العلمي المهتم بهذا الموضوع، بين مقدّس للدولة، داع لاجتثاث ما يقوض وجودها، وبين داع إلى ضرورة تكيّفها مع هذه الأطراف.

من جهة ثانية يشهد العالم مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين مجموعة من التغييرات في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والمعلوماتية، وغيرها من الميادين كلها ساهمت في تزايد تدخل الدولة الحديثة كموجه ومخطط ومنسق لمختلف شؤون المجتمع، وعليه فقد تعاظمت أدوار ونشاطات مؤسساتها الحكومية في إدارة كافة جوانب الحياة. كما شهدت الأدبيات السياسية جدلا واسعا فيما يخص أداء الدولة ودورها في التنمية على اعتبار أن التنمية عملية ذات بعد مستقبلي تستوجب التخطيط.

ونظرا للتغيرات الإقليمية، وكذا التنافس الحاصل على المستوى الدولي في تطبيق الديمقراطية ووضع سياسات لتحقيق تنمية شاملة، على عكس التنمية الاقتصادية التي سادت العالم العربي وخاصة الجزائر، ولمواكبة هذه التطورات والدفع بعجلة التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية، كان لابد من توفير كفاءة ورشادة على مستوى الإدارة والتسيير للخروج من الأزمات التي تواجه الدولة وبناء التجربة الديمقراطية التي تضمن المشاركة في صناعة القرار، وتعزيز الهوية الجامعة التي تجسد الإرادة العامة وخدمة المصلحة العامة.

الأدوار القديمة والجديدة للدولة ومؤسساتها

يمكن تقسيم اهتمامات الباحثين بموضوع دور الدولة إلى ثلاث مجموعات رئيسية من بين عدد كبير من التوجهات البحثية النظرية[1]:

المجموعة الأولى: وتتعلق بالاتجاهات البحثية Trends وقسمت بدورها إلى ثلاثة، الأول قيمي أو معياري Normative يهتم بما يجب أن يكون، والثاني إمبريقي Empirical، وقد انصرف إلى الواقع التطبيقي، والثالث تحليلي Analytical وقد حاول الربط بين التوجهين السابقين.

[1] – لمعلومات أكثر، أنظر: صلاح سالم زرنوقة، " الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة، الجوانب البنيوية مجلة النهضة، 2، 2006: 01-58.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة مستويات التحليل وتتكون بدورها من ثلاثة مستويات، الأول هو البنائي أو الهيكلي Structural ويتعلق بهيكل الدولة وبنيتها ككيان مؤسسي، والثاني هو الوظيفي Functional ويرتبط بوظائف الدولة وأدوارها المختلفة، والثالث علائقي Relational وينصرف إلى المجالات التي تمثل الدولة طرفا فيها، لاسيما علاقتها بالعالم الخارجي[1].

المجموعة الثالثة: وتضم المذاهب والمدارس الفكرية، التي برز منها المذهب الماركسي والفيبري والغرامشي، ولهذه المذاهب منطلقات متمايزة وتحليلات مختلفة حول الدولة، أما المدارس، فقد اشتهرت منها خمس مدارس فكرية تعاملت مع قضية الدولة، وهي المدرسة الليبرالية التعددية، والمدرسة الماركسية، والمدرسة المؤسساتية، وقد تمخضت عن هذه المدارس مدارس جديدة كالماركسية الجديدة والليبرالية الجديدة.

لقد أنتجت هذه المدارس الفكرية كثيرا من الأدوات النظرية والمنهجية للتعامل مع دور الدولة من نظريات ومفاهيم ومقتربات وتوجهات بحثية، منها ما تم التخلي عنه، ومنها ما يزال يجلب اهتمام الباحثين، وهي أدوات تبرز وتختفي بحسب تطور دراسة الدولة ومركزيتها في القضايا السياسية، منذ الحرب العالمية الثانية إلى أيامنا هذه.

دور الدولة في المذاهب الفكرية التقليدية

-دور الدولة في فكر الطبيعيين: تتمثل وجهة نظر الطبيعيين في رفض تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، ولعل من أسباب تبني وجهة النظر هذه، أن أحوال المزارعين قد ساءت في فرنسا، بسبب انخفاض دخولهم إثر تطبيق سياسة التجاريين، والتي كانت تنادي بجعل أثمان السلع الزراعية منخفضة لتشجيع الصناعة، وبسبب القيود التشريعية الأخرى التي فرضتها

[1] – عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي. مصر: دار الأصدقاء للنشر، 2003، ص. 337.

الدولة في ذلك الوقت على حرية التجار وحرية المنتجين وحرية العمال، سواء فيما يتعلق بالتجارة الداخلية أو التجارة الخارجية[1].

ووفق هذه المدرسة يجب على الدولة أن تترك تصرفات الأفراد تحكم سير الأحداث الاقتصادية، انطلاقا من سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، وذلك من خلال احترام الدولة للملكية الفردية كحق مقدس، ومن خلال احترام الدولة أيضا لحرية الإنسان في استغلال ملكيته كما يشاء[2].

-دور الدولة في الفكر الكلاسيكي: يرى الكلاسيك أن قوة الدولة ليست في مقدار ما تملكه من ذهب وفضة وإنما في مقدار ما تملكه من قوة عاملة وإنتاج، كما يقرون بمبدأ تحقيق التنسيق والانسجام بين سعي الأفراد لمصالحهم الخاصة وبين مصلحة الجماعة.

وبالتالي كان لابد من تحجيم دور الدولة الذي يحول دون تحقيق الهدف وجعل دور الدولة يقتصر على توفير الإطار المؤسسي الذي يساعد على تنفيذ النشاط الاقتصادي الخاص للأفراد الذين يرغبون، فضلا عن توزيع الفائض الاقتصادي، وقد عبر عن ذلك توماس جيفرسون عندما قال بأن الحكومة الأفضل هي التي تسيطر على القليل من الأنشطة الاقتصادية»[3].

-دور الدولة في الفكر الكينزي: يرى كينز أن التقلبات في قرارات الإنفاق في القطاع الخاص في مجال الاستثمار تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل القومي، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي وليس العكس كما يعتقد النقديون. ذلك أن النقديين يعتقدون أن تقلبات العرض النقدي بسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخلها، تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل القومي وبالتالي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي.

1- عبد الستار عبد الحميد السلمي،" حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، مجلة مصر المعاصرة. 471-472، أكتوبر، 2003: 360.

2- المرجع نفسه، ص.360.

3-Barry Clark, Political Economy, a Comparative Approach. New York, Praeger Publishers, One Madison avenue, 1991, P 190.

- يؤكد الكينزيون أيضا على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم.
- يولي الكينزيون أهمية لدور الدولة في تسريع عمليات النمو والتقدم، ويعتقدون أن قوى السوق وحدها لن تكون فعالة في تحقيق ذلك.

لقد أدخل كينز أكبر التغيرات على دور الدولة في الحياة الاقتصادية، لكن ذلك لم يبعده عن المذهب الليبرالي حيث اعتبر توجهاته تصحيحية لليبرالية ودعما لها، إذ يقول «لا أستطيع أن أقف دون مبالات لما أعتقده من العدالة والحكمة ولكن صراع الطبقات يجعلني أقف في جانب الطبقة الرأسمالية المثقفة. وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي يؤدي بنا ذلك إلى البحث عن سياسات جديدة تستطيع مراقبة القوى الاقتصادية بطريقة لا تعيق بصفة علنية الأفكار الحديثة للعدالة والاستقرار الاجتماعي»[1].

دور الدولة في الفكر اللبرالي الحديث

مع تزايد حجم وظائف الدولة في معظم دول العالم تقريبا خلال ثلاثة أرباع القرن العشرين الأولى. حيث كانت قطاعات الدولة في معظم مجتمعات أوروبا الغربية والولايات المتحدة تستهلك أكثر بقليل من 10% من الناتج الإجمالي المحلي في بداية القرن، ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 50% بل 70% في السويد الاشتراكية الديمقراطية بحلول الثمانينيات[2].

إن الليبراليين الجدد لا يرفضون فكرة فشل اقتصاد السوق أو تدخل الدولة رفضا تاما، إنما يحملون أنفسهم قسرا على قبول فكرة فشل اقتصاد السوق وضرورة تدخل الدولة، وعادة ما تطرح السلع العامة بوصفها حالة

[1] – صرارمة عبد الوحيد، تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق: مداه وحدوده، (أطروحة دكتوراه، غير منشورة جامعة قسنطينة، 2006-2007)، ص.192.

[2]– مجاب الإمام، المرجع السابق، ص ص. 44-45.

تستوجب تدخل الدولة، ومع ذلك يشير الليبراليون الجدد إلى أن سلعا قليلة يمكن أن تعتبر حقا سلعا عامة وخاصة عند إعمال مبدأ الاستثنائية[1].

ويجب النظر بحذر إلى الدعوات المطالبة بضرورة التدخل الحكومي الذي يجب ألا يتم إلا عند العجز عن حل مشكلة ما بواسطة حقوق الملكية المعرفة بدقة [2]. لكن حتى إذا افترضنا ضرورة التدخل الحكومي، فإن أنصار السوق يرون فشل هذا التدخل الذي عادة ما يقع في شرك لوائح جماعات النفوذ وسوء الإدارة وقرارات الدولة التي تسري بأثر رجعي[3]، وحتى في الحالات التي تتدخل فيها الدولة لا يتضح إن كانت المحصلة النهائية ستكون تحسنا في نتائج السوق[4].

وبناء على كل هذا، تخلص مدرسة اقتصاد السوق الحرة إلى أن السوق لا الدولة هي الجهة التي تنسق النمو الاقتصادي على أفضل وجه، وأن تفسير التفاوت في النمو من دولة إلى أخرى يكمن في المدى الذي تذهب إليه الدولة في فرضها للعوائق التي تشوه السوق، إذن يتناسب النمو الاقتصادي وتدخل الدولة عكسيا.

لقد أدرك الاقتصاديون الداعين إلى إجراء إصلاحات ليبرالية هذه الحقيقة على الصعيد النظري، لكن التركيز النسبي في تلك الفترة انصب بشكل أكبر بكثير على تقليص نشاطات الدولة، الأمر الذي يمكن إساءة تفسيره عمدا، أو الخلط بينه وبين محاولة تحجيم قدرات الدولة في المجالات كافة.

---

[1]– Richard Comes and Told Sandler, The Theory of Externalities, Public Goods and Club Goods Cambridge Cambridge University Press, 1986), P.7.

[2]- Haa-Joon Chang, The Political Economy of Industrial Policy, New York, St. Martin's Press 1994, P.11.

[3]- Ibid,P. 18.

[4]- Peter C.Ordeshook, The Emerging Discipline of Political Economy, In James E. Alt and Kenneth A.Shepsle eds, Perspectives on Positive Political Economy. Cambridge, Cambridge University Press, 1990, PP.16-17.

ينبغي الإشارة في نهاية هذا المطلب بأن دراستنا لدور الدولة جاء لاعتبارها المؤسسة الأم، وبالتالي فإن كل ما حدث من تطور في دورها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على مر العصور ومع اختلاف النظريات والمذاهب الفكرية ينطبق على مؤسساتها ونخص بالذكر موضوع دراستنا هذه وهي الفواعل المحلية سواء كانت جماعات محلية، أو مؤسسات لامركزية تنفذ السياسة العامة للدولة، وعند الحديث عن الحالة الجزائرية فإننا نتحدث عن بيئة تسييرية لا تعطي المبادر للفواعل الرسمية المحلية للقيام بأدوار مستقلة ومنفصلة عن الحكومة المركزية، بل تقوم بوظيفة محددة ومحدودة بفعل القوانين والتعليمات التي ترد من السلطات المركزية.

الحوكمة كأداة لتفعيل دور الفواعل المحلية في التنمية

تعتبر الحوكمة وسيلة مستحدثة لإدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بعد أن أصبحت الدولة شريكة وليست هي الفاعل الوحيد في التنمية التي يشوب مجهودها الكثير من النقص والانحراف بفعل انتشار مظاهر الفساد ولذلك أصبحت الحوكمة المحلية هي المفتاح الرئيسي لنجاح أي مشروع تنموي[1]. لما لها من دور في مكافحة الفساد، وإرساء قيم المواطنة والاستجابة لتوجهات الرأي العام المحلي من خلال التفاعل معه في كل الفضاءات المتوفرة لاسيما في شبكات التواصل الاجتماعي.

أثر الحوكمة في دعم المشاركة من أجل التنمية

تلعب الحوكمة أدوارا في تدعيم المشاركة السياسية وتفعيل دور المجتمع المدني، بتحفيز السكان المحليين على المشاركة في المجالس المحلية وفي صناعة القرارات، ومناقشة برامج ومشاريع البلدية والمطالبة بخدمات أفضل

[1]- توفيق راوية، الحكم الراشد والتنمية في افريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، مشروع دعم التكامل الأفريقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة،2007 -2008، ص، 3.

من خلال المشاركة في الاستبيانات المحلية، وتقوم الحوكمة المحلية الرشيدة على مجموعة من العناصر الأساسية كمايلي:

- **تمكين الفواعل المحلية**، وذلك من خلال تحديدها وتسميتها وتبيان مركزها القانوني ثم النص على مكانتها في منظومة اتخاذ القرار المحلي وهامش المناورة المتروك لها. من جهة وتحديد مجال حركتها مع ضمان مسافات الأمان بينها.
- **دقة وشمولية البرامج:** من خلال الضبط الجيد لبرامج التنمية على ضوء الاحتياجات الحقيقية ووجود دراسات الجدوى، مع ضرورة أن تكون مقيدة زمنيا وقابلة للقياس.
- **وضوح الغايات:** أي اكتمال الرؤية حول الأهداف المراد تحقيقها وطبيعة المخرجات المرجوة من عملية التنمية؟
- **توفير فضاءات مشتركة** للتفاعل والوساطة من أجل فض النزاعات والعمل على تجنبها والوقاية منها واستشرافها.
- **ترتيب الأولويات**: من خلال استهداف القطاعات الاستراتيجية وذات الأولوية والتي يمكنها أن تكون قاطرة للقطارات الأخرى.
- **تجسيد اللامركزية المالية** بضبط مواردها وأطر المحاسبة وتحديد مصروفاتها وإعلان جداول التسيير المالي للجمهور في إطار الشفافية الكاملة التي تتطلبها الحوكمة.

الشكل التالي يوضح آليات ترشيد الإنفاق الحكومي المحلي بالاعتماد على مؤشرات الحوكمة التي تستلزم بعضها البعض.

حوكمة التنمية المحلية من منظور المواطن

يعد مؤشر أداء الحوكمة المحلية LGPI Local Governance Performance Index) أحد الأدوات المستخدمة في قياس وتحليل الحوكمة المحلية باستخدام مقاربة منهجية تعتمد على استطلاعات الرأي في الوسط المحلي من أجل التعرف على التباينات الموجودة على المستوى المحلي بناء على آراء المواطنين المجمعة في مؤشرات حسابية.

يوفر هذا المؤشر أسلوبا ومنهجا جديدا لقياس وتحليل وتطوير الحوكمة المحلية. ويهدف إلى مساعدة الدول على جمع وتقييم ومقارنة المعلومات المفصلة حول القضايا المتعلقة بأداء القطاعين العام والمحلي والخدمات المقدمة للمواطنين وأصحاب الشركات. وهو أيضا أداة منهجية تستخدم المعطيات المجمعة بكثافة من سبر الآراء للكشف عن التفاوت على المستوى

المحلي في طريقة الإدارة والخدمات المقدمة. الهدف منه ذلك هو تأمين المعلومات التي تساعد على تحديد وتشخيص وتعزيز الحوار بخصوص المناطق التي تحتاج إلى مساعدة، والمساعدة في صياغة توصيات وسياسات، وتوفير أسس ومعايير لتقييم السياسات المطبقة، والسماح بمتابعة وفحص العوامل التي تقود إلى تشكيل إدارة حكم جيدة وتأمين خدمات عالية الجودة[1].

يعمل هذا المؤشر من خلال الاستطلاعات أو المسوحات المنزلية (Household surveys) التي تجمع البيانات على المستوى الجزئي من جوانب متعددة بما في ذلك البيانات المتعلقة بالخبرة والإدراك والرضا المرتبط خصوصا بالحوكمة، ثم تطوير استطلاعات المواطنين فيما يتعلق بقضايا الصحة، التعليم، الأمن، المشاركة وغيرها من معايير قياس الحوكمة[2].

من خلال تقييم أداء الجماعات المحلية يوفر هذا المؤشر إمكانية مساعدة الحكومات والقطاع الخاص والأحزاب السياسية وفواعل المجتمع المدني وجمهور المواطنين، وكذا المنظمات الدولية على الوقوف على مناطق جغرافية محددة تحتاج إلى دعم التنمية المحلية فيها وكذا تحديد المجالات التي تستلزم إصلاح سياساتها المنتهجة. ويمكن إجمال أهدافه فيما يلي[3]:

- تقييم أداء الإدارة العامة لترشيد إجراءات الحصول على الخدمات وتحقيق المساواة بين المواطنين في تقديم الخدمة. بمعنى أوضح "تصور الأداء الحكومي من منظور المواطن" مع التركيز على مدى توافر وجودة

[1]- مؤشر أداء الحوكمة المحلية في تونس استنتاجات حول قطاع التعليم، متوفر على الرابط https://gld.gu.se/media/1110/report-lgpi-edu-ara.pdf، تاريخ التصفح: 2019/05/15، ص 02.

[2] - world Bank, The Local Governance Performance Index (LGPI) 1, retreived at https://bit.ly/2MGO2wG, p02. On 13/05/2019.

[3] - Lindsay Benstead et autres, Indices de Performance pour la Gouvernance Locale, Forum Entreprise ESSAI, 18 Novembre 2015.p3.

الخدمات. على هذا الأساس يقدم المؤشر آلية لرصد وتقييم الحوكمة المحلية استنادا إلى خبرات المواطنين وتصوراتهم.

- جمع البيانات على المستوى المحلي حول أداء القطاع العام المقدم للمواطنين في مجالات: الصحة، التعليم، المشاركة، الخدمات البلدية باستخدام منهجية المسوحات المنزلية وجها لوجه.
- يتضمن الاستبيان عدة موضوعات مثل: المشاركة السياسية، الصحة، التعليم، الخدمات التي تقدمها البلديات، الفساد.. وغيرها من تدابير الحكم.

كما يتولى هذا المؤشر من خلال البيانات التي يتحصل عليها دعم بنوك المعلومات الحكومية بمعطيات محينة مرتبة ومصنفة لتحديد المشاكل والتحديات التي تواجه بلدانهم في المجال التنموي وبالتالي تمكين الحكومات من معالجة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية بصفة أفضل وترسيخ تقاليد الديمقراطية التشاركية من خلال نشر البيانات التي تم تجميعها وتقييمها لتحقيق التواصل الفعال بين الحكومات والجماعات المحلية والمواطنين وكذا وسائل الإعلام. وذلك من خلال جعل صنع السياسات العامة عملية تشاركية بين مختلف الفواعل المدنية والسياسية الناشطة على المستوى المحلي. إضافة إلى استغلال خبرات ومهارات الشركاء المحليين في جمع البيانات وتحليلها ونشرها.

يوفر مؤشر أداء الحوكمة المحلية أيضا صورة متكاملة للحوكمة عبر مختلف القطاعات مما يضفي رؤية واضحة المعالم حول الترابطات الموجودة بينها. فالصحة والأمن يؤثران بشكل مباشر على الأداء التعليمي للأطفال المتمدرسين. إذ من المحتمل ضعف أداء التلميذ في حالة المرض وغياب الأمن في الطريق المؤدية إلى مدرسته والعكس صحيح، كما أن الفقر وقلة الإمكانيات قد تؤثر على المستوى التعليمي وغيرها من نقاط التقاطع بين مختلف المؤشرات.

إن توظيف هذا المؤشر من شأنه تفعيل المهارات المحلية وتعزيز ثقافة الإصلاح والعمل المشترك بين المواطنين والدولة لتحقيق التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني والعمل أيضا على استدامتها[1].

وهو يوضح مستوى متقدما وراقيا من المشاركة بالرأي ومن موقع المواطن في مسكنه أو مقر عمله لاسيما إذا استخدم إحدى التطبيقات التكنولوجية التي أعدت لهذا الغرض، ومن شأن هذا التوجه أن يوسع من دائرة المستهدفين وبالتالي تحجيم هامش الارتياب في معرفة توجهات الرأي العام المحلي.. والعمل على مسايرة رغباته وتطلعاته.

وعليه، فإن دراسة تجارب المواطنين عبر القطاعات الصحة، التعليم، الأمن، المساواة بين الجنسين..) يوفر فهما أفضل لهذه الروابط والأسباب الجوهرية للأداء الضعيف أو الأداء الجيد.

كما يمكّن من تحديد مفهوم دقيق لكيفية مشاركة المواطنين في تقديم الخدمات وفي الحوكمة المحلية على الرغم من كون الاهتمام الحالي بالتخطيط التشاركي وتنفيذه مرتبط بأدوات تحد من الفهم الكلي لمشاركة المواطنين، مثال ذلك ما تقدمه بطاقات أداء المواطنين، فهي تبين للباحثين دور الأولياء في النقابات الناشطة على مستوى المدارس كشريك اجتماعي. لكنها لا تبين الطرق التي يطلب بها الأولياء المساعدة عندما يواجه أطفالهم مشاكل.

التشبيك كأداة لتفعيل دور الفواعل المحلية في التنمية

يشير مفهوم التشبيك إلى تطوير العلاقات السائدة بين عدة متعاملين أو العمل المشترك بين مؤسستين أو أكثر أو مجموعة من الأفراد ومجموعات أخرى من خلال توفير مظلة جماعية تعمل معا على موضوع مشترك لتحقيق هدف عام، كما يمكن تعريفه بأنه عملية مشتركة تتم بين المؤسسات

[1] – G L D, The Local Governance Performance Index LGPI, retreived at www.gld.gu.se, on 22/03/2019

والجماعات والأفراد الذين توافقوا حول إطار معين لاقتسام وتبادل الخبرات والآراء والأفكار والتشارك في المعلومات والاتصال بشكل لا يلغي الاستقلالية الذاتية لتلك الأطراف[1].

إنها تشير أيضا إلى وجود إطار طوعي أو اختياري، يضم أفرادا ومجموعات أو منظمات بطريقة أفقية غير تراتبية بغرض تبادل المعلومات والخبرات والاتصال والتواصل لتشكيل مصدر للقوة والتأثير.

تبعا لذلك يمكن تعريف التشبيك من أجل التنمية على أنه " علاقة تشاركية بين عدة فواعل من أجل ربطها في إطار تعاوني للتوصل إلى سياسات وإجراءات عمل متفق عليها، كما تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات والعمل المشترك لتعبئة القدرات ودمج الموارد لتحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة، بشرط أن يحتفظ كل طرف باستقلاليته، وهذه العملية قد تتم على المستوى المحلي/ القومي/الدولي/العالمي"[2].

يعكس مفهوم التشبيك مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتحقيق التضامن والتساند فيما بينها. ويتطلب توافر رؤية واضحة، والانطلاق من المشترك، وفتح أبواب الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين القطاع الخاص، والتخطيط الدقيق لأنشطة عملية التشبيك، وتكامل موارد المؤسسات المدنية.

-أهداف التشبيك: تهدف آلية التشبيك إلى تحقيق مجموعة الأهداف نذكر منها مايلي[3]:

---

[1]- خليل توما، مترجما، مشروع تنمية المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط.1 (فلسطين: منشورات مفتاح، 2011)، ص.58.

[2]- وجدي محمد بركات، "إستراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور جمعيات رعاية الطفولة لمواجهة العنف ضد الأطفال في عصر العولمة"، البحرين، مجلة الطفولة، ع.09 (جانفي 2008): ص.21.

[3]- رجب عبد الكريم علي، ورشة عن التشبيك، متوفر على الرابط -khair.ws/library/wp content/uploads/books/39.ppt، ص ص 14-15، تاريخ الاسترجاع، 2019/05/22.

- تجنب تشتت الموارد وتفتيت الجهود بين أفراد ومنظمات المجتمع المدني.
- تزايد فرص بناء قدرات الجمعيات بمساعدة بعضها البعض، مع التركيز على الدور الرائد للجمعية الوسيطة في ادارتها لتنمية قدرات الشبكة ككل.
- تنامى فرص التعليم المتبادل بين المنظمات والجمعيات ذات المستوى المتفاوت.
- تساعد عملية التشبيك على اكتشاف قيادات جديدة ومنظمات وسيطة كفؤة.
- ايجاد فرص للشراكة والتضامن بين المنظمات المختلفة، إذ أن اقامة الشبكات من شأنه توحيد موارد وامكانيات مختلف أعضاء الشبكة وتعضيد العلاقات والروابط بينهم مما يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة.
- تساعد الشبكات على تقسيم العمل وتجنب تضارب المصالح والمنافسة والاعتماد على جهود الآخرين، حيث يمكن من خلالها اقامة علاقات ناضجة ومثمرة مما يزيد من قوة الأعضاء وقدرتهم على تحقيق الأهداف.

-الشبكات المدارة ذاتيا: هي عبارة عن خليط معقد من المنظمات العامة والخاصة الربحية والتطوعية ذات الصلاحيات والمسؤوليات المتداخلة، حيث يتم تبادل الموارد فيما بينها لمساعدتها في تحقيق أهدافها وزيادة تأثيرها وتجنب اعتمادها على غيرها من الفاعلين، وتعد الشبكات بديلا عن الأسواق الهيراركية من أنها تعتمد على التعاون والثقة وليس على المنافسة السعرية أو النظم الإدارية، حيث تعبر هذه الشبكات على تغير الصورة من دولة تحكم ومجتمع يُحكم إلى الدولة كوسيط يوفق بين رغبات المواطنين وبين الخدمات التي يحتاجونها[1].

[1]- عادل محمود الرشيد، المرجع السابق، ص 110.

-**أنواع الشبكات:** تختلف أنواع الشبكات من حيث مدة تشكلها وتنظيمها ونطاقها الجغرافي والقضايا التي تشكلت من أجلها[1].

أنواع الشبكات من حيث مدة حياتها:

-**دائمة**: وتتكون من منظمات رسمية ولديها عاملين دائمين ومجلسا للإدارة. وتتخذ القرارات بأسلوب منظم ومقنن. يدفع أعضاؤها رسماً سنوياً للاشتراك مثل الاتحادات والنقابات والغرف التجارية وغيرها.

-**مؤقتة**: تتشكل لتحقيق غرض أو هدف مؤقت، وعندما يتحقق هذا الهدف تتفكك وقد تستمر الشبكة في الوجود إذا ما قرر أعضائها تبنى هدف جديد.

– أنواع الشبكات من حيث التنظيم /الشكل القانونى:

- **رسمية:** تتم العضوية فيها بشكل رسمي، وتدفع المنظمات الأعضاء رسوم اشتراك سنوية، ويعترف بهم كأعضاء في الشبكة من خلال طبع أسمائهم على المطبوعات التي تنشرها الشبكة وعلى خطاباتها الرسمية.
- **غير رسمية**: لا توجد فيها عضوية رسمية والأعضاء يتغيرون معظم الوقت وبالتالي قد تتعرض القضايا التي تتبناها الشبكة والأساليب التي تتبعها للتغير من حين لآخر.

أنواع الشبكات من حيث نطاقها الجغرافي:

- **نطاق محدود**: قد تتشكل الشبكة من أعضاء يمثلون منطقة جغرافية محددة مدينة، محافظة أو اقليم محلى).
- **نطاق غير محدود** : قد يتسع نطاق عضوية الشبكة ليشمل كل المنظمات المعنية بالقضية محور اهتمام الشبكة على المستوى القومي أو الإقليمي أو العالمي.

[1]– رجب عبد الكريم علي، المرجع السابق، ص 15.

أنواع الشبكات من حيث الغرض أو القضية:

- **الشبكات متعددة القضايا:** وهي التي تتبنى عدد من الأهداف أو القضايا، إلا أنها – لأغراض تنظيمية – قد تختار العمل في قضية واحدة من هذه القضايا حتى تحقق أهدافها ثم تنتقل إلى قضية أخرى وهكذا.
- **الشبكات التي تتناول قضية واحدة:** أحيانا تنشأ تحالفات بين منظمات متنافسة أو متعارضة الأهداف، إلا انها قد تتفق معاً على العمل سوياً في قضية أو لتحقيق هدف محدد.

إن التشبيك ذو أهمية كبيرة في العمل الجمعوي وأهميته تنبع من عدة اعتبارات أهمها أن الجمعيات الأهلية بحاجة إلى تضافر وتجميع قواها إذا ما أرادت القيام بالدور المرسوم لها وأن تنتج التأثير الذي تريده، وكما هو معروف فإن البنى المتحدة أقوى وأقدر على تحقيق الأهداف وضمان الاستمرارية.

وبالنظر إلى أهمية موقع المجتمع المدني في ثلاثية الحوكمة فإن تمكينه من أداء الأدوار المنوطة به يستدعي بناء قدراته كما يجب ويلعب التشبيك دورا مهما في بناء هذه القدرات بما يتيحه من فرص الاحتكاك والتلاقح وتبادل التجارب وغيرها من الفضائل التي يوفرها التشبيك.

الحكم المحلي كآلية لتحقيق التنمية المحلية

حظي نظام الحكم المحلي باهتمام كبير في العقود الأخيرة لاسيما من طرف الجماعة البحثية بعد ثبات نجاعته في الكثير من الدول التي اعتمدت عليه مبكرا في التنظيم الإداري والسياسي لأقاليمها كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ما جعل الكثير من الدول النامية تتبناه تحت ضغط الأعباء الكبيرة التي أصبحت على عاتق السلطات المركزية وعجزها عن الاستجابة لمتطلبات مواطنيها من سلع وخدمات من جهة، ومن جهة ثانية رغبتها في توسيع

المشـــاركة الفاعلـــة للمـــواطنين في إدارة شـــؤونهم، والســـعي لتحقيـــق التعددية السياسية وترسيخ الديمقراطية المحلية.

إن دراسة دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية يوازي من حيث أهميته دراسة دور الأجهزة المركزية، فالبلدية تعتبر في أغلب النظم الإدارية في العالم الوحدة الأساسية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتتوقف فعالية جهاز الدولة على فعالية هذه الوحدة ومدى تمكنها من ترجمة الخطط والبرامج التنموية إلى إنجازات.

في الجزائر ترصد الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال مبالغ مالية ضخمة توجهها إلى الجماعات المحلية في شكل برامج تنموية تمس مختلف القطاعات، إلا أن مردود استثمار هذه الأموال عادة ما يكون هزيلا في الواقع، وهذا ما يطرح تساؤلات حول مدى كفاءة هذه الهيئات وقدرتها على تحويل المشاريع التنموية إلى إنجازات، وإمكانية الاستغناء عنها لصالح إحدى نماذج الحكم المحلي التي أثبتت نجاعتها في عدد من دول العالم.

في ظل التراجع المستمر لدور الدولة في مختلف المجالات، تزايد الاهتمام بموضوع الحكم المحلي بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما أدى إلى إتاحة فرصة أكبر للمواطنين والفواعل اللادولتية الأخرى للمشاركة في عملية الحكم، ويندرج هذا الاهتمام في مسعى بعض برامج الأمم المتحدة لتكريس اللامركزية في التسيير لمواجهة التحديات التي أفرزتها السياسات الاقتصادية الشمولية، التي أربكت الدولة وقلصت من مساحة تأثيرها في الشأن العمومي.

وقد تجلى هذا الاهتمام أيضا في تقارير البنك الدولي حول التنمية في العالم، حيث دعا إلى اعتماد اللامركزية وجعل الدولة أكثر قربا من الناس.

ماذا نقصد بالحكم المحلي ؟

تتعدد تعاريف الحكم المحلي وتختلف باختلاف آراء وتوجهات المفكرين، فهناك من عرفه على أنه المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية[1]. أما قاموس ويبستر فيعرفه بأنه حكومة لمنطقة محلية معينة، أو مؤلفة ومقسمة كجزء من الوحدة السياسية الرئيسية كالأمة أو الدولة، أو هي هيئة من الأشخاص منصبة أو مؤلفة دستوريا "شرعيا" كحكومة.

أما الأمم المتحدة فقد عزت مصطلح الحكم المحلي إلى الوضع السياسي لإحدى الدول أو الولايات، فاعتبرت الحكومة المحلية بأنها "في حالة النظام الفدرالي: الولاية التي يتم إيجادها بموجب القوانين والمتمتعة بقدر كبير من السيطرة على الأمور المحلية، بما في ذلك سلطة فرض الضرائب واستخدام الأفراد لأغراض محددة"[2]. أما الموسوعة الحرة ويكيبيديا فعرفت الحكم المحلي كالآتي: "هو الحكومة المحلية التي تشير إلى السلطات الإدارية على المناطق التي هي أصغر من الدولة، ويستخدم مصطلح حكومة محلية على النقيض من مكاتب الدولة على المستوى القومي، والتي يشار إليها باسم الحكومة الفيدرالية أو الحكومة المركزية أو الحكومة الوطنية "[3].

---

[1]- محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص 12.

[2]- صبري محمود خليل، " الحكم المحلي: فلسفته ومعوقات واليات تطويره" موقع سودانيل متوفر على الرابط https://bit.ly/2STkJJn7 ، تاريخ التصفح، 18 جانفي 2020.

[3]- الموسوعة الحرة على الانترنت http://en.wikipedia.org/wiki/Local_government

وللحكم المحلى ثلاثة أركان أساسية هي:

- الإقرار بوجود مصالح محلية تتميز عن المصالح الوطنية العامة.
- أن يتولى إدارة هذه المرافق والمصالح المحلية هيئات محلية مستقلة.
- أن يكون استقلال هذه الهيئات المحلية عن السلطة المركزية غير كامل، وإنما يتعين أن تخضع في مباشرة اختصاصاتها لرقابة السلطة المركزية في حدود معينة.

العوامل المؤثرة على الحكم المحلي

هناك عوامل كثيرة تؤثر على الحكم المحلي، ويختلف هذا التأثير باختلاف التجارب والظروف المحيطة بها ومن هذه العوامل:

- **العوامل الجغرافية:** كأن تكون البلاد مكونة من جزر متباعدة مثل جمهورية جزر القمر الفدرالية، وهذا التباعد بين الأقاليم يؤدي إلى ضعف التواصل بينها وبين الحكومة المركزية، خاصة في ظل غياب نظم اتصالات حديثة مما يضعف إحداها، فكلما كانت الأقاليم متباعدة أو واسعة جدا كلما كانت هناك حاجة أكثر لحكم محلي قوي وفعال، وذلك لتفادي انفصال تلك الأقاليم[1].
- **العوامل التاريخية:** كأن تكون الأقاليم أو الولايات قد عرفت تجارب سابقة من الاستقلال أو الحكم الذاتي، مما يصعب عليها التنازل عن هذا المكسب لصالح نظام أقل استقلالية، فالولايات الأمريكية التي شكلت نواة الاتحاد كانت ولايات مستقلة تحكم نفسها بنفسها وبالتالي فالظروف التاريخية هنا كان لها الدور الحاسم في اعتماد نظام الحكم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

---

[1]- محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005 ، ص 11-12.

[2]- محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 23.

- **العوامل الاجتماعية والثقافية**: بسبب الزيادة السكانية والهجرة من الأرياف إلى المدن مما يشكل ضغطا على الخدمات الصحية والتعليم والنقل التي تتولاها الحكومة المركزية، ويساهم في انتشار الآفات الاجتماعية والجريمة المنظمة، كما يؤدي تراجع النشاط الفلاحي المنتج للغذاء والثروة الحيوانية بفعل هجرة الفلاحين والتخلي عن نشاطهم.
- **العوامل السياسية**: كأن يكون النظام السياسي غير ديمقراطي، أو غير مستقر، لأن الحكم المحلي هو نموذج مصغر للحكم في الدولة، يؤثر فيها ويتأثر بها سلبا وإيجابا، فكلما كان النظام ديمقراطيا ومستقرا كلما أدى ذلك إلى تماسك الحكم المحلي.
- **العوامل الاقتصادية**: تشكل المنظومة الاقتصادية للحكومات المحلية جزءا من القدرات الاقتصادية العامة للدولة، وإن تباينت من إقليم لآخر بحسب المقدرات الاقتصادية التي تحدد طبيعة الأقاليم، إن كانت زراعية مثلا، أو صناعية، أو سياحية ...الخ، باعتبار الاقتصاد هو المحرك الأساسي لمهام الحكومات المحلية بما يتيحه من دعم للميزانية المحلية، مما يسهل عليها القيام بأعباء الإدارة والتسيير والتطوير والتنمية المستدامة لإقليمها.

الفرق بين الحكم المحلي والإدارة المحلية

من عادة المهتمين بقضايا الإدارة المحلية والحكم المحلي أن يخلطوا بين المفهومين، فهناك من يرى بأنهما وجهان لعملة واحدة وهناك من يرى بأنهما مختلفان، وعلى العموم يمكن تلخيص هذه المواقف في ثلاث اتجاهات:

- **الاتجاه الأول**: يرى بأن هناك فرق بين المفهومين انطلاقا من الصياغة اللفظية لكليهما، فالإدارة تعني الاضطلاع بالجوانب التنفيذية في حين يضطلع الحكم المحلي بالجوانب السياسية. ويرى أيضا بأن الإدارة المحلية هي أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية في حين يعتبر الحكم المحلي من أساليب اللامركزية السياسية[1]. هذا الرأي يخلط بين الحكم المحلي الذي تمتاز به الدول البسيطة وبين الحكم في الولايات أو الإمارات المتحدة التي تشكل دولا فيدرالية مركبة بموجب الدستور[2].

وفي السياق ذاته يعتقد أصحاب هذا الرأي أن الإدارة المحلية خطوة في سبيل الحكم المحلي، وذلك استنادا إلى المدى والدرجة من السلطات والاختصاصات والاستقلالية التي تحظى بها، ووفقا لأصحاب هذا الرأي، فإن الإدارة المحلية تتمتع بدرجة من السلطات والاختصاصات والاستقلالية أقل مما يتمتع به الحكم المحلي.

- **الاتجاه الثاني**: يرى بأن المفهومين مترادفين، أي لهما مدلول واحد يشير إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة بدليل أن كل النظم المحلية للحكم في

---

[1]- سمير محمد عبد الوهاب، الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة (ورقة عمل قدمت إلى ملتقى الحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة المنعقد بالاسكندرية، مصر، أوت 2008)، ص 10.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة المنعقدة بكل من الشارقة 2008، الرباط 2008، الاسكندرية 2008، القاهرة 2007، ص 271.

العالم لا تتوفر على إطار تشريعي أو مؤسسات تشريعية هي في الحقيقة واحدة من مكونات أي حكم.

- **الاتجاه الثالث**: يطرح مفاهيما بديلة لكلا الاتجاهين السابقين لتجاوز المشكلة ومنها اللامركزية decentralization وحكم المجتمع community government والنظام المحلي، وقد تناولت هذه المفاهيم بعض تقارير البنك الدولي، وركز جون ستيوارت في إطار نقده للحكم المحلي في بريطانيا على الدور الجديد للوحدات المحلية التي تسعى لإرضاء الزبائن وبالتالي التقيد بتفضيلات المجتمع[1].

ونحن هنا نتبنى الاتجاه الأول الذي يرى بوجود فروق بين المفهومين على اعتبار أن التجارب والتطبيقات الموجودة تبين تلك الفروق ومن خلال التعاريف المقدمة أيضا يمكن أن نستنتج بأن الإدارة المحلية تشير إلى توزيع جزء من الوظيفة الإدارية على المجالس المحلية لتقوم به، في حين يتيح الحكم المحلي سلطات واسعة في المجال التشريعي والتنفيذي والقضائي لتلك الهيئات المحلية.

بعض النماذج العالمية للحكم المحلي

اشتهرت عدة تجارب للحكم المحلي على المستوى العالمي ويعتبر النموذجان الإنجليزي والفرنسي سباقان إلى الظهور والنضج، ولذلك يعتبران بمثابة الأساس للنظم المحلية التي جاءت بعدهما.

[1]- المرجع السابق، ص 11.

النموذج الإنجليزي للحكم المحلي

عند مراجعة أدبيات نشوء المجتمعات السياسية نجد أن الأنظمة المحلية ظهرت قبل ظهور الدولة، ولذلك يؤرَّخ للحكم المحلي من بداية مجتمعات اللادولة إلى المجتمعات الشبيهة لها والتي كانت تمارس السلطة محليا وبطريقة تشبه كثيرا ما نسميه الحكم المحلي حاليا. ففي إنجلترا نشأت الوحدات المحلية بطريقة طبيعية وكانت تمارس السلطة على مستواها بصفة مستقلة عن السلطة المركزية، وتمتد جذور الحكم المحلي في هذا البلد إلى القرن الخامس عشر ميلادي حين دخل الساكسون إلى الجزر البريطانية وأنشأوا السلطات المحلية من مقاطعات وأبرشيات قبل تشكل الدولة المركزية، وفي عصر الثورة الصناعية وما جلبه من مشكلات ثقافية وبيئية وصحية بسبب نزوح السكان إلى المدن، ترسخت فكرة الحكم المحلي لتقريب الإدارة من اهتمامات الناس وكانت تلك التجربة منطلقا رائدا لأغلب النظم المحلية الناجحة في العالم[1].

يتميز هذا النموذج بتحديد اختصاصات الهيئات المحلية على سبيل الحصر ضمن قائمة يتم إيرادها ضمن قوانين الإدارة المحلية وبالمقابل تعتبر المصالح غير المذكورة ضمن هذه القوائم من صميم اختصاصات الهيئات الوطنية وبذلك لا يجوز للسلطات المحلية أن تنظر في أي مسألة لم يتم ذكرها في القوائم المحلية[2]. وقد ظل الحكم المحلي في هذا النموذج لفترة طويلة بعيدا عن تدخل السلطة المركزية وعن رقابتها في بداية الأمر، قبل أن تبدأ الرقابة عليه تدريجيا بسبب الهبات والمساعدات التي تقدمها الحكومة المركزية إلى

---

[1]- صلاح صادق، موسوعة الحكم المحلي، نظم الحكم المقارن (القاهرة: دار الجيل للطباعة، 1977)، ص 221.

[2]- هاني الطهراوي، قانون الإدارة المحلية – الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا، عمان، دار الثقافة، 2004، ص 144.

السلطات المحلية، ومع مرور الوقت تمكنت السلطات المركزية من الالتفاف على هوامش الحرية التي منحها الحكم المحلي لنفسه إلى غاية صدور قانون الحكومة المحلية سنة 1984[1].

وقد شهد الحكم المحلي في بريطانيا ازدهارا مرة أخرى بعد الإصلاحات الإدارية التي أقدمت عليها مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء السابقة في بداية تسعينيات القرن الماضي، خاصة بعد تدعيم قدرات الهيئات المحلية على جمع الضرائب، وحصر عدد السكان في كل مقاطعة بمتوسط لا يفوق 120 ألف نسمة إضافة إلى التوجه مباشرة نحو القطاعات التي توفر الرفاهية للسكان على غرار الصحة والتعليم وغيرها[2].

النموذج الفرنسي للحكم المحلي

يمتد نظام الإدارة المحلية بفرنسا إلى ما قبل الثورة الفرنسية التي كانت بداياتها سنة 1789حيث كانت هناك برلمانات إقليمية تقوم بسن التشريعات المحلية وجباية الضرائب وفض النزاعات، وبعد الثورة قسمت الجمهورية الأولى البلاد إلى 83 إقليما تديرها مجالس محلية وفي سنة 1884 أعطي لهذه المجالس الاختصاص العام في المسائل ذات الطابع المحلي وهو ما يميز النظام الفرنسي. وتوالت التشريعات إلى آخر تعديل في سنة 1982 الذي منح للأقاليم الشخصية الاعتبارية إلى جانب المحافظات والبلديات[3].

---

[1]- عبد الله طلبة، " الإدارة المحلية" موقع الموسوعة العربية، متوفر على الرابط http://www.arab-ency.com/

[2] - Roderick rhodes, "la grande-Bretagne pays du gouvernement local" Pouvoirs n°37, avril 1986 - p.59-70

[3]- بوحنية قوي "الادارة المحلية من منظور مقارن – دراسة في بعض التطبيقات في فرنسا بريطانيا، موقع الدكتور بوحنية قوي https://bit.ly/2GGUOya تاريخ التصفح: 23 جانفي2019.

ويعتبر النموذج الفرنسي واحدا من أقدم نماذج الحكم المحلي في العالم، لكنه لم يثر هذه التجربة كثيرا بسبب تطوره في اتجاه معاكس للنموذج الإنجليزي، لأن الدولة الفرنسية تشكلت بصفة موحدة بعد زوال الإقطاع، ولم يكن للهيئات المحلية أي وجود قبل أن تتجه السلطات المركزية إلى التنازل تدريجيا عن كثير من صلاحياتها لها، مع فرض مزيد من الرقابة عليها، وتوالت الإصلاحات بتقسيم البلاد إلى عدة مقاطعات واعتماد مقاربة الحكم الجهوي.

وقد عاد الحديث مؤخرا في فرنسا عن تقسيم إداري جديد يهدف إلى تقليص عدد الجهات من 22 إلى 14 مع تعزيز صلاحياتها، وذلك بهدف التقليل من الأموال المرصودة لهذه المناطق التي سيعاد دمج بعضها[*].

ما يميز نظام الإدارة المحلية بفرنسا أن اختصاصاتها تخضع لقاعدة عامة وهي كل الاختصاصات ذات الطابع المحلي، والباقي هو من اختصاصات الإدارة المركزية ومن أهم هذه الاختصاصات نذكر ما يلي[1]:

- **اختصاصات مجلس الأقاليم**: يغلب عليها الطابع الاقتصادي، فهي تقدم التوصيات الخاصة بالمساعدات المركزية للاستثمارات المحلية، وتشارك في تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الأقاليم، كما يمكنها أن تشارك في إنشاء مؤسسات عامة مشتركة بين عدد من الأقاليم.

---

[*]- قاد هذا المشروع الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند الذي أكد أن المناطق ستصبح "المجموعة الوحيدة القادرة على دعم الشركات وإنتاج سياسات التكوين والتوظيف، للتدخل في مجال وسائل النقل، من القطارات الإقليمية إلى الباصات مرورا بالطرق والمطارات والموانئ. وستتولى إدارة المدارس والمعاهد. كما سيقع على عاتقها التخطيط المدني والبنى التحتية الكبرى".

[1]- -بوحنية قوي، الموقع السابق.

- **اختصاصات مجالس المحافظات**: تتولى تنظيم سير العمل في المحافظة وعمل الهيئات المحلية الواقعة في نطاقها، كما أنها تنشئ هيئات عامة مشتركة لتقديم المساعدة الفنية والتقنية للبلديات، وتصادق على الميزانية التخطيطية للمحافظة وتعمل على تنفيذها.

- **المجلس البلدي**: هو المختص بصفة عامة في كل الشؤون المحلية عن طريق لوائحه الداخلية، كما يصوت وينفذ ميزانية البلدية، بالإضافة إلى مهام كثيرة تتعلق بتسيير شؤون المواطنين اليومية.

النموذج الأمريكي للحكم المحلي

لقد عانى الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية من سطوة الحكومة المركزية التابعة للمحتل البريطاني، وبعد الاستقلال اجتهدوا تحت تأثير تلك المعاناة في التقليص من السلطات الممنوحة للحكومة المركزية ولذلك تم إقرار نظام فدرالي يوازن بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية في دستور 1787م الذي أعطى للولايات صلاحيات واسعة منها سن القوانين وفرض الضرائب[**] إلى درجة محاولة الانفصال عن السلطة المركزية وهو الإجراء الذي أقدمت عليه 14 ولاية ما أدى إلى نشوب حرب أهلية استمرت أربعة سنوات[1].

[**] كانت الضرائب تثير مشاكل متعددة بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية فقد كانت الأولى تتسامح مع دافعي الضرائب في بعض الأحيان ما دفع الثانية إلى تجريدها من هذا الامتياز في البند الأول من الفقرة العاشرة من الدستور. للمزيد أنظر: وودي هولتون، الأمريكيون الجوامح وأصول الدستور الأمريكي، ترجمة أبو يعرب المرزوقي، الإمارات، هيئة أبو ضبي للثقافة والتراث، 2010، ص 22-23.

[1]- جمال سلامة علي، الإدارة والحكم المحلي في النظام الفدرالي الأمريكي، مجلة البحوث الإدارية، القاهرة، مج 28، 2010، ص 12.

ومن مظاهر استقلال الولايات على السلطة المركزية في هذا النموذج مايلي[1]:

- لكل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية دستور خاص بها إلى جانب الدستور الفيدرالي وبالتالي يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية إثنان وخمسون دستورا للولايات والاتحاد.
- يوجد في كل ولاية مجموعة من الأجهزة والمنظمات المحلية التي تناظر أجهزة السلطة الفيدرالية على مستوى الاتحاد.
- يقوم مواطنو الولاية - عن طريق الانتخابات العامة - باختيار حاكم الولاية، ليكون هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية في الولاية.
- تختص كل ولاية بجهازها القضائي المحلي، وبالتالي هناك نوعين من القضاء والمحاكم في الولايات المتحدة : محاكم الولايات، ومحاكم فيدرالية.
- لكل ولاية أمريكية سلطة تشريعية خاصة بها.

إن المقارنة البسيطة بين الأنماط الثلاثة: الإنجليزي والفرنسي والأمريكي في مجال الحكم المحلي لا تعطينا فروقا كبيرة بينها؛ فالخلاف يتجلى فقط في التسمية، غير أن النموذج الإنجليزي يتميز بالتعقيد مقارنة بالنموذج الفرنسي حيث تتعدد مستويات الحكم المحلي الإنجليزي من حيث الوحدات المكونة له، فنجد المحافظات، المدن ذات الخصوصية، المراكز الحضرية، المراكز الريفية، المدن المتوسطة والمدن الصغيرة، أما فرنسا فلها وحدات بسيطة وثابتة وهي المحافظات والبلديات، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر الحكم المحلي أكثر استقلالية ويختص بممارسة وظائف سياسية وقضائية وإدارية دون تدخل الحكومة.

[1]- أحمد رشيد، نظم الحكم والإدارة المحلية، القاهرة، دار المعارف، 1977، ص 151.

المقومات السياسية للحكم المحلي في الجزائر

يعتبر استقلال الجزائر عن فرنسا بعد أكثر من قرن من الاحتلال مكسبا كبيرا جدا للشعب الجزائري الذي قدم تضحيات جسيمة في سبيل ذلك، لذلك انطلق مسار بناء الدولة المستقلة في الجزائر من المبادئ التي قامت عليها الثورة ومنها الوحدة الترابية للدولة الجزائرية، على اعتبار أن نسيج المجتمع يتكون من كل مكونات الطيف الإثني؛ عرقيا ودينيا ومذهبيا ولغويا وجهويا ومناطقيا وحسب اللون، ولذلك كان هاجس توحيد كل هذه الاختلافات ضمن بوتقة الدولة الوطنية يستحوذ على كامل اهتمامات صانع القرار في بداية الاستقلال.

هذا الهاجس لم يكن وليد لحظة الاستقلال بل يعود إلى سنوات الثورة أين برزت خلافات عميقة بين قادة الثورة المنتمين إلى مناطق مختلفة وتجلى ذلك في مؤتمر الصومام[***] وما بعده غير أن الثوار أجّلوا تلك الخلافات إلى ما بعد الاستقلال حيث وصلت حدتها إلى درجة التصفيات الجسدية والتراشق بالأسلحة فيما سُمي بحرب الولايات مباشرة في فجر الاستقلال.

[***] عمل مفجرو الثورة الجزائرية على تقسيم البلاد إلى خمس مناطق إدارية مباشرة بعد اندلاع العمل المسلح ضد فرنسا من أجل تنظيم مختلف الهياكل السياسية والعسكرية على رأس كل منطقة قائد ترسيخا للقيادة الجماعية، واستمر هذا التقسيم إلى غاية مؤتمر الصومام سنة 1956 أين أعيد النظر فيه بتسمية المناطق ولايات وإضافة ولاية سادسة هي الصحراء، وفي كل ولاية مجلس يساعد قائدها. وهذه الولايات هي: الأولى: الأوراس، الثانية: الشمال القسنطيني، الثالثة: القبائل، الرابعة: وسط الجزائر، الخامسة: غرب الجزائر، السادسة: الصحراء. ما يلاحظ في تسميات هذه الولايات أنها تجنبت استخدام المعطيات الإثنية المتوفرة في هذه المناطق وركزت فقط على الجانب الجغرافي ماعدا منطقة القبائل التي تقع بمحاذاة منطقة وسط الجزائر وتربط الشرق بالوسط.

هذه الوضعية جعلت النظام السياسي يبتعد قدر الإمكان في تنظيمه للدولة عن كل مشروع من شأنه أن يثير النعرات المناطقية والجهوية، ولذلك صاغ سياسات عامة وطنية بالرغم من اختلاف ظروف كل منطقة، مستبعدا بذلك كل فائدة قد تنجر عن استقلالية المناطق أو إرساء أي نوع من الحكم المحلي.

على صعيد نوعية الحكم وبسبب استشراء الفساد في هياكل الدولة الجزائرية، يمكن للحكم المحلي أن يقلل من هذه الظاهرة، ففي حالة اعتماد حكومات محلية بسلطات واسعة وبرلمانات محلية يمكنها تفعيل الرقابة بالتعاون مع أجهزة قضائية مستقلة في نطاق إقليمها. ومن شأن الشخصية المعنوية والقانونية التي يمنحها إياها الدستور أن توفر لها الحرية التامة في اتخاذ القرار والتعبير عن المصالح المحلية المتميزة عن مصالح الدولة، واكتساب أهلية التقاضي والتعاقد بعيدا عن الوصاية[1].

كما يعزز الحكم المحلي الديمقراطية والمشاركة من خلال الاختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخابات، بما يكرس مبدأ حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحليين على تسيير شؤونهم، واتخاذ القرارات في جو ديمقراطي، مما يكسبهم خبرة سياسية في إدارة الشأن العام[2]، لاسيما في بعض المناطق المهمشة مثل الصحراء والسهوب. وهذا سيؤدي إلى الحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي، وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

---

[1]- رمضان بطيخ، مفهوم الإدارة المحلية ودورها في التنمية الشاملة، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 217- 218.

[2]- الطعامنة، المرجع السابق، ص 15-16.

ولهذا كثيرا ما يقال بأن الحكم المحلي هو المدرسة النموذجية للديمقراطية، وأن الديمقراطية المحلية تعتبر جزء لا يتجزأ من الحكم الديمقراطي للدولة ككل، رغم كون الديمقراطية المحلية ذات طابع إداري وليس سياسي، فكلما كانت متينة كلما ساهمت في دمقرطة نظام الحكم ككل[1].

المقومات الاقتصادية للحكم المحلي في الجزائر

تتنوع جغرافية الجزائر بين هضاب وصحاري وسواحل وسهوب وجبال، كما يتنوع المناخ على امتداد مساحتها المقدرة بأكثر من مليوني متر مربع، ومن شأن هذا التنوع أن يكون منطلقا لإرساء تقسيمات مناطقية بحسب الميزة التنافسية لكل منطقة، لاسيما من حيث التخصص في الصناعة أو الفلاحة أو الصيد البحري أو غيرها، كما تزخر من جانب آخر بعديد الثروات الباطنية كالبترول والغاز والثروات المعدنية كالحديد والفوسفات وحتى المعادن النفيسة، وهي ثروات تشجع على إرساء أسس اقتصادية لحكم محلي يأخذ بعين الاعتبار تخصص كل منطقة في إنتاج سلع معينة، كما ييسر سبل التبادل بين المناطق أو حتى التعاقد فيما بينها، ويثري تجربة حصر والتحكم في الوعاء الضريبي وتوجيه موارده إلى الوجهة الصحيحة.

بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي وتجميع رؤوس الأموال وتوجيهها وفق سياسات معينة لخلق موارد جديدة للميزانية بعيدا عن الثروة البترولية. ومن شأن الحكم المحلي أن يعيد توزيع مناصب الشغل بطريقة عادلة، ويخفض من معدلات البطالة ويرفع من مستوى الدخل الفردي.

[1]- بطيخ، المرجع السابق، ص 237.

إن الحكم المحلي سيحرر سكان المناطق الداخلية والنائية من ارتباطهم الدائم بعاصمة البلاد وتمركز مختلف الهيئات فيها، كما يتيح المجال لبروز عاصمة اقتصادية وأخرى سياسية وثالثة سياحية، وغيرها من المجالات يستحيل حصرها في منطقة واحدة أو مدينة واحدة.

وعلى صعيد الإصلاح الإداري يعتبر الحكم المحلي مختبرا فعالا لتجربة الإصلاح، بما يوفره من شروط دقيقة لمعرفة مدى نجاعة الخطط الإصلاحية، فإذا أعطت نتائج جيدة في مقاطعة ما يمكن تعميمها على المقاطعات الأخرى وبهذا يكون صانع القرار قد اقتصد الوقت والمال والجهد لتنفيذ عملية الإصلاح[1].

المقومات الاجتماعية للحكم المحلي في الجزائر

رغم عدم طفوه على الساحة بشكل ملفت، هناك صراع غير معلن وغير ممأسس بين كثير من التكوينات التقليدية التي يتكون منها المجتمع الجزائري، على غرار الطوائف والقبائل والأعراش وغيرها من الانتماءات الفرعية، وهو صراع قائم على النفوذ في دواليب الدولة والاستفادة من مخصصاتها، ومن عادة هذه التكوينات أن تتمركز في مساحات جغرافية متقاربة في بلدية أو ولاية معينة، أو تمتد عبر عدة بلديات أو ولايات، وفي حالة تطبيق أحد نماذج الحكم المحلي، فإن هذا الصراع سيتحول من تلك البنى التقليدية إلى صراع بين الجهات أو الحكومات المحلية، وهو في هذه الحالة سيتعامل مع هذا المعطى الاجتماعي بطريقتين:

الأولى: إحلال الصراع التقليدي القائم على العصبية، وغريزة الانتماء لاسيما إلى المذاهب والقبائل، بصراع حديث قائم على المصالح الاقتصادية والسياسية للحكومات المحلية.

---

[1]- بطيخ، المرجع السابق، ص 242.

الثانية: تعزيز ذلك الشعور بالانتماء إلى الجهة أو الطائفة أو القبيلة في حال ما إذا اعتمد هذا المعطى في تقسيم المناطق، ما يجعل الأفراد يحسون بأن هذه الوحدات وجدت لتقوية الشعور المحلي بالانتماء لهذه التكوينات، وهذا يجعلهم يلتفون حولها ويتفانون في خدمتها، ويتفاخرون بوحدتها وتماسكها وازدهارها.

وبهذه الطريقة يجنب الحكم المحلي الدولة المركزية كثيرا من الإشكالات الناتجة عن ضعف الشعور بالانتماء ونقص الوازع الوطني لاسيما لدى فئة الشباب، بسبب عدم التجانس في التكوين المجتمعي وطغيان الصراع السلبي بين مكوناته، وفي هذا يقول شارل بريد" لا يجب اعتبار أي وحدة محلية للأغراض البلدية، ما لم يتوافر فيها ما يثبت أن أهلها يشكلون وحدة اجتماعية حقيقية، وما لم يدرك هؤلاء حقيقة الولاء نحو الوحدة المحلية والاهتمام بالمسائل العامة ورعاية مواطنيهم، فبدون هذه الروح لا يمكن لأي وحدة محلية أن تنمو اجتماعيا مهما بلغت في نجاح حياتها الاقتصادية وفي أداء الخدمات المحلية[1].

لا يبدوا النظام السياسي الجزائري مستعجلا في اعتماد أي نموذج من نماذج الحكم المحلي بالنظر إلى ذهنيته الريعية المعتمدة أساسا على عائدات البترول في تسيير الميزانية العمومية، ولكن ما قد يعجل باللجوء إلى هذا الحل هو تصاعد أصوات عدة مناطق راغبة في ترقية دوائرها وبلدياتها إلى مصاف الولايات، بناء على تعداد نسمتها، ما يؤهل العشرات منها لتحقيق هذا الطلب، من جهة أخرى تصاعدت لهجة سياسيين في المعارضة وكذا بعض الخبراء حول ما يسمونه "خيارات شعبوية وسياسوية" في التقسيمات الإدارية، وطالبوا باعتماد معايير اقتصادية واضحة في إعادة هيكلة المناطق.

---

[1]- بطيخ، المرجع السابق ، ص 246

إن اعتماد إحدى نماذج الحكم المحلي في الجزائر من شأنه أن يؤسس لحكم ديمقراطي محلي قائم على المشاركة، وأن يتيح الفرصة للفواعل اللادولتية على المستوى المحلي لبناء قدراتها، والمشاركة الفعالة في صنع القرار. ومهما كانت درجة الاستقلالية التي ستمنحها السلطات المركزية لهيئات الحكم المحلي، فإنها لن تصاب بنفس حالة الجمود التي تعاني منها البلديات والولايات في النظام الحالي، بسبب ارتباطها التام بالوصاية المركزية لاسيما في القرارات الهامة والمتعلقة باستغلال الثروات المحلية، وتحصيل الإيرادات والتصرف فيها.

إن اتساع المساحة الجغرافية للجزائر يؤهلها لتصبح دولة ذات حكم محلي مكتمل الأركان، وبالتالي فإن دمج عدة ولايات في شكل جهات أو مناطق شبه مستقلة بحسب معايير اقتصادية أو حتى مناخية، سيتيح الفرصة لإعادة بعث التنمية المحلية باستخدام ثروات وقدرات محلية.

لقد أثبتت تجربة تقسيم البلاد إلى ست مناطق عسكرية نجاعتها في التغطية الأمنية ومحاربة الإرهاب، ومن شأن نقل هذه التجربة إلى الهيئات المدنية أن يوفر متاعب كثيرة على الحكومة المركزية ويقلص من التكاليف، ويعزز الديمقراطية التشاركية فضلا عن إعطاء دفعة قوية للمجهود التنموي.

الإصلاحات كأداة لتفعيل دور الفواعل المحلية في التنمية

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي تتويج لعلاقة طوعية وتعاونية بين هيئات فاعلة في القطاعين العام الحكومي والخاص غير الحكومي يوافق فيها كلا المشاركين على العمل جنبا الى جنب لتحقيق هدف مشترك أو القيام بمهام معينة. ولا يقتصر ضمان نجاح هذه الشراكة على التشريعات والأنظمة فحسب وإنما على مدى حوكمتها، بالنظر إلى تشعبها إلى مجالات كثيرة كالجوانب الإدارية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، ما يتطلب الاستناد إلى مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والحقوق المتساوية لأصحاب المصلحة وتحديد المسؤوليات من أجل رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز القدرة التنافسية وجذب مصادر التمويل والتوسع في المشاريع لخلق فرص عمل جديدة ودعم الاستقرار الاقتصادي.

إصلاح القطاع العام كآلية لتفعيل الشراكة من أجل التنمية

إن الإصلاح يعني التغيير إلى الأحسن وليس مجرد التغيير، حيث أن المصطلح يفقد كثيرا من محتواه وقيمته عندما يُشار إلى التغيير على أنه إصلاح، ويؤكد برسر بيريرا أن الإصلاح شامل للمجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية، أما إصلاح القطاع العام فهو مجموعة من التغييرات المقصودة لهياكل وعمليات المنظمات المختلفة، بهدف التشغيل بصورة أفضل وتحقيق عدة غايات، ومن ذلك: تحقيق ترشيد النفقات، تحسين جودة الخدمات العامة، وزيادة الكفاءة، وضمان أن السياسات العامة سيتم تنفيذها بفاعلية[1].

تتكون فلسفة الإصلاح في القطاع العام من تغييرات معتمدة لهياكله وعملياته بهدف إدارتها على نحو أفضل، وبحسب هذا السياق فإنها تشتمل على آليات لتحسين التنسيق ووضع السياسات وبناء هياكل مؤسسية قوية وتطبيق

1- ليلى مصطفى البرادعي،" الاتجاهات المعاصرة في دراسة الإصلاح الإداري دراسة مسحية"، مجلة النهضة، 20، يوليو 2004، ص.52.

اللامركزية ونقل السلطات والصلاحيات وإدارة الموارد البشرية لمستويات أخرى، بالإضافة إلى أنظمة الاتصالات والمعلومات، وبطبيعة الحال تتأثر طريقة عمل الإدارة العامة ببعض الأفكار والإيديولوجيات مثل الإدارة العامة الجديدة وتتشكل وفقا لآراء وأولويات السياسيين والحكومات[1].

لقد اهتم العديد من الباحثين بشرح أسباب إصلاح القطاع العام، وأوجزوها كما يلي[2]:

- **أسباب سياسية**: كالتغير في دور الدولة، الذي جعل الحكومة مجرد فاعل ضمن فاعلين آخرين يسعون لخدمة المواطنين، وبالتالي أصبحت تواجه قدرا أكبر من المنافسة، بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين توقعات المواطنين وقدرة الحكومات على تلبية هذه التوقعات، وهذا ما أوجد مزيدا من الضغوط في اتجاه تغيير ميكانيزمات العمل، كما حاولت الحكومات إعادة بناء الثقة في آلياتها وتحقيق درجة أكبر من الاستجابة لاحتياجات المجتمع.

- **أسباب اقتصادية**: وتتضمن المزيد من الضغوط المالية والاقتصادية، إثر التوسع الشديد في المهام الحكومية منذ الستينيات، وبالتالي تضاعف الإنفاق الحكومي وعدم القدرة في كثير من الأحيان على مواجهة النمو المتزايد له والمرتبط بدولة الرفاهية في بعض الأنظمة، وبتضخم الأجهزة الحكومية في أنظمة أخرى، حيث أصبح أمام الكثير من الدول ثلاثة بدائل، إما خفض نفقاتها بالتخلص من بعض المهام الحكومية، أو زيادة الضرائب، أو تقديم الخدمات الحكومية بتكلفة أقل عن طريق التركيز على زيادة انتاجية وتحسين كفاءة الجهاز الإداري.

- **أسباب دولية**: نتيجة لضغوط العولمة ومؤسساتها المختلفة والمطالبة بإعادة هيكلة الحكومات وأجهزتها الإدارية من أجل مواكبة العولمة وزيادة تفعيل دور

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل المستخدمين لقياس أداء الإدارة العامة، ط.1. مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009 ص.3.

2- ليلى مصطفى البرادعي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 59-60.

كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتحت هذه الضغوط قامت كل من الدول المتقدمة والنامية بإصلاحات إدارية موسعة.

- **أسباب فنية:** وتشمل التطور التكنولوجي وما طرحه من وسائل جديد لتوفير الخدمات والحصول على المعلومات، بالإضافة إلى تأثير المؤسسات العلمية والبحثية التي طرحت فكرا جديدا حول ما يجب وما لا يجب على الحكومة أن تضطلع به وكيف، فضلا عن زيادة انتشار الإيديولوجيات التي تدعو إلى الحكم الراشد والى تقليص حجم الجهاز الإداري.

إن فلسفة الإصلاح تستلزم أن يكون شاملا للأجهزة والمؤسسات وأن يكون على كل المستويات ومنها إصلاح نظام الخدمة المدنية وتحديد الوظائف التي ينتظر من الجهاز الإداري القيام بها وتلك التي يتركها للنشاط الخاص جزئيا أو كليا، أو يكلف القطاع الخاص بالقيام بها تحت رقابته أو بناء على التعاقد معه. ذلك أن تعزيز كفاءات وسلطة الإدارة العامة أمر ضروري في إطار الحاجة الملحة لمواجهة الدور المتغير والمتعاظم للإدارة العامة في مجال التوجيه والتخطيط الاستراتيجي والتأثير في مجالات الرقابة والضبط وإدارة النشاطات على ضوء اعتبارات رعاية المصلحة العامة وحمايتها [1].

وفي هذا الصدد يجب أن تنصب مجهودات الحكومة على تعديل وإصلاح الجهاز الحكومي والاتجاه نحو تقليص حجمه وإعادة هيكلته من خلال[3]:

- تحويل أجهزة الإدارة الاقتصادية المتخصصة إلى كيانات اقتصادية بدون وظائف حكومية أي تحويلها إلى مؤسسات اقتصادية تقوم بتشغيل أصول مملوكة للدولة.
- وضع نظام فاعل للرقابة والإشراف والمحاسبة على مؤسسات القطاع العام.
- توسيع سلطات الحكم المحلي وتعزيز اللامركزية، والعمل على تحقيق التوازن في علاقة الحكومة المركزية مع الحكومات المحلية، بحيث تتولى هذه الأخيرة مهمة تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وتبيان حدود الاستقلال المالي وإنشاء نظم ضريبية محلية مستقلة.

- إعادة هندسة وظائف الأجهزة الحكومية العاملة في مجالات تقديم الخدمة العامة والتجارة الدولية في إطار نموذج إعادة اختراع الحكومة والإدارة العامة الحديثة.
- محاصرة الفساد من خلال وضع القواعد والضوابط اللازمة، وإعادة النظر في اللوائح المالية والإدارية وتشديد الضوابط والقيود.

إصلاح القطاع الخاص كآلية لتفعيل الشراكة من أجل التنمية

إن القطاع العام له دور كبير في تحقيق التنمية، ولكنه ليس الفاعل الوحيد. بل إن الأدبيات الحديثة للحكم توصي بأن القطاع الخاص هو الفاعل الأساسي لتحقيق التنمية على خلفية مخرجات العولمة الاقتصادية والتغير الجوهري في الطرق التي تعمل بها الصناعات والمشاريع. ما حذا بكثير من البلدان النامية إلى تشجيع ودعم المشاريع الخاصة كي تصبح أكثر شفافية وقدرة على المنافسة في السوق الدولية[1].

غير أن الخبرة التاريخية لتجارب التنمية في بعض بلدان آسيا أثبتت أنها لم تكن متمحورة حول القطاع الخاص بشكل رئيسي، بل اعتمدت على كل من الدولة والقطاع الخاص من خلال استحداث جملة من الأطر التنظيمية لإشراك الدولة في عملية التخطيط الاقتصادي في كوريا الجنوبية مثلا كهيئة التخطيط التي لعبت دورا أساسيا في تنسيق السياسات ولعبت دور الموجه للقطاع الخاص[2]. وفي هذا الصدد يرى البروفيسور مايكل بورتر أن للحكومة أدوارا إيجابية مختلفة يجب أن تؤديها في كل مرحلة من مراحل نشاط القطاع الخاص، خاصة في المراحل التمهيدية، وكلما تقدمت الدولة في هذه المراحل

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كانون الثاني/يناير 1997.ص.13.

2- المرجع نفسه، ص.197.

يقل الدور المباشر للحكومة، تدريجيا ويتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة عجلة الاقتصاد والتنمية بشكل عام، وهذه المراحل هي[1]:

- **المرحلة الأولى**: وهي مرحلة الاقتصاد المعتمدة على الموارد الطبيعية ويتمثل دور الدولة فيها في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الاقتصاد المعتمدة على الاستثمار، وفيها يتم الانتقال من الاعتماد على عوامل الإنتاج الأساسية إلى عوامل الإنتاج المتخصصة، وخلق البيئة التحتية المناسبة لها، في هذه المرحلة يتمثل دور الحكومة في تركيز أولوياتها على البنية التحتية ونوعيتها الموانئ، الطرق، المطارات، الجسور الاتصالات ووضع التشريعات اللازمة للانخراط في الاقتصاد العالمي.

- **المرحلة الثالثة**: وهي مرحلة التحول من اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار ويتطلب دورا حكوميا مباشرا في الرفع من مستوى الابتكار من خلال الاستثمارات الحكومية الخاصة في مجالات البحث والتطوير والتكوين والتعليم العالي، وتحسين أسواق رأس المال وتحسين التشريعات والأنظمة الداعمة لإنشاء المشاريع المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة، وفي هذه المرحلة نجد أن الشركات الخاصة تبني استراتيجيات عملها وفقا للتوجيهات العالمية لتوسيع أسواق عملها وتغير من سياستها في تدريب وتعليم العاملين بها لتصبح أكثر كفاءة وفعالية ليس على المستوى المحلي بل العالمي أيضا، إذ يذكر بوتر أن التنمية الاقتصادية الناجحة هي عملية تطوير متواصلة لقطاع الأعمال والبيئة الداعمة له من أجل إحلال طرق الإنتاج الحديثة[2].

1- زهير عبد الكريم كايد، المرجع السابق، ص ص.69-70.

2- المرجع نفسه، ص70.

إن عملية الاختيار بين القطاعين العام والخاص كما يرى هاني حرب يجب أن تتعدى كونها عملية سياسية أو تكنوقراطية إلى اعتبارها عملية مجتمعة ينبغي أن تخضع إلى أسس عملية براغماتية بمعنى أخر أن تجمع عمليتا الاختيار والتقييم اعتبارات الجدوى الاقتصادية إلى جانب الجدوى الاجتماعية والحضارية والسياسية، أي الاهتمام بالمنافع المادية إلى جانب ما تقدمه المؤسسات من منافع قيمة حضارية وطنية وفوقية تساعد على تعبئة الجماهير[1].

ويمكن تبيان أهم المنافع الاقتصادية التي تتحقق نتيجة مشاركة القطاع الخاص في تحمل بعض أعباء الدولة كما يلي:

-المشاركة في تحقيق التنمية من خلال المشاركة في مشروعات البني التحتية كجزء من دوره في عملية التنمية ليأخذ هذا الدور أبعادا جديدة في المديين المتوسط والطويل[2].

- توفير الموارد المالية، حيث يمكن للقطاع الخاص الإسهام في عملية التنمية من خلال رأس ماله الخاص، أوعن طريق رؤوس الأموال الأجنبية أو إيجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار ومؤسسات التمويل الدولية[3].

- المساهمة في التنمية التقنية، بما يخفف الضغط عن كاهل الدولة ويساعدها في تحقيق التنمية التقنية.

- يمكن للقطاع الخاص دعم عملية التطور الديمقراطي من خلال خلق مجال اقتصادي مستقل عن سيطرة الدولة بما يحد من قدرتها على التسلط، كما

1- بيان هاني حرب،" دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي"، ورقة بحث قدمت في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط، المغرب، 21-23 أكتوبر 2008، ص11.

2- رمضان الشراح، " نحو دور أفضل للقطاع الخاص في تفعيل توطين العمالة الخليجية: حالة الكويت"، مجلة العمل العربي، 84 جويلية، أوت، سيبتمبر 2008، ص.34.

3- زهير عبد الكريم كايد، مرجع سبق ذكره، ص.75.

يسهم في تقوية بعض تنظيمات المجتمع المدني وتأكيد استقلاليتها عن الدولة، وغالبا ما يكون تأثيره في الحياة الاقتصادية مصحوبا بسعيه للقيام بدور مؤثر في الحياة السياسية وهو ما يعني خلق ضغوط على النظم الحاكمة من أجل مأسسة المشاركة السياسية وترسيخ مبادئ الديمقراطية.

إن العلاقة بين القطاع الخاص والدولة يجب أن تصبح شفافة لتأمين جو تنافسي سليم لا تشوبه علاقات مشبوهة من أجل الحفاظ على مواقع مميزة لبعض المجموعات، فمبادئ الحكم المؤسسي والمساءلة والشفافية يجب أن تطبق بشكل صارم ليس فقط على أعمال الدولة، وأعمال القطاع الخاص، بل أيضاً على نوعية العلاقة بينهما لكي تصبح علاقة تخدم الصالح العام عبر تطوير رؤية تنموية طويلة الأمد واستراتيجية للعمل من أجل انتشال الاقتصاديات من حالة التنمية الناقصة أو المشوهة إلى حالة التنمية الشاملة المستدامة[1].

إن الدولة مسؤولة عن إيجاد البيئة المحفزة للقطاع الخاص من خلال تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي، ويحتاج القطاع الخاص لحوافز اقتصادية بالدرجة الأولى تجعله أكثر إقبالا على الاستثمار المنتج وأكثر استعدادا للمخاطرة، كما تشجعه على النمو وخلق فرص عمل جديدة وتوفير المناخ الملائم لمبادرات القطاع الخاص، فضلا عن توفير البني الأساسية اللازمة والتسهيلات الفعالة في مجالات الاستثمار والتجارة، تمهيدا لحشد جهود هذا القطاع في نطاق بيئة اقتصادية محفزة للإبداع والمنافسة، فسياسة الدولة الاقتصادية تشكل عنصرا حاسما في تهيئة البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص[2].

1- بيان هاني حرب، مرجع سبق ذكره، ص.15.

2-Joan,Corkery, Op.Cit.,p.174

نماذج عن الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص:

تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كافة المجتمعات آلية أساسية في تحقيق التنمية، تتسع أو تنحسر مساحة هذه الشراكة أو دائرة تأثيرها تبعا لطبيعة لنوع النظم والمذاهب الاقتصادية، وتختلف من مجتمع لآخر ومن حقبة تاريخية إلى أخرى.

نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي

تم صياغة هذا المفهوم على يد ألفريد مولر ألمارك ولودفينغ ايرهاد، استنادا إلى أفكار مدرسة فرايبورغ، بمعنى أن الأول قدم المفهوم النظري والثاني التطبيق العملي على اعتبار أنه كان أب ما يسمى بالمعجزة الألمانية بعد الحرب[1].

يشير هذا الأسلوب اقتصاد السوق الاجتماعي إلى النظام السياسي والاقتصادي الذي صمم على مبادئ وقواعد اقتصاد السوق مدرسة فرايبورغ، وهو من الأنظمة القليلة المدعومة بالمؤسسات التي أعطت إضافات اجتماعية، لتقييد وحصر النتائج السلبية لحرية السوق، ومع الإدارة التشريعية التي تهدف لمحاربة المركزية الاقتصادية والاستخدام السيئ للسلطة[2].

وعليه فإن هذا المفهوم يشمل الكثير من المعاني في طياته منها[3]:

- حماية المنافسة الاقتصادية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.

---

[1]– نور الدين هرمز وباسل سلامة،" التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس والمبادئ النظرية"، مجلة جامعة تشرين، للعلوم القانونية والاقتصادية، م33، 4، 2011: 131.

[2]–Broyer Sylvain. The Social Market Economy: Birth of an Economic Style , social science research center, Berlin, 1996, P.958.

[3] - Pascha, Werner. On The Relevance of German Concept of "Social Market Economy" for Korea, paper prepared for the 9th international conference of the academy of Korea studies on "100 year s of modernization in Korea: toward the next century", Seoul, June, 26 – 28, 1996, P.49.

- تطوير آليات السوق لتكون عنصرا هاما في تحقيق الضمان والتوازن الاجتماعي.
- العمل على تأمين حقوق الإنسان الحضارية المثبتة بموجب الشرائع الدولية.

عرف مولر أرماك اقتصاد السوق الاجتماعي باعتباره مفهوما إيديولوجيا يهدف لخلق وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين مختلف مجالات المجتمع، فهو فكرة استراتيجية تروج لتعاون حقيقي بين مجموعات المجتمع المختلفة المعروفة بالاختلاف والتعارض في الأهداف، كما يهدف لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية لصالح لعمال[1]. وعرفه روبرت أيدرر على أنه نظام اقتصادي اجتماعي توجد فيه العمليات الاقتصادية الأساسية الإنتاج، التبادل، التوزيع، ويعمل الجزء الأكبر ردا على القرارات الحرة للمستهلكين والمنتجين والمنافسين في السوق، حيث تخضع أهدافهم للتقييد عن طريق طلبات العدالة الاجتماعية[2].

كما يعرف اقتصاد السوق على أنه النظام الاقتصادي الذي يستند على حرية السوق، لكنه بنفس الوقت يتضمن عناصر التوازن الاجتماعي[3].

نلاحظ أن الجميع يعتبرون اقتصاد السوق الاجتماعي نظاما كاملا يستند إلى أفكار الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى تضمنه أهدافا وغايات اجتماعية تحقق العدالة بين فئات المجتمع كافة. وبالرغم من الأسس الليبرالية لاقتصاد السوق الاجتماعي، إلا أن هناك بعض الاختلافات بينهما يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

---

[1]- نورالدين هرمز وباسل سلامة، المرجع السابق، ص.131.

[2]- نفس المرجع، ص.132.

[3] - John. D. Klaus. The German Social Market Economy–Style A Model for The European Union, Chemnitz technical university Germany, 2006, P.1212.

الجدول رقم5: الاختلافات بين اقتصاد السوق الاجتماعي واقتصاد السوق الليبرالي

اقتصاد السوق الاجتماعي	اقتصاد السوق الليبرالي
التركيز المتوازن على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	أولوية الأهداف الاقتصادية
التركيز على حقوق الإنسان	التركيز على الحرية الفردية
توازن بين الإنتاجية والأهداف الاجتماعية	التركيز على الإنتاجية
التدخل المنظم للدولة في الاقتصاد	حياد دور الدولة تجاه السوق
توسيع دائرة الضمان الاجتماعي	تضييق دائرة الضمان الاجتماعي على الحقوق الأساسية

المصدر: نور الدين هرمز وباسل سلامة، المرجع السابق، ص132.

إن صلب هذا النظام يقوم على التفاعل بين كفاءة قوى السوق، والعدل في توزيع الثروات[1]، تسود فيه القيم المجتمعية التي تثني على تجمعات الأعمال والمشروعات والمسؤوليات الجماعية للمهارات والعمل كفريق والولاء للمؤسسة، واستراتيجيات الصناعة والسياسات الصناعية الفعالة التي تزيد النمو. وقد أقر القانون الأساسي الألماني أن الجمهورية الاتحادية الألمانية هي دولة اتحادية اجتماعية ديمقراطية، وذلك ضمن المادة 20 من هذا القانون، ويتضمن أيضا الحياد المشروط فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي وضمان الملكية، الأمر الذي يتطلب بالمقابل القيام بالواجبات، التي يجب أن تخدم المصلحة العامة، حيث أن أي إجراء تقوم به الدولة يجب أن يندرج تحت بند تحقيق المصلحة العامة[2].

إن النموذج الألماني يتيح لبنك دويتشي Deutsche مثلا ملكية 10٪ من أسهم 70 شركة، كما أن مديريه التنفيذيين أعضاء في 400 مجلس إدارة لشركات تجارية كبيرة، فضلا عن ملكياته خارج ألمانيا، وهذا ما يؤهل

[1]– ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص.266.

[2]– حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص.77.

البنك للتدخل بقوة لحماية الشركات الألمانية من مضاربات المال ويحررها من طغيان أسواق المال، ويساعدها في تخطيط استراتيجياتها وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ هذه الاستراتيجيات. لذلك تنظر ألمانيا إلى نفسها باعتبارها تملك اقتصاد السوق الاجتماعي وليس مجرد اقتصاد السوق، وان المشاركة في صناعة القرار مطلوبة من أجل توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الشركات علاوة على قاعدة الملاك الرأسماليين التقليديين التي تضم العمال[1].

نموذج الثقافة الصناعية

ترتبط السياسة التنموية اليابانية بروابط غير رسمية وثيقة بين ثلاث جماعات مهمة على الساحة اليابانية تسيطر على صنع السياسة الاقتصادية في البلاد متمثلة في قيادات الخدمة المدنية، وكبار رجال الأعمال، وقيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي، فيما أصبح يعرف بالمثلث الفولاذيIron Triangle [2].

ووفقا لتلك التركيبة فإن البيروقراطيين، وليس السياسيين أو رجال الأعمال، هم الذين يتولون وضع معظم السياسات والتشريعات التي جعلت من اليابان عملاقا اقتصاديا، والأكثر أهمية أن معظم قيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي حكم اليابان منذ 1955م حتى الآن عدا فترة زمنية قصيرة في 1993م ومعظم رجال الأعمال كانوا هم أنفسهم قد عملوا ضمن قطاع الخدمة المدنية. ومن ثم فإنه وعكس ماكان في الولايات المتحدة الأمريكية حيث العلاقة غالبا ما تكون عدائية ما بين رجال الأعمال والحكومة، فإن النخبة اليابانية تعتقد أن التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص هو أفضل

---

[1]- نور الدين هرمز وباسل سلامة، المرجع السابق، ص.137.

[2]- عبد الغفار رشاد، تجربة التحول الديمقراطي في اليابان ودروسها المستفادة للعالمين العربي والإسلامي، ورقة بحث قدمت إلى" مؤتمر الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي"، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر 2002، ص.36 .

طريق لتحقيق النمو الاقتصادي. وكان من نتيجة ذلك التعاون تبلور ما أصبح يعرف بنموذج "رأسمالية الدولة" أو "اليابان الشركة" "Japan, Inc." [1].

فالشركات اليابانية تتنافس فيما بينها على الأسواق منافسة لا رحمة فيها مثلما يحدث في أي مكان آخر، ولكن الرأسمالية اليابانية تختلف اختلافا عميقا عن فردية السوق الانجلوساكسونية التي أقام عليها معظم أصحاب النظريات الاجتماعية نموذجهم الرأسمالي، كما تختلف عن النموذج الذي يقدمه " توافق واشنطن" [2] كما تعتمد مؤسسات السوق اليابانية في معاملاتها مع موظفيها ومع بقية المجتمع على شبكة من الثقة وليس ثقافة العقود. وتعد علاقاتها مع مؤسسات الدولة علاقات وثيقة ومستمرة.

وفي هذا السياق يشير بول كنيدي 1988 إلى أن التصنيع السريع في اليابان قد حدث تحت رعاية سلطة حكومية مركزية قوية تقوم على مبدأ التدخل. بل إن مؤسسات الدولة كانت هي العامل الحاسم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية عند كل منعطف في التاريخ الياباني. وأن تحديث اليابان كان ضرورة، "ليس لأن المنظمين الأفراد كانوا يرغبون في ذلك بل لأن الدولة كانت تحتاج إليه، فقد شجعت الدولة على بناء شبكة من السكك الحديدية والاتصالات البريدية والخطوط الملاحية، وعملت بالتعاون مع المنظمين اليابانيين الصاعدين على تطوير الصناعة الثقيلة وصناعة الصلب والحديد، وبناء السفن، وكذلك على تحديث إنتاج المنسوجات. كما كان الدعم الحكومي يقدم لتعزيز الصادرات وتشجيع النقل البحري، وإقامة بنية صناعية حديثة" [3].

---

[1]– عبد الرحيم خليل،" صنع السياسة العامة في اليابان، بين النظريات والتطبيق"، مجلة دراسات مستقبلية،11، جانفي، 2006: 126.

[2]– أحمد بلبع، مترجما. الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، القاهرة: مكتبة الشروق، 2000، ص.238.

[3]– Kennedy Paul, The Rise and Falls of the Great Powers. London, Fontana, 1988, P.266.

وبينما تمتلك الرأسمالية الغربية جذورا ليبرالية واضحة تقدس الفردية والسوق الحرة متأثرة في ذلك بكتابات كل من جون لوك وأدم سميث، فإن الرأسمالية اليابانية المتأثرة بأفكار الفيلسوف الألماني فريدريك ليست Friedrich List قد بنيت على افتراضات ميركنتيلية حول طبيعة الإنتاج والتبادل الاقتصادي يأخذ فيها رفاه الجماعة أولوية من حقوق الأفراد. وهذا ما جعل الاقتصاد في اليابان كما يقول جيمس فالوز "جزءا من الجيوبوليتيك – أي أنه بمثابة المفتاح لقوة الأمة في مواجهة الإنكشافية في التعامل مع القوى الأخرى"[1].

ومع ذلك فإن النظام الياباني هو "نظام رأسمالي "يستند على الملكية الخاصة والشركات الخاصة الهادفة إلى تحقيق الأرباح، التي تشارك في أسواق محلية وعالمية ذات تنافسية عالية إلا أن الدولة هنا توجه السوق بدرجة أكبر بكثير مما يحدث في النموذج الأمريكي. ويشمل ذلك التوجيه مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، يتم إدراجها غالبا تحت مصطلح السياسة الاقتصادية ومن ضمنها فرض تعريفات حمائية وضرائب على الواردات، وتشجيع التعاون والحد من المنافسة المفرطة في القطاعات التصديرية الاستراتيجية وتقديم قروض بفوائد منخفضة، وإعفاءات ضريبية للشركات التي تقبل بالاستثمار في صناعات مستهدفة. ويتم صياغة تلك السياسات وتنفيذها بواسطة النخبة البيروقراطية الاقتصادية اليابانية بعد التشاور والتنسيق مع القطاع الخاص[2].

---

[1]- Fallows, James. How the World Works, The Atlantic Monthly .December 1993, P.64.
http://www.theatlantic.com/past/politics/foreign/jfhww.htm. 29/05/2019

[2]– Craig Albert and Others, The Heritage of World Civilizations .New York, Macmillan Publishing Company, 1986, PP. 1233-1234.

نموذج اقتصاد السوق الفردي

يوصف النموذج الذي تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية والذي تكتفي فيه الدولة بتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية تاركة إلى القطاعات الأخرى – المؤسسة الإنتاجية والشركات الخاصة مهمة تأمين ما يزيد على ذلك الحد الأدنى[1]. ويعرف بأنه نظام لاقتصاد السوق الفردي، حيث ينصب التركيز على الفرد لا على الجماعة والأمة، كما تؤكد النظرة السائدة هناك على أن وظيفة علم الاقتصاد تنحصر في شرح القواعد التي تسير وفقها اللعبة الاقتصادية، وفي ظل وجود قواعد عادلة فإن الأفضل هو من يفوز، لذا ينبغي التركيز على القواعد بدلا من النتائج.

وطبقا لهذا التكييف الفكري فإن دور الدولة في هذا النظام ليس إبلاغ الناس كيف ينبغي لهم البحث عن الثراء، بل يتضمن أساسا حماية العملية وليس توجيه النتائج، وسيحدد السوق الأسعار على نحو وسيضمن تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة بكفاءة طالما أن القواعد عادلة والسوق التنافسية موجودة، ووفقا لذلك، انصبت مجهودات الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات تصحيح القوى الاحتكارية وحماية المنافسة.

لقد قامت الحكومة بإنشاء وكالات مستقلة لتنظيم عملية تحديد كمية ونوعية الإنتاج من خلال المساومة الاحتكارية المنظمة، التي تمنح المؤسسة الخاصة المحتكرة هيكلا عاما للأسعار، يضمن عائدا مجزيا على الاستثمار، لذا التزم الأمريكيون منذ أمد طويل وجهة النظر المؤيدة لاستخدام الحكومة

1- عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية – الواقع والآفاق الدنمارك نموذجا. متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الإدارة الاقتصاد.2012، ص.141.

على كل المستويات، في تصحيح أوضاع السوق الفعلية أو المحتملة التي تعتبر مقبولة[1].

كما كان لثورة الإدارة العامة الجديدة تأثير كبير على أداء الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبنى كلينتون بصفته حاكم ولاية اركانسو، ثم بعد ذلك رئيسا للولايات المتحدة تطبيق أفكار كتاب إعادة اختراع وظائف الحكومة وتم تنفيذه من خلال برنامج مراجعة الأداء الحكومي NPR، الذي أشرف عليه نائبه آل غور[2]. ويعتبر كتاب اسبورن وجيبلر من أهم ما يمثل الإدارة العامة الجديدة وكيفية ترجمتها لإحداث إصلاح حكومي شامل.

ويذهب كلا من شافريتز وراسل إلى أن بداية حركة إعادة اختراع وظائف الحكومة كانت قبل كتاب اوسبورن وجيبلر فقد بدأت قبل ذلك أي منذ الثمانينيات لمواجهة الانخفاض الملحوظ في الإيرادات الحكومية في الولايات المتحدة أثناء هذه الفترة، وأن الحركة تعتبر نتاج التقاء تيارين مختلفين هما: تيار الولع بالإدارة وتيار الإصلاح التقدمي، وأن ما قام به أسبورن وجيبلر هو مجرد تصنيف للأعمال التي كانت قد بدأتها الحكومة بالفعل منذ فترة سابقة. وتوجت بالتقرير الذي قدمه نائب الرئيس الأمريكي آل جور في سبتمبر 1993 تحت عنوان: خلق حكومة أفضل وبتكلفة أقل[3].

---

[1]– دانيال رزق، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994. ص 209.

2-Denhardt, Janrt and Robert B. Denhardt, The New Public Service, New York, Sharpe, 2003PP. 16-18.

[3]– للمزيد من المعلومات راجع:

- Osborne, David and Peter Plastrik, Banishing Bureaucracy: The Five Strategies For Reinventing Government. New York, Addison- Wesley Publishing Co, Ine, 1997.
- Osborne, - David and Ted Geaber, Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector, New York: Penguin Group, 1992.

لقد كانت الدولة في كل أدوارها تستجيب للضغوط السياسية التي تقع على الاقتصاد الأمريكي، ولم تر دوائر الأعمال مشكلة في تدخل الحكومة، طالما أنه يحقق مصالحها وأهدافها ومنها السياسة الاقتصادية الجديدة

ولعل ما ينبغي التعرض له في هذا المقام السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة، منذ الثمانينيات فقد أصبحت كلمة التحرير الاقتصادي كشعار شعبي ومفهوم اقتصادي، مرادفة لإلغاء كافة الجهود السيئة والمقيدة للمبادرات الخاصة، وكانت الحجج الأشد تأثيرا هي القول:" بأن التحرير الاقتصادي سيحقق انخفاض التكاليف، والأسعار لصالح مستخدمي سلع وخدمات الصناعات المحررة. لكن معظم ضغوط التحرير جاءت كرد فعل لتكاليف التنظيم الاجتماعي الذي يفرض على الشركات الأمريكية تكاليف أكبر.

خاتمة

مما سبق يمكن القول بأن المقاربة التشاركية أصبحت في وقتنا الحالي أهم مدخل تستخدمه الحكومات لتفعيل التنمية المحلية ويسترعي اهتمام الباحثين في مختلف الحقول المعرفية لاسيما في الاقتصاد والعلوم السياسية والإدارية، وحيث أن المنظمات العالمية المهتمة بالحوكمة المحلية وبالتنمية الشاملة أوصت باعتماد هذه المقاربة ووصفت كيفياتها وشروطها، فإن العديد من البلدان النامية لم تستطع تهيئة الأرضية اللازمة لتطبيقها لاسيما فيما يتصل بالوعي التشاركي الذي ينشأ ويتطور في البيئات الديمقراطية التي تعطي لرأي المواطن أهمية قصوى.

إن المقاربة التشاركية هي نتاج تعاون قائم على مبدأ الربح للجميع بين ثلاثية الحوكمة بالإضافة إلى المواطن وهي ليست خيارا في وقتنا الحاضر بسبب انسحاب الدولة من كثير من القطاعات وتراجع مساحة تأثيرها في الأحداث لصالح المجتمع المدني والقطاع الخاص ولذلك فهي تعتبر حتمية لشغل الفراغ الذي تتركه الدولة، ولذلك تعطى أهمية كبيرة لشركاء الدولة من حيث بناء قدراتهم وإحساسهم بالمسؤولية تجاه الشأن العام وبلوغها مستوى جيد من النضج.

إن ارتباط مفهوم المقاربة التشاركية بمفهوم الديمقراطية التشاركية يجعلنا نكتشف الروابط التي يمكن مدها بين الشأن الاقتصادي والشأن السياسي، ذلك أن الشراكة التي قامت أصلا بين القطاعين العام والخاص ونالت الكثير من الاهتمام، مهدت لاتساع رقعة الفاعلين في المجهود التنموي إلى تكوينات المجتمع المدني التي لا يستهان بدورها باعتبارها هيئات وسيطة تتقمص دور القنوات الناقلة لمشكلات السياسة العامة من جهة ومن جهة ثانية تشكل سلطة مضادة للدفاع عن انشغالات المواطنين وتوصيلها إلى دوائر صنع القرار.

وبالنظر إلى تفاوت إمكانيات كل طرف فإن كثيرا من حكومات العالم تخلت تدريجيا عن عقود التعهيد التقليدية لصالح ما يمكن أن تسهم به

الشراكة في تنفيذ مشاريع مبتكرة ومتميزة بوصفها ترتكز على خبرة وإمكانات القطاع الخاص سواء أكانت تقنية أو مالية أو إدارية والتي قد يفتقرها القطاع العام.

وبالنظر إلى انتكاسة مشروع الديمقراطية التشاركية في الجزائر الذي كان منتظرا إصداره في شكل قانون، فإن هذا التأخر قد يكون فرصة لإحياء أدوار الفواعل الرئيسية في المقاربة التشاركية خاصة عقب استعادة صوت المواطن أثره في الفعل السياسي عقب المظاهرات التي تشهدها الجزائر، وهذا من شأنه أن يمكّن للمجتمع المدني من التحفز مجددا وفك الارتباط مع الدولة ليلعب الدور المنتظر منه. كما يجب تبعا لما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة صياغة أهداف دقيقة للعملية التنموية المرجوة من تطبيق المقاربة التشاركية من حيث مردودها على التنمية بشكل عام وتحسين الظروف المعيشية للسكان.
- وضع الأطر العامة التي تحدد دور كل شريك في التنمية بما يضمن كفاءة التنسيق والتكامل بين كافة الأطراف.
- إعداد الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لإنجاح الشراكة، وإنشاء الأجهزة اللازمة لتنفيذ هذه القواعد والالتزامات بقدر عال من الكفاءة والنزاهة.
- حصر التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى، وتقييمها والاستفادة منها وتلافى السلبيات الناجمة عنها.
- توفير منظومة رقابية مكونة من الأجهزة الحكومية والشعبية تضمن الالتزام بالاتفاقات المدونة وغير المدونة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- توفير قاعدة بيانات عن الخدمات التي تتطلب الشراكة ووضع برامج

زمنية لها تتوافق مع الخطط التنموية الاقتصادية والحضرية للدولة.

- الاهتمام بتدريب الجهات الحكومية المعنية بالشراكة مع الغير على نحو يضمن إعداد الدراسات اللازمة بشكل فعال وفى أسرع وقت ممكن بما يضمن نجاح المفاوضات بين الدولة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.
- تمكين المجتمع المحلي كطرف محوري وأساسي في الشراكة من أجل التنمية وذلك من خلال التركيز على رفع درجة الوعي والإدراك بدور القطاع الخاص كشريك في التنمية.

قائمة المراجع

1. أبو النصر، مدحت محمد. المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، المواصفات القياسية iso26000. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015.
2. أحمد، سلمي يوسف. دراسة الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، الإدارة العامة للبحوث المالية إدارة بحوث التمويل، ب س ط، ص 9.
3. الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة. إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كانون الثاني/يناير 1997.
4. باريني، لورينا. دول وعولمة، استراتيجيات وأدوار، تر، نانيس حسن عبد الوهاب القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007.
5. بدوي، أحمد زكي. معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977.
6. بطيخ، رمضان. مفهوم الإدارة المحلية ودورها في التنمية الشاملة، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.
7. بلبع، أحمد. مترجما. الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، القاهرة: مكتبة الشروق، 2000.
8. بن غضبان، فؤاد. التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.
9. بوجلال، عمر طيب. إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.
10. بوعمامة، زهير. "التحول الديمقراطي في الجزائر"، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2005.
11. تودا رو، ميشيل. ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية.
12. توما، خليل. مترجما، مشروع تنمية المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط.1 فلسطين: منشورات مفتاح، 2011.
13. الجندي، مصطفى ، الإدارة المحلية استراتيجيتها، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1987.
14. حلاوة، جمال وعلي صالح. علم التنمية، القاهرة، مكتبة الشروق، 2010.

15. رزق، دانيال. ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994.

16. رشاد، عبد الغفار. التطور السياسي والتحول الديمقراطي. مصر: دار الأصدقاء للنشر، 2003.

17. رشيد، أحمد. نظم الحكم والإدارة المحلية، القاهرة، دار المعارف، 1977..

18. الزبيدي، حسن لطيف كاظم. الدولة والتنمية في الوطن العربي، محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2007.

19. زروق، عادل. إدارة الأزمات المالية العالمية، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2010.

20. زيدان، جمال. إدارة التنمية المحلية في الجزائر، بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، الجزائر، دار الأمة، 2014.

21. سليمان، عصام. مدخل إلى علم السياسة، ط2. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

22. صادق، صلاح. موسوعة الحكم المحلي، نظم الحكم المقارن . القاهرة: دار الجيل للطباعة، 1977.

23. الطبيب، مولود زايد. علم الاجتماع السياسي، ليبيا: جامعة السابع من أبريل، 2007

24. الطعامنة، محمد محمود. نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

25. ـــــــ، ـــــــ وسمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005 .

26. الطهراوي، هاني. قانون الإدارة المحلية – الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا، عمان، دار الثقافة، 2004

27. عارف، محمد نصر. محاضرات لطلبة كلية العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة.

28. عبد العالي، عبد القادر." الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.

29. عبد اللطيف، رشاد أحمد. التنمية المحلية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا النشر، 2011.

30. علي، جمال سلامة. الإدارة والحكم المحلي في النظام الفدرالي الأمريكي، مجلة البحوث الإدارية، القاهرة، مج 28، 2010.

31. علي، وائل عمران. دور الشراكة والتمكين المجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة في مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2014.

32. عودة، أيمن المعاني. الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2010.

33. غانم، أمجد. الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية، فلسطين، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، 2009.

34. فؤاد عبد الله، ثناء. آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

35. بوحنية، قوي. الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، ط2، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018.

36. ـــ، ـــــــ. مؤسسات المجتمع المدني وتقديم الحلول السوسيوسياسية، ضمن كتاب جماعي بعنوان: المجتمع المدني المغاربي ورهانات الاصلاح، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان 2015.

37. مياسي، إكرام. الاندماج في الاقتصاد وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

38. نبيل، دريس. الديمقراطية التشاركية، مقاربات في المشاركة السياسية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

الأطروحات

39. بن عومر، سنوسي. فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – تقييم تجربة الشراكة قطاع عام – خاص – أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

40. شبعاني، كمال بودانة. أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، بجامعة محمد خيضر – بسكرة، الموسم الجامعي 2014/2013.

41. يوسفي، نورالدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2010/2009.

42. صرارمة، عبد الوحيد. تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق: مداه وحدوده، أطروحة دكتوراه، غير منشورة جامعة قسنطينة، 2006-2007.

43. راوية، توفيق. الحكم الراشد والتنمية في افريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، مشروع دعم التكامل الأفريقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة،2007 – 2008.

44. دوبابي، نضيرة. الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

45. بلجيلالي، احمد. إشكالية عجز ميزانيات البلديات-دراسة حالة ثلاث بلديات-مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

46. خشمون، محمد. "مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية"، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

47. بوصنوبرة، عبد الله. الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2010-2011.

48. بلقاسم، فاطمة. دور الحركات النقابية في رسم السياسة العامة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية نوقشت بجامعة أم البواقي 2015/2014،

49. الساعدي، عبد الرزاق محمد صالح. الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية – الواقع والآفاق الدنمارك نموذجا. متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الإدارة الاقتصاد.2012.

الدوريات العلمية

1. البرادعي، ليلى مصطفى." الاتجاهات المعاصرة في دراسة الإصلاح الإداري دراسة مسحية"، مجلة النهضة، 20، يوليو 2004.

2. بركات، وجدي محمد. "إستراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور جمعيات رعاية الطفولة لمواجهة العنف ضد الأطفال في عصر العولمة"، البحرين، مجلة الطفولة، ع.09 جانفي 2008.

3. بن يزة، يوسف. وفاتح زغادي، التنمية المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني م 2 عدد 1.

4. خشمون، محمد. المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، الجزائر.

5. خليل، عبد الرحيم ." صنع السياسة العامة في اليابان، بين النظريات والتطبيق"، مجلة دراسات مستقبلية،11، جانفي، 2006.

6. ساحلي، مبروك. الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتحقيق التنمية، حوليات جامعة الجزائر1، ج4 ع 33، ديسمبر 2018.

7. السلمي، عبد الستار عبد الحميد. "حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، مجلة مصر المعاصرة. 471–472، أكتوبر، 2003.

8. سنوسي، محمد. "الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر". مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل 01)، 2018.

9. سنوسي، محمد. الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر "مدخل نظري"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 15، فيفري 2018.

10. سويقات، الأمين. دور المجتمع المدني في تكريس الديموقراطية التشاركية،2017، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد17.

11. الشراح، رمضان. " نحو دور أفضل للقطاع الخاص في تفعيل توطين العمالة الخليجية: حالة الكويت"، مجلة العمل العربي، 84 جويلية، أوت، سيبتمبر2008.

12. عالي، حسن. استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، م 2 رقم2 ص 03، 107–125. يمكن الوصول إلى المقال عبر الرابط

13. هرمز، نور الدين وباسل سلامة. " التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس والمبادئ النظرية"، مجلة جامعة تشرين، للعلوم القانونية والاقتصادية، م33، 4، 2011.

الملتقيات

1. بن الشيخ، توفيق والعفيفي الدراجي. "تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية –البلديات نموذجا–يومي 8–9 نوفمبر 2016.

2. حرب، بيان هاني ،" دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي"، ورقة بحث قدمت في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط، المغرب، 21-23 أكتوبر 2008.

3. عبد الغفار، رشاد. تجربة التحول الديمقراطي في اليابان ودروسها المستفادة للعالمين العربي والإسلامي، ورقة بحث قدمت إلى" مؤتمر الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي"، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر 2002.

القوانين

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 89-18المؤرخ في28 فيفري1989. المتعلق بدستور 1989. الجريدة الرسمية، العدد09، الصادرة بتاريخ 01 مارس1989.

2. القانون 06-12 المؤرخ في 12-01-2012، المتعلق بالجمعيات.

المواقع الإلكترونية

1. الجوراني، عدنان فرحان. " مفهوم وأهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة لاستراتيجية تنمية محافظة البصرة"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3403، جوان 2011، على الموقع الإلكتروني: .www.ahewar.org

2. خليل، صبري محمود. " الحكم المحلي: فلسفته ومعوقات واليات تطويره" موقع سودانيل متوفر على الرابط https://bit.ly/2STkJJn7 ، تاريخ التصفح، 18 جانفي 2019.

3. ربيعة، بوحمي. المقاربة التشاركية في الفعل التنموي: بعض المبادئ والتوجيهات، مدونة المتطوعين، متاحة على الرابط https://bit.ly/30iOMen، تاريخ التصفح 12 أفريل 2020.

4. شلبي، خالد. "التعديل الدستوري لـ 2016 من وجهة نظر الإدارة العامة"، مقال منشور على الموقع:<https://bit.ly/2wTBfPY >، تم تصفح الموقع يوم 28مارس2020.

5. طلبة، عبد الله. " الإدارة المحلية" موقع الموسوعة العربية، متوفر على الرابط http://www.arab-ency.com/

6. ع، ع الشراكة بين القطاع العام والخاص : الجزائر من الدول 5 الأوائل في إفريقيا، موقع جريدة وقت الجزائر، https://bit.ly/2Mcoesg، تاريخ الاسترجاع يوم 2020/11/14.

7. علي، رجب عبد الكريم. ورشة عن التشبيك، متوفر على الرابط khair.ws/library/wp-content/uploads/books/39.ppt، ص ص 14-15، تاريخ الاسترجاع، 2019/05/22.

8. عوض، ريم ، بن دريس رضوان. " شمولية مفهوم المسؤولية المجتمعية" موقع المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=48246 تاريخ التصفح 14 أكتوبر 2020.

9. فرج، سفيان الفقيه. "التجربة بدأت من البرازيل: الميزانية التشاركية أحد مكونات الديمقراطية التشاركية، مقال منشور على الموقع: https://bit.ly/2Kfh00Q تم تصفح الموقع يوم 15 أفريل 2020.

10. بوحنية، قوي. "الادارة المحلية من منظور مقارن – دراسة في بعض التطبيقات في فرنسا بريطانيا، موقع الدكتور بوحنية قوي https://bit.ly/2GGUOya تاريخ التصفح: 23 جانفي2019

11. ـــــ، ـــــ "الادارة المحلية من منظور مقارن – دراسة في بعض التطبيقات في فرنسا بريطانيا، موقع الدكتور بوحنية قوي https://bit.ly/2GGUOya تاريخ التصفح: 23 جانفي2019.

12. الموسوعة الحرة على الانترنت http://en.wikipedia.org/wiki/Local_government

13. مؤشر أداء الحوكمة المحلية في تونس استنتاجات حول قطاع التعليم، متوفر على الرابط https://gld.gu.se/media/1110/report-lgpi-edu-ara.pdf، تاريخ التصفح: 2019/05/15.

14. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. https://bit.ly/2Ie645B، تم التصفح بتاريخ:14 ماي 2020.

15. واج، ارتفاع القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد خلال السداسي الأول من 2018، موقع الإذاعة الجزائرية، https://bit.ly/2YYhvn5، تاريخ الاسترجاع 15 ماي 2020.

16. وزارة الداخلية الجزائرية، إصلاح المالية والجباية المحليتين، shorturl.at/lBFV7، تاريخ التصفح 2020/09/16.

17. يوسفي، سمية. "أكثر من نصف القروض لحفنة من رجال المال"، جريدة الخبر، العدد 9194.

المراجع باللغة الأجنبية

1. A.aquier gond. j.p " aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : a la découverture d'un ouvrage fondateur " social responsabilities of the businessman " d'houard bowen" revue finance, contrôle stratégie volume 10 n2 juin 2007.
2. Barry, Clark. Political Economy, a Comparative Approach. New York, Praeger Publishers, One Madison avenue, 1991.
3. Broyer, Sylvain. The Social Market Economy: Birth of an Economic Style , social science research center, Berlin, 1996.
4. Cédric, Polère. "La « démocratie participative » : état des lieux et premiers éléments de bilan", Synthèse réalisée à l'occasion de l'élaboration du numéro des« Synthèses Millénaire 3 » sur le thème de la démocratie, DPSA2007, centre de ressource prospective du grand lyon.
5. Craig, Albert and Others, The Heritage of World Civilizations .New York, Macmillan Publishing Company, 1986.
6. Denhardt, Janrt and Robert B. Denhardt, The New Public Service, New York, Sharpe, 2003.
7. Fallows, James. How the World Works, The Atlantic Monthly .December 1993.
8. G L D, The Local Governance Performance Index LGPI, retreived at www.gld.gu.se, on 22/03/2019
9. Haa-Joon Chang. The Political Economy of Industrial Policy, New York, St. Martin's Press 1994, P.11.
10. http://www.theatlantic.com/past/politics/foreign/jfhww.htm. 29/05/2019
11. John. D. Klaus. The German Social Market Economy–Style A Model for The European Union, Chemnitz technical university Germany, 2006.
12. Kennedy Paul, The Rise and Falls of the Great Powers. London, Fontana, 1988.
13. Lindsay Benstead et autres, Indices de Performance pour la Gouvernance Locale, Forum Entreprise ESSAI, 18 Novembre 2015.
14. michel hopkins , corporate social responsability and international development : id business the solution, london earthscan 2012.

15. Osborne, - David and Ted Geaber, Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector, New York: Penguin Group, 1992.
16. Osborne, David and Peter Plastrik, Banishing Bureaucracy: The Five Strategies For Reinventing Government. New York, Addison- Wesley Publishing Co, Ine, 1997.
17. Pascha, Werner. On The Relevance of German Concept of "Social Market Economy" for Korea, paper prepared for the 9th international conference of the academy of Korea studies on "100 year s of modernization in Korea: toward the next century", Seoul, June, 26 – 28, 1996.
18. Peter C.Ordeshook, The Emerging Discipline of Political Economy, In James E. Alt and Kenneth A.Shepsle eds, Perspectives on Positive Political Economy. Cambridge : Cambridge University Press, 1990.
19. Peter C.Ordeshook, The Emerging Discipline of Political Economy, In James E. Alt and Kenneth A.Shepsle eds, Perspectives on Positive Political Economy. Cambridge, Cambridge University Press, 1990.
20. Richard Comes and Told Sandler, The Theory of Externalities, Public Goods and Club Goods Cambridge Cambridge University Press, 1986, P.7.
21. RUI. Sandrine,"Démocratie participative", dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation, June 2013.
22. Shafritz, Jay M, E.W. Russel, Introducing Public Administration, New York, Addison Wesley Longman, Ine, 1997.
23. world bank, opportunities and options for gouvernements to promote corporate social responsability in europe and central asia : evidence from bulgaria, croatia and romania. Working paper march 2015.
24. world Bank, The Local Governance Performance Index LGPI) 1, retreived at https://bit.ly/2MGO2wG, p02. On 13/05/2019.

فهرس

مقدمة 5

الفصل الأول: المقاربة التشاركية والتنمية المحلية، إطار مفاهيمي نظري..... 8

المقاربة التشاركية، المفهوم والفواعل..... 9

الشراكة: نشأة المفهوم وتطوره 10

المقاربة التشاركية، مدخل لمراجعة المفهوم 13

فلسفة المقاربة التشاركية 15

تعاريف مختلفة للمقاربة التشاركية 16

المقاربة التشاركية عبر الزمن 17

أهداف وخصائص المقاربة التشاركية 19

فواعل المقاربة التشاركية 20

الدولة ومؤسساتها، الفاعل الضابط 20

المجتمع المدني، الضلع الثالث 25

القطاع الخاص، الدافعية المتجددة..... 27

التنمية المحلية، المفهوم والآليات 29

مفهوم التنمية 30

مفهوم التنمية المحلية التشاركية..... 34

خصائص وأهداف التنمية المحلية التشاركية..... 36

وسائل التنمية المحلية التشاركية 38

الفصل الثاني: أثر المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.... 41

المقاربة التشاركية في الجزائر 42

الإطار القانوني للمقاربة التشاركية في الجزائر 43

جهود الجزائر في تكريس الديمقراطية التشاركية..... 44

تحديات وفرص التنمية المحلية التشاركية..... 45

فرص نجاح المقاربة التشاركية 46

أنواع وأساليب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص 47
أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص..... 48
إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية بالجزائر 50
نصيب القطاع الخاص من الثروة الوطنية 51
المشاركة التطوعية للخواص في التنمية المحلية 55
في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص..... 58
المسؤولية الاجتماعية للشركات..... 58
تحديات تواجه مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية 64
سبل تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية 68
الأحكام المتعلقة بالاستفادة من العقار الموجه للاستثمار 69
إسهامات الدولة ومؤسساتها في التنمية المحلية في الجزائر 70
اختصاصات البلديات في سياسات التنمية المحلية..... 71
إسهام المجتمع المدني في التنمية المحلية 77
دور الأحزاب السياسية في التنمية المحلية: 80
دور الجمعيات المحلية في التنمية المحلية: 81
الفصل الثالث: الأدوار التنموية الجديدة للفواعل المحلية.....83
أدوار فواعل الحوكمة وأثرها في التنمية المحلية..... 84
الأدوار القديمة والجديدة للدولة ومؤسساتها 85
دور الدولة في المذاهب الفكرية التقليدية..... 86
دور الدولة في الفكر اللبرالي الحديث..... 88
الحوكمة كأداة لتفعيل دور الفواعل المحلية في التنمية..... 90
أثر الحوكمة في دعم المشاركة من أجل التنمية 90
حوكمة التنمية المحلية من منظور المواطن..... 92
التشبيك كأداة لتفعيل دور الفواعل المحلية في التنمية..... 95
الحكم المحلي كألية لتحقيق التنمية المحلية..... 99
ماذا نقصد بالحكم المحلي ؟ 101
العوامل المؤثرة على الحكم المحلي 102

الفرق بين الحكم المحلي والإدارة المحلية 104
بعض النماذج العالمية للحكم المحلي 105
النموذج الإنجليزي للحكم المحلي 106
النموذج الفرنسي للحكم المحلي 107
النموذج الأمريكي للحكم المحلي 109
المقومات السياسية للحكم المحلي في الجزائر 111
المقومات الاقتصادية للحكم المحلي في الجزائر 113
المقومات الاجتماعية للحكم المحلي في الجزائر 114
الإصلاحات كأداة لتفعيل دور الفواعل المحلية في التنمية 117
إصلاح القطاع العام كآلية لتفعيل الشراكة من أجل التنمية 117
إصلاح القطاع الخاص كآلية لتفعيل الشراكة من أجل التنمية 120
نماذج عن الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص: 124
نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي 124
نموذج الثقافة الصناعية 127
نموذج اقتصاد السوق الفردي 130
خاتمة 133
فهرس 146